العرب

مجلة تُعنى بتاريخ العرب وآدابهم وتراثهم الفكري

ج١ و٢ و٣ س ٦٠

رجب - رمضان ١٤٤٥ هـ

شباط-نيسان/فبراير-أبريل ٢٠٢٤ م

فصلية تصدر عن: دار اليمامة للبحث والنشر والتوزيع - الرياض - المملكة العربية السعودية

في هذا العـــــــــدد

- الافتتاحيّة
  د. عبدالعزيز الخراشيّ
- ميثاق تأسيس دولة الإسلام الأولى
  أ.د. عبدالعزيز الهلابيّ
- القُدس تحت الحكم الفرنجيّ الصليبيّ ٤٩٣-٥٨٣هـ/ ١٠٩٩- ١١٨٧م
  أ. عارف عادل مرشد
- حَواشٍ على تحقيق «المختار من المقتبس في أخبار النحويين» (١-٢)
  أ. محمد بن محمدي
- أبو السَّريّ الخزرجيّ أديب منسيّ
  أ.د.عبدالله بن سُلَيْم الرُّشَيْد

arab@hamadaljasser.com

العرب

مجلة تُعنى بتاريخ العرب
وآدابهم وتراثهم الفكري

أسسها حمد الجاسر سنة ١٣٨٦هـ (١٩٦٦م)

صاحب الامتياز المسؤول: معن بن حمد الجاسر

الجزء الأول والثاني والثالث – السنة ٦٠

رجب – رمضان ١٤٤٠هـ

شباط– نيسان/فبراير – أبريل ٢٠٢٤م

رئيس التحرير

د. عبدالعزيز بن عبدالله الخراشيّ

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. أسعد بن سليمان بكر عبده

أ. د. عبدالعزيز بن صالح الهلابيّ

أ. د. عبدالعزيز بن ناصر المانع

أ. د. محمد بن عبدالرحمن الهدلق

مدير التحرير

أ. خالد بن فهد العتيبيّ

العنوان:

التحرير: واصل ٢٧٩٢ – طريق الإمام سعود بن عبدالعزيز – حي الشهداء

الرياض ١٢٤٣٢ – ٦٧٥٢

ص. ب: ٦٦٢٢٥ الرياض ١١٥٧٦، المملكة العربية السعودية

هاتف: ٢٦٩٠٥١٢ (٠٠٩٦٦١١) – **مباشر**: ٢٢٥٣٦٨٣ (٠٠٩٦٦١١)

الاشتراكات: ٦٩٧٨ شارع حمد الجاسر – حي الورود – الرياض.

ص . ب ١٣٧ الرياض ١١٤١١ – المملكة العربية السعودية

هاتف: ٤٦٠٤٦٦٤ (٠٠٩٦٦١١) – **لاقط**: ٤١٩٤٥٠٣ (٠٠٩٦٦١١)

الصفحة الإلكترونية: www.hamadaljasser.com

للمراسلة: arab@hamadaljasser.com

ضوابط النشر في المجلة

١. أن يكـون البحث داخـلاً ضمن اهتمامات المجلة، وهي الموضوعـات المتعلقة بتاريخ العرب، وآدابهم، ولغتهم، وتراثهم الفكري.

٢. ألا يكون البحث مقدمًا للنشر في مجلة أخرى، وأن يكون في نسخته الأصلية.

٣. أن يتأكـد الكاتب من سلامة اللغة، وحسـن الترقيم والتوثيق، وضبط الألفاظ غير المألوفة بالشكل الصحيح.

٤. أن يتسم النقد بالأسلوب العلمي الخالي من الإساءة إلى شخصية المؤلف أو الباحث.

٥. لا تُعاد البحوث إلى أصحابها سواء أنشرت أم لم تُنشر.

٦. ترتيب البحوث داخل المجلة يخضع لاعتبارات فنية لا علاقة لها بمكانة الكاتب.

٧. الموضوعات التي تُنشر في المجلة تعبّر عن آراء كاتبيها وليس بالضرورة عن رأي المجلة.

٨. المكاتبات توجه إلى رئيس التحرير.

٩. تُرسل المادة في ملف (word) إلى عنوان المجلة:

arab@hamadaljasser.com

الاشتراك السنوي:

١٢٠ ريالاً للأفراد و٣٠٠ ريال لغيرهم

ثمن الجزء ٢٠ ريالاً

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤١٨

رد مد (ISSN) : ۲۶۷۱- ۱۳۱۹

الفهرس

الافتتاحيّة	د. عبدالعزيز الخراشيّ	٩
ميثاق تأسيس دولة الإسلام الأولى	أ.د. عبدالعزيز الهلابيّ	١٣
القُدس تحت الحكم الفرنجيّ الصليبيّ ٤٩٣-٥٨٣هـ/ ١٠٩٩- ١١٨٧م	أ. عارف عادل مرشد	٣٥
حَواشٍ على تحقيق «المختار من المقتبس في أخبار النحويين» (١-٢)	أ. محمد بن محمدي	٥٥
أبو السَّريّ الخزرجيّ أديب منسيّ	أ.د. عبدالله الرُّشَيْد	١٨١

الافتتاحيّة

تتـمّ «العرب» هذا العام عامها السّتّين، وثَمّ ارتباط ذهنيّ في الوعي الجمعيّ بـين هذا العام والعمل الوظيفيّ؛ إذ يغـادر الموظّف مقعد مكتبه؛ ليحلّ محلّه آخر يفضي إلى ما أفضى إليه سلفه وسط احتفاء بالاختتام الذي ربّما رآه تأبينًا يتخلّله أصـوات تنادي بالبقاء بمزاعم الخبرة والتجربـة والمنجزات الّتي لا يصدّقها إلّا ولادة همّة المرء بأن يكرّس ما حصّل في سبيل حياة أرحب وأينع.

لـن أتماهـى مع هـذا الوصـف؛ لأنه قد يصـدق في حين، ولا يكـون ذلك في أحيـان؛ فلئـن زاحم الإعـلام الجديـد ووسائل الاتّصـال ما سلف مـن وسائل، وتداعـى لذلك الجمهور إقبالًا وتفاعلًا؛ فـإنّ ذلك لا يدلّ على الذّبول والانحسار نحو التّلاشي؛ لأنّ لنا في الكتاب الورقيّ أسوةً حسنةً الّذي راعه أوّل الأمر ازورارُ بعضٍ عنه، وكَلَفُهم بحمله، وضيقُ دُورهم به حين بدا الكتاب الإلكترونيّ، وتعدّدت منصّـات القول ولا أقول: الفكـر والثّقافة؛ نأيًا عن إجمـال تزكية الطّروحات في تلـك المنصّـات؛ ففيها ما لا يختلف عمّا شُهر بـ(الوجبـات السّريعة)؛ ممّا نحذّر منـه أبناءنا، وتعقـد وزارات الصّحّـة توجيهاتها وإرشاداتهـا في سبيل اجتنابها أو عدم التّعويل عليها في بناء صحّة الإنسان.

ولـك بعدُ أن تدرك مآلات ما ضربت من أمثلة؛ لكنّي أقول: إنّ صحّة الجسد الثقـافيّ لا يمكنهـا أن تشتدّ، وتـزداد بسطـة بالاقتصار على منافـذ إلكترونيّة، أو منصّـات تواصليّـة، أو لقـاءات عابرة في مقـاهٍ وصوالين؛ فإنّمـا تلك صنوف كصنوف الغذاء لها أحوالها وأهلوها؛ فما يصلح في حال لا يصلح في أخرى، وما يروق لأناس قد لا يستحسنه آخرون.

ومـع ذلك فإنّـك تجد ترويجًا لها، وتوسيعًا لما يظلّهـا رعاية واهتمامًا يقابله صمـت عن سلفه الإعلام الورقيّ الّذي لا يعدّ مكوّنًا مـن مكوّنات التاريخ الثّقافيّ وحسـب، بل يعدّ موئـلاً ثقافيًّـا راسخًا عند جمهـور حقيقٍ الاهتمـامُ برغباتهم والوفاء بتطلّعاتهم.

وآكد ما يكون بالاهتمام أحرى تلك المجلّات العلميّة الّتي لا تلامس الجمهور العامّ بمختلف ميولـه واهتماماته، ولا تتكلّف الإطار العلميّ (الأكاديميّ) المحض الّـذي لـه رواجه في الوسـط الجامعـيّ، بل تستوعـب منجزات الباحثـين الذين سلكـوا سبيل العلم بلا ذرائعيّـة أو نفعيّة؛ فأخلصوا جهودهـم لما استهواهم من حقـول العلم؛ فقدّموا معارف في ضـوء منهجيّات متعـدّدة، وتواتروا في حقولهم على أدبيّات معرفيّة اصطلحوا عليها بما انتهت إليه المناظرة بين الأعمال؛ فتجد عنـد البلدانيّـين أدوات بحـث، وأساليب معرفيّة محلّ نظر عنـد وسط آخر ليس هـذا مجال المقايسة بينهما، وكـذا الأمر عند المؤرّخين، والمحقّقـين، والنّسّابين، والمهتمّـين بالدّراسـات الثّقافيّة والحضاريّة، ومـا ذاك إلّا لأنّهم استجابوا لنداء الذّات، وغذوه باكتسـاب شخصيّ، واختطّوا لأنفسهم سبيلًا باتت أسلوبًا تأليفيًّا عندهم.

وهـذا ما تأسّست عليه مجلّة «العرب» برسالتها السّامية إلى تكريس الجهود في العناية بتراث العرب الفكريّ، وإيلاء الجزيرة العربيّة الأهمّيّة بإبراز تاريخها وبلدانهـا وآدابهـا بمـا أنّها موئل العـرب ومـأرز الإسلام؛ ممّا يستلـزم دعمها، ومساندتهـا إزاء عـوادي الزّمن ورياح التّغيير، وحفظَهـا حفاظًا على وعاء علميّ يستقطـب طبقـة مـن الباحثـين لم يشـاؤوا لنتاجهم أن يكـون في إسـار الوسط (الأكاديمـيّ) مثلمـا أنّه يلبّي احتيـاج جمهور دأب وعيهم علـى أن يغذو من هذا الصّنف العلميّ.

إنّ تعـدّد أوعيــة الإعلام والاتّصال، وتعدّد صنوف النّشــر العلميّ، ورعايتها باعتـدال، دلالةٌ على مــا يتمتّع به الجســد الثّقافيّ من صحّة ولياقــة تبديه دائمًا وجهًا وضيئًا مكتنز القوّة والفتوّة في المشهد الثّقافيّ العربيّ والعالميّ، وفيضًا رافدًا للهُويّــة، واستثمــارًا ناجحًا في الوعي الاجتماعيّ الّذي يعــدّ ركيزة رئيسة للمنجز الإنسانيّ والحضاريّ.

د.عبدالعزيز بن عبدالله الخراشيّ

رئيس التّحرير

ميثاق تأسيس دولة الإسلام الأولى

أ.د. عبدالعزيز بن صالح الهلابي

مدخل:

كان سكان يَثْرِب قبل الإسلام يتكونون من العرب واليهود، فالعرب هم قبيلتا الأوس والخزرج ومن دخل معهم في جوار من القبائل العربية وعاش في حلف مع إحدى القبيلتين، وكانوا يكسبون عيشهم بشكل رئيس من العمل بالزراعة في تجمعات زراعية متفرقة في أنحاء يثرب. والمكون الثاني من السكان اليهود، ويتكونون بشكل رئيس من ثلاث قبائل كبيرة هي: بنو قينقاع، وبنو النضير، وبنو قريظة. ويعتنق الديانة اليهودية كذلك بعض المجموعات الصغيرة وبعض الأفراد من أصول عربية من الأوس والخزرج وغيرهم ومن القبائل المتحالفة معهم. ويبدو أن رابطة النسب بين المجموعات العربية المُتَهَوِّدَة وبين قبائلها الأصلية العربية أقوى من رابطة العقيدة بينها وبين القبائل اليهودية في يثرب. لم تَعِشْ القبائل في يثرب في وئام وانسجام، بل كانت كثيرة التنازع والتخاصم، والسبب في ذلك أنهم لم تكن لهم زعامة واحدة تكون مرجعًا لهم في حل خلافاتهم وفي حماية الضعيف من القوي، كما كان الأمر في مكة التي تدار بواسطة زعامة جماعية تسعى لاستتباب الأمن في مكة، ورعاية مصالح أهلها، ويَغْلِبُ على أهلها العقلية التجارية التي دائمًا تُقدم المصلحة في كل خلاف وتلجأ إلى الحلول السلمية والوسط.

أمـا اليهود فكانوا يشتغلون بالزراعة في تجمعات زراعية متفرقة في نواحي يـثرب، ويسيطرون على التجـارة خاصة الإقراض بالرّبَـا، والحِرف مثل صياغة الذهب والفضة والحدادة وغيرها. وكان بين قبائلهم مثل ما بين القبائل العربية من التنافس والتنازع.

وقبـل خمسِ سنوات من هجـرة الرسول -صلى الله عليـه وسلم- قامت حربٌ أهليةٌ ضَرُوس بين الأوس من جانب والخزرج من جانب آخر في مكان اسمه «بُعَـاث»[1]، وانقسمـت قبائل اليهـود، فانضم بعضها إلى جانـب الأوس، وانضم البعض الآخر إلى جانب الخزرج، وقتل في هذه الحرب المشؤومة، أعدادٌ كبيرة من القبيلتين وخسرتا خيرة رجالاتهما. لم تقتصر نتائج الحرب على خسارة الكثير مـن شباب وشيـوخ القبيلتين، بل كرَّست العداوة والإحـن بينهما، وأصبح ما قيل فيهـا من شعر وما رُوِيَ مـن أخبار يفتخر فيها كل طرف على الآخر في استبساله في القتـال والمبالغة في اختلاق الصفات السلبية للطرف الآخر، وشكَّلَ ذلك مادة تصلـح لإشعـال النزاع من جديـد بينهما في أي وقـت. إذن، فمجتمع يثرب قبيل الهجـرة كان مجتمعًـا متفككًا متباغضًا غير متصالح مـع نفسه، وصارت إعادة الوحدة والانسجام بين القبيلتين أمرًا بعيد الحدوث.

في ظـل تلـك الأوضاع ظهـر النبي محمد -صلى الله عليـه وسلم- بمكة، وحيث إنّ قريشًا استفزتها دعوتُه للإيمان بالله وحده ونَبْذِ الشرك بالله، فأخذوا يُلْحِقُـون صنـوف الأذى به وبمن اعتنـق الدين الجديد من أهـل مكة. ومن أجل إنجاح دعوته قاده تفكيره إلى الارتحال عن مكة إلى قوم يؤمنون بدعوته ويقدمون لـه وللمؤمنين الحماية، فأخذ يعرض دعوتـه على قبائل العرب التي تفد إلى مكة لأداء الحـج؛ لعل إحداهـا تقبل دعوته وتوفر له الأمن ومـن معه من المسلمين في عبادة الله بحُرِيَّة والاستمرار في نشر الدعوة.

أول اتصـال لأهـل يثرب بالنبي -صلـى الله عليه وسلم- حدث قبل وقعة

بُعَاث عندما ذهب نفرٌ من بني عبد الأشهل من الأوس إلى مكة يلتمسون التحالف مع قريش ضد خصومهم الخزرج، فلقيهم النبيُّ -صلى الله عليه وسلم-، وعرض عليهم دعوته، فقالوا له: دَعْنَا منك، لقد جئنا لغير هذا، وانصرفوا إلى يثرب، وكانت وقعة بُعاث بين الأوس والخزرج[٢]. أما الاتصال المثمر مع أهل يثرب فحصل عندما قدم ستة أفراد من الخزرج حُجاَّجًا فعرض عليهم النبي صلى الله عليه وسلم دعوته فقبلوها، وأدركوا المبادئ الأساسية للإسلام دون تفاصيلها. وعندما عادوا إلى يثرب ذكروا لأهلها رسولَ الله -صلى الله عليه وسلم- ودعوهم إلى الإسلام فَقَبِل بعض أهلها[٣]، وأصبح الآخرون يتشوقون لمعرفة معلوماتٍ أكثر عن هذا الرجل الذي بمكة، وما الذي فعلاً يدعو الناس إليه، ولِمَ تقف منه قريشٌ موقف العداء؟

وفي موسم الحج التالي قدم مكة اثنا عشر رجلاً؛ ستة منهم مِمَّنْ قَبِلَ الإسلام، وزاد عليهم ستة آخرون، والتقوا بالرسول صلى الله عليه وسلم فأسلموا وبايعوه على:

« أنْ لا نشرك بالله شيئًا، ولا نسرق، ولا نزني، ولا نقتل أولادنا، ولا نأتي ببهتان نفتريه بين أيدينا وأرجلنا ولا نعصِيَه في معروف». وسُمِّيَتْ هذه البيعة لاحقًا: «بيعة النساء»؛ لأن الرسول -صلى الله عليه وسلم- بايع النساء بعد فتح مكة على هذه الشروط، وقد وردت صيغة هذه الشروط في قوله تعالى: (سورة الممتحنة، آية ١٢)، فالالتزام في هذه البيعة على التوحيد، وعلى تنفيذ أحكام أخلاقية محددة مفيدة لاستقرار المجتمع ولا تنافي المبادئ العامة السائدة.

ولما عاد هؤلاء الرجال إلى بلدهم يثرب أرسل النبي صلى الله عليه وسلم معهم أحد أصحابه من السابقين إلى الإسلام، وهو مُصْعَب بن عُمَيْر، فتًى من بني عبدالدار، اشتهر بشدة إخلاصه للإسلام، ولقِيَ من خلاف أهله أذًى كبيرًا؛ ليقرئهم القرآن، ويعلمهم الإسلام، ويفقههم في الدين، وأرسل معه

الصحابي الضَّرير ابنَ أم مكتوم ليعينه في مهمته. وكان مصعب يصلي بهم لأن الأوس والخزرج كره بعضُهم أن يؤمَّه البعض الآخر[٤]. وهذا يعطينا صورة عن حجم المنافرة بين أهل يثرب، وأنهم بحاجة إلى عنصر خارجي محايد يجتمعون عليه. وأثبت مصعبٌ أنه جدير باختيار النبي له للقيام بهذه المهمة الخطيرة؛ فعلى نجاحها أو فشلها يتوقف مصير الإسلام في يثرب التي تموج بالخلافات وتضطرم فيها العصبية القبلية. كان مصعبٌ الداعي اللبق الفطين يدعو إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة، ويأخذ الأمر بالصبر والرفق والأناة، وقد اجتمعت فيه خصال قومه الحميدة، وأهمها الحلم الذي سادت به قريشٌ العرب. بهذه الخصال الكريمة استطاع مصعب أن ينشر الإسلام في يثرب، وأن يكسب إلى جانبه زعيمين في قبيلة الأوس هما سعد بن معاذ وأُسَيْد بن حُضَير[٥] اللذان كان لإسلامهما أثر كبير في دخول عشائر في حظيرة الإسلام، وكانا بعد ذلك من أشد أنصار النبي إخلاصًا وتفانيًا في نصرة الدولة الإسلامية الناشئة. لقد مهد مصعبٌ السبيل في يثرب ليهاجر إليها المسلمون من مكة، ولتكون بعد ذلك دارًا يطمئن بها الإسلام ويعتز المسلمون، ثم تكون بعد ذلك قاعدة لدولة الإسلام في عهد النبي ، ثم للدولة الإسلامية التي امتد لواؤها في مشارق الأرض ومغاربها في عهد الخلفاء الراشدين من بعده.

وبعد عام عاد مصعبُ بن عمير إلى مكة، ووفد معه جماعة من المسلمين من أهل يثرب كان عددهم ثلاثة وسبعين رجلا وامرأتين، والتقوا بالنبي في ليلة الثاني عشر من ذي الحجة سِرًّا في سَفحِ عَقَبَة مِنَى، حيث بايعوه «بيعة العقبة الثانية». واتفقا مبدئيًا على أن يهاجر النبي إلى يثرب، واستوثق كل طرف لنفسه، أما النبي -صلى الله عليه وسلم- فقد طلب من مسلمي يثرب أن يبايعوه على:

أنْ يمنعوه مما يمنعون منه نساءهم وأبناءهم.

وأما أهل يثرب فقالوا: إن بيننا وبين القوم حبالاً؛ [أي بيننا وبين اليهود

عهودٌ وأحـلافٌ]، فإن قطعناها وأظهرك الله فهل أنـت تاركنا وراجع إلى قومك بمكـة ؟ فأجابهـم بقولـه: بل الـدَّمُ الـدَّم، والهَدْمُ الهَـدم؛ [أي: ذمتـي ذمتكم وحرمتي حرمتكم]، أنا منكم وأنتم مني، أحارب من حاربتم وأسالم من سالمتم. وقـال رسول الله -صلـى الله عليه وسلم-: أخرجوا إليَّ اثنـي عشر نقيبًا ليكونوا علـى قومهم بما فيهـم، فأخرجوا اثنـي عشر نقيبًـا؛ تسعةً من الخـزرج وثلاثةً من الأوس[٦]. وسُمِّيَ هذا العقد أو الحِلف: «بيعة العقبة الثانية».

حـددت هـذه البيعـة الوضـع القانوني للنبـي -صلى الله عليـه وسلم-، فبموجبهـا أصبح واحدًا مـن أهل يثرب، دمه كدمهم وحكمـه كحكمهم. حافظ الطرفان على سرية هذه البيعة وأمرِ هذه الشروط بخاصة عن قريش.

وبما أن هذه البيعة تقضِى على المسلمين من أهل يثرب النُّصرة للرسول ولمـن تبعه وأوَى إليهم من المسلمين؛ فأمر سـول الله -صلى الله عليه وسلم- من معه بمكة من المسلمين بالهجرة إلى يثرب، واللحوق بإخوانهم من المسلمين فيها، فخرجوا أرسالاً (دُفَعَات)، وأقام رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بمكة ينتظر أن يأذن له ربُّه في الخروج من مكة إلى يثرب.

ولمـا أذِنَ الله -عـز وجل- لـه هاجر، وصَحِبَـه أبو بكـر، وكان المسلمون من أهل يثرب يترقبون وصولَـه، وبوصوله يثرب بدأت مسؤولياتُه، وكان أولها اختيار موضع المسجد وبناؤه ليكون مقرَّ عبادة وإدارة المجتمع. وبهجرة المسلمين من مكة إلى يثرب انْضَاف إلى مكوناتها السابقة مكونٌ جديد، وشكل ذلك تحديًا للرسول -صلـى الله عليـه وسلم- فعمـل على نزع السخائـم التي بين الأوس والخزرج، وحـاول تألُّف اليهود، كما حـاول حل مشكلة إقامة المهاجريـن وإعاشتهم الذين تركوا دُورهم وكل ما يملكون وراءهم بمكة. أصبح مجتمع المدينة غير متجانس، من المسلمين من أهل مكة وأهل يثرب، ومن الذين قبلوا الإسلام ظاهريًّا من أهل يـثرب وهم يُبْطِنُون الكفر وأُطلِق عليهم اسم «المنافقين»، ومن المشركين من أهل

يـثرب. وكانـت الهجرات من مكة إلـى يثرب تَتَتَابع ما شَـكَّلَ ضغطًا سكانيًا على مجتمع يثرب. فرأى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ضرورة وضع نظام لهذا المجتمـع تُحدّد فيه حقوق وواجبات المجموعات والأفراد، لزرع الهدوء والطمأنينة والسلم، ويكون هو المرجع والاحتكام إليه عند نشوء أي نزاع.

كتـب رسـول الله -صلى الله عليه وسلم- كتابًـا بين المهاجرين والأنصار، وادع فيـه بعضـ يهود وعاهدهـم، وأقرَّهم علـى دينهم وأموالهـم، وشرط لهم، واشـترط عليهـم[٧]، وقد أورد ابن هشام نص هذا الكتاب/ العهد من رواية ابن إسحـاق، ولكننا سوف ننقل النص من محمد حميـد الله [٨] لأنه قارن بين سائر الروايات وأثبت الاختلافات بينها في الحاشية.

(أ)

كتابه -صلى الله عليه وسلم- بين المهاجرين والأنصار

بسم الله الرحمن الرحيم

١. هـذا كتـاب من محمـد النبي -صلـى الله عليـه وسلم- وبـين المؤمنين والمسلمـين من قريشـ و[أهل] يثرب، ومـن تبعهم فلحـق بهم، وجاهد معهم.

٢. أنَّهم أمة واحدة من دون الناس.

٣. المهاجرون من قريش علـى رَبعتهم يتعاقلون بينهم، وهم يَفْدُون عانيَهم بالمعروف والقِسط بين المؤمنين.

٤. وبنـو عوف علـى ربعتهم يتعاقلـون معاقلهـم الأولى، وكلُّ طائفـة تَفْدِي عانيَها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

٥. وبنو الحارث [بن الخزرج] علـى ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

٦. وبنــو ساعدة على ربعتهــم يتعاقلون معاقلهم الأولــى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

٧. وبنــو جُشَــم على ربعتهــم يتعاقلون معاقلهــم الأولــى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

٨. وبنــو النَّجَّــار على ربعتهم يتعاقلــون معاقلهم الأولــى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

٩. وبنــو عَمْرو بن عوف على ربعتهم يتعاقلــون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

١٠. وبنــو النَّبِيت على ربعتهــم يتعاقلون معاقلهم، وكل طائفــة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

١١. وبنــو الأوس علــى ربعتهم يتعاقلــون معاقلهم الأولــى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

١٢. وأنَّ المؤمنــين لا يتركــون مُفْرَحًا بينهــم أن يعطوه بالمعــروف في فِداء أو عَقْل.

١٢ (ب)- وأنْ لا يُحالفَ مؤمنٌ مولى مؤمنٍ دونه.

١٣. وأنَّ المؤمنين المتقين [أيديهم] على [كل] من بغَى منهم، أو ابتغَى دَسيعةَ ظُلم، أو إثمًا ، أو عُدوانًا، أو فَسَادًا بين المؤمنين، وأنَّ أيديهم عليه جميعًا، ولو كان ولدَ أحدِهم.

١٤. ولا يَقْتُلُ مؤمنٌ مؤمنًا في كافر، ولا ينصرُ كافرًا على مؤمن.

١٥. وأنَّ ذمَّــةَ الله واحدة يجيرُ عليهم أدناهــم، وأنَّ المؤمنين بعضهم موالي بعض دون الناس.

١٦. وأنَّـه مـن تبعنا مـن يهود فـإن لـه النصر والأسـوة غـير مظلومين ولا مُتَناصرين عليهم.

١٧. وأنَّ سِلْـمَ المؤمنـين واحدة، لا يسالمُ مؤمـنٌ دون مؤمنٍ في قتال في سبيل الله، إلا على سواءٍ وعدلٍ بينهم.

١٨. وأنَّ كل غازيةٍ غزت معنا يُعْقِبُ بعضُها بعضًا.

١٩. وأن المؤمنين يُبِيء بعضُهم عن بعض بما نال دماءَهم في سبيل الله.

٢٠. وأن المؤمنين المتقين على أحسنِ هُدًى وأقومه.

(٢٠) ب- وأنه لا يجيرُ مشركٌ مالاً لقريش ولا نفسًا، ولا يحول دونه على مؤمن.

٢١. وأنـه مـن اعْتَبَطَ مؤمنًا قتـلاً عن بينةٍ فإنـه قَوَدٌ بـه، إلا أنْ يرضَى وليُّ المقتول [بالعقل] وأنَّ المؤمنين عليه كافة، ولا يَحِلُّ لهم إلا قيامٌ عليه.

٢٢. وأنـه لا يَحِـلُّ لمؤمن أَقَرَّ بما في هذه الصحيفة، وآمن بالله واليوم الآخر أنْ يَنْصُـرَ مُحْدِثًا ولا يُؤويه، وأنَّه من نَصَرَهُ، أو آواهُ، فإنَّ عليه لعنة الله، وغضبه يوم القيامة، ولا يؤخذ منه صَرفٌ ولا عَدْلٌ.

٢٣. وأنَّكـم مهما اختلفتم فيه من شـيء فإن مردَّه إلى الله وإلى محمد صلى الله عليه وسلم.

(ب)

[وكتـب رسـول الله -صلـى الله عليه وسلـم- كتابًا وادعَ فيـه بعض يهود يثرب وعاهدَهم، وأقرَّهم على دينهم وأموالهم وشرط لهم، واشترط عليهم *]

١. وأنَّ اليهود يُنْفِقُون مع المؤمنين ما داموا محاربين.

٢. وأنَّ يهـود بني عوف أمَّةٌ مع المؤمنين، لليهود دينهم، وللمسلمين دينهم،

مواليهم وأنفسهم إلا من ظَلَمَ وأثِمَ، فإنه لا يُوتِغُ إلا نفسَه وأهلَ بيته.

٣. وأن ليهود بني النجار مثل ما ليهود بني عوف.

٤. وأن ليهود بني الحارث مثل ما ليهود بني عوف.

٥. وأن ليهود بني ساعدة مثل ما ليهود بني عوف

٦. وأن ليهود بن جُشَم مثل ما ليهود بني عوف.

٧. وأن ليهـود بني ثَعْلَبة مثل ما ليهود بني عـوف، إلا من ظلم وإثم، فإنه لا يُوتِغُ إلا نفسَه وأهلَ بيته.

٨. وأن جَفْنَةَ بَطنٌ من ثعْلَبة كأنفسهم.

٩. وأن لبني الشُّطَيْبَة مثل ما ليهود بني عوف، وأنَّ البِرَّ دون الإثْم.

١٠. وأن موالي ثعلبة كأنفسهم.

١١. وأن بطانة يهود كأنفسهم.

١٢. وأنه لا يخرج منهم أحَدٌ إلا بإذن محمد.

١٢ (ب) وأنه لا ينحجز على ثأرِ جُرْحٍ، وأنه مَنْ فَتَكَ فبنفسه وأهل بيته إلا من ظَلم، وأن اللّٰه على أبَرِّ هذا.

١٣. وأنَّ على اليهود نفقتهم، وعلى المسلمين نفقتهم، وأن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة، وأن بينهم النصح والنصيحة والبِرِّ دون الإثم.

١٣ (ب)- وأنَّه لا يأثمُ امرؤٌ بحليفه، وأن النصر للمظلوم.

١٤. وأنَّ اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين.

١٥. وأنَّ يثربَ حَرامٌ جَوفُها لأهل هذه الصحيفة.

١٦. وأنَّ الجار كالنفس غير مُضارٍ ولا آثِم.

١٧. وأنَّها لا تُجَارُ حرمةٌ إلا بإذن أهلها.

١٨. وأنَّه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث، أو اشتجار يُخاف فساده، فإن مَـرَدَّهُ إلى الله وإلى محمد رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وأن الله على أتقَى ما في هذه الصحيفة وأبَرِّه.

١٩. وأنَّه لا تُجارُ قريشٌ ولا مَنْ نَصرها.

٢٠. وأنَّ بينهم النصرَ على مَنْ دَهَمَ يثرب.

٢١. وإذا دُعُـوا إلى صُلح يُصالحونـه ويَلْبَسُونه فإنهم يصالحونه ويلبسونه، وأنَّهـم إذا دُعـوا إلى مثل ذلك، فإن لهم علـى المؤمنين إلا من حارب في الدين.

٢٢. على كل أُناس حِصَّتهم من جانبهم الذي قِبَلَهم.

٢٣. وأنَّ يهودَ الأوس مواليهم وأنفسهم على مثل ما لأهل هذه الصحيفة مع البِرِّ المَحْضِ من أهل هذه الصحيفة، وأن البِرَّ دون الإثم لا يكسب كاسبٌ إلا على نفسِه، وأنَّ الله على أصدق ما في هذه الصحيفة وأبَرِّه.

٢٤. وأنَّـه لا يحول هـذا الكتابُ دون ظـالم أو آثم. وإنَّه مَنْ خـرج آمِنٌ، ومَنْ قعد آمِنٌ بالمدينة، إلا من ظَلَم وأثِمَ، وأنَّ اللهَ جارٌ لمَنْ بَرَّ واتَّقَى، ومحمد رسول الله (صلى الله عليه وسلم).

توضيح معاني بعض الكلمات التي وردت في النص:

الربعـة: الحال التي جـاء الإسلام وهم عليها. العـاني: الأسير. المعاقل: الديـات. المُفْرَح: المُثْقَلُ بالدين. العقل: الدية. الدسيعة: ما ينال عنهم من ظلم. اعتبطـه: قتلـه بلا جنايـة منه توجب قتلـه. القَـوَد: القِصَاص. العـدل: الفِدَاء. الصَّـرْف: التوبة. يُوتِغُ: يُهْلِكُ. بطانـة الرجل: خاصته وأهل بيته. على أبَرّ هذا:

علـى الرِّضا بـه. الغازية: الجماعـة تخرج للغـزو. يُبِيءُ بعضهم عـن بعض: أي يتعادلون. النصر: المناصرة. حجزه: منعه وحال بينه وبين غرضه.

ملحوظات وتساؤلات:

أورد ابن هشام:

قـال ابن إسحـاق: وكتب رسولُ الله -صلى الله عليـه وسلم- كتابًا بين المهاجريـن والأنصار، وادع فيه يهودَ وعاهدَهـم، وأقرَّهم على دينهم وأموالهم، وشرط لهم واشترط عليهم(٩).

الأرجح أن التصديرة التي صَدَّرَ بها ابن إسحاق القسم الأول من الميثاق الـذي عقده النبي -صلـى الله عليه وسلم- بين المهاجريـن والأنصار تتألف من عنوانين:

الأول: وكتـب رسـول الله -صلـى الله عليـه وسلم- كتابًا بـين المهاجرين والأنصار وتتصدر القسم الخاص بهم من الميثاق.

والثـاني: يتصدر القسم الثاني من الميثاق الخاص بموادعة اليهود [وكتب رسـول الله صلى الله عليـه وسلم كتابًا] وادعَ فيه يهـودَ وعاهدَهم، وأقرَّهم على دينهم وأموالهم، وشرط لهم واشترط عليهم.

يُلاحـظ أن البنـد (١٦) مـن الميثاق الخاص بالمسلمين مـن المهاجرين والأنصار، خاص باليهود ونصه:

«وأنه من تبعنا من يهود فإن له النصر والأسوة غير مظلومين ولا مُتَناصر عليهم».

ولعـل المقصـود بذلـك الأفراد مـن يهود المدينـة وغيرهـم المستقلين عن القبائل والمجموعات المشمولة بعهود ومواثيق مع النبي صلى الله عليه وسلم.

البنـد ٢٠(ب) ينصـ على: «أنه لا يجير مشركٌ مالاً لقريش ولا نفسًا، ولا يحـول دونه على مؤمن». هذا البند يحدد واجبات المشركين من أهل المدينة مما

يشـير إلى أنهـم دخلوا في حكم الدولـة الجديدة وخضعوا لأسـس تنظيمها التي وردت في ميثاقها[١٠].

في الميثاق الخاص بموادعة يهود الأوس والخزرج وردت لفظة «موالي» ثلاث مـرات (البنـود:٢، ١٠، ٢٣)، والمقصود بها ليس واضحًا تمامًـا. والولاء نوعان، الأول: ولاء عَتَاقة؛ أي إذا امتلك إنسانٌ إنسانًا آخرَ، فإذا أعتقه أصبح ولاء المُعْتَق للمُعْتِـق. الثاني: ولاء حلـف، وهذا حدث في صدر الإسـلام عندما أنشئت المدن الإسلامية في العراق وخُطِّطَـتْ على أساس توزيع القبائل، وعندما تَفِدُ مجموعة مـن المسلمين الجُدُد من البـلاد المفتوحة لتستقرّ في إحدى هـذه المدن فتتحالف مـع إحـدى القبائل العربيـة ليستقويَ كلٌّ طـرف منهما بالآخـر. والمعنى الثاني هـو الأقرب، فقد تكون هـذه المجموعات اليهوديـة تربطها ببعض قبائل الأوس والخـزرج رابطةُ قرابة نسَبِيَّـة ومصاهرة وتجاور ومصالـح مشتركة، فعُدَّ ذلك بمثابة الحلف.

يلاحـظ على ميثاق موادعة اليهـود أن قبائل بني قينقـاع، وبني النضير، وبني قريظة، وهي أكثر المجموعات اليهودية عددًا في يثرب، غير مشمولة في هذا الميثـاق، فهل هـي لم تقبل ببنوده؟ وإنما اقتصر الميثاق علـى يهود قبيلتي الأوس والخزرج ومن تبعهم ولحق بهم.

حدثـت واقعتان كادت كلٌّ واحـدة منهما أنْ تَنْسِفَ الميثـاق بين المهاجرين و«أهـل يثرب»، الأولى: مرَّ شيخٌ يهودي كبير السـن شديد الضَّغنِ على المسلمين شديـد الحَسَد لهم علـى نفر من أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من الأوسـ والخَـزْرَج في مجلس جَمَعَهـم يتحدثون فيـه، فغاظه ما رأى مـن أُلْفَتِهم وجماعتهم، وصلاح ذات بينهم على الإسلام بعد الذي كان بينهم من العداوة في الجاهليـة. فقال: قد اجتمع مَلأُ بني قَيْلَـة [أي الأوس والخزرج] بهذه البلاد، لا والله مـا لنا معهم إذا اجتمع ملؤهم بها من قرار. فأمَرَ شابًا من يَهُود كان معه، فقـال: اعْمَدْ إليهـم فاجلس معهم، ثم اذكر «يومَ بُعاث» ومـا كان قَبْلَه وأنشِدْهُم

بعضَ ما كانـوا تَقَاوَلُوا فيه من شيء عن يوم [حـرب] بُعاث. وكان يوم [حرب] بُعـاث يومًا اقتتلت فيه الأوس والخزرج، وكان الظَّفَرُ يومئذٍ للأوس على الخزرج. فتكلـم القوم عند ذلك وتنازعـوا وتفاخروا حتى تواثب رجـلان من الحيين على الرُّكَـب، ثم قـال أحدهما لصاحبه: إن شئتم رددناهـا الآن جَذَعة [أي استأنفنا الحـربَ]، وقالوا: قـد فعلنا، موعدُكم الظاهرة [أي الحَـرَّة]، السِّلاح، السِّلاح! فخرجـوا إلى الحرة. فبلغ ذلك رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فخرج إليهم في مـن معه مـن أصحابه المهاجرين حتى جاءهم فقال: يـا معشرَ المسلمين، الله الله! أبِدعوَى الجاهلية وأنا بين أظهركم، بعد أن هداكم الله للإسلام، وأكرمكم بـه، وقطع عنكم أمرَ الجاهليـة، واستنقذكم به من الكفر، وألَّـفَ بين قلوبكم ؟! فعـرف القوم أنها نَزْغَةٌ مـن الشيطان، وكَيْدٌ من عدوهم، فبَكَـوْا وعانق الرجالُ مـن الأوس والخزرج بعضُهـم بعضًا، ثم انصرفوا مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- سامعين مطيعين[١١].

أمـا الثانيـة فحدثـت في شهر شعبـان من السنـة الخامسة مـن الهجرة (ديسمـبر٦٢٦م) حيث غزا رسـول الله -صلى الله عليه وسلم- بنـي المُصْطَلِق مـن قبيلة خُزاعة، وهـم في المُرَيْسِيع في ناحية الفُرع. وخـرج معه بشر كثير من المنافقـين ليس بهم رغبـة في الجهاد إلا أنْ يصيبوا من عَرَض الدنيا [الغنيمة] وقَرُب عليهم السَّفَر. وكان مورد الماء شحيحًا جدًّا، وكان أجيران أحدهما لبعض الأنصـار والآخر لبعض المهاجرين يَمْتَحان الماء مـن البئر في دلويهما، فخرجت إحـدى الدلوين فتنازعا عليهـا كلُّ واحد يقول إنها دلوه، فضرب أجيرُ المهاجرين أجـيرَ الأنصـار، فصاح أجيرُ الأنصـار يستغيث: يا آل الخـزرج! فأقبلت الأوس والخـزرج وشَهَروا السـلاح، وصاح أجيرُ المهاجرين يستغيث: يا آل قريش! يا آل كنانـة! وكادتْ أن تكـون فتنةٌ بين المهاجريـن والأنصار، لكن رسول الله بحكمته نجح في إخمادها، ونـدم الكلُّ على تعجلهم، وعادوا إلى وحدتهم أخوةً متحَابِّين.

كان عبـد الله بن أُبَـيّ جالسًا في نفر من المنافقين وغضـب غضبًا شديدًا، فقال: والله ما رأيتُ كاليوم مَذَلة! والله، إنْ كنتُ لكارهًا لوجهي هذا ولكن قومي غلبوني! قـد فعَلُوها! قد نافرونا وكاثرونا في بلدنا، وأنكروا مِنَّتَنا والله ما صرنا وجلابيب قريش هذه [الجلابيب: لقبٌ أطلقه المنافقون والمشركون على المهاجرين] إلاَّ كما قال القائل: «سَمِّنْ كَلْبَك يأكلك» والله لئن رجعنا إلى المدينة لَيُخْرِجَنَّ الأعَزُّ منها الأذلَّ»[١٢].

تَعَرَّضَ ميثاق تأسيس الدولة الإسلامية بعد وقتٍ قصيـر من كتابته لاختبار صمـوده، فلمَّا تَصَافَّ جيشُ المسلمـين وجيشُ المشركيـن في «أُحُد» أقدم الحارث ابـن سُوَيْـد (من الأوس)، وكان منافقًا، على قتل المجذَّر بن ذيـاد البَلَوِي، وكان المجـذّر قد قتل أباه سويدًا قبل الإسلام في بعض الحروب التي كانت بين الأوس والخزرج. عرف الحارثُ أنه بموجب المادة (٢١) من ميثاق التأسيس لن يجد أي حماية من أي أحد بالمدينة، فلحق بمعسكر المشركين من قريش[١٣]. ونص المادة (٢١): «وأنه مَنْ اعْتَبَطَ مؤمنًا قَتْلاً عن بَيِّنَة فإنه قَوَدٌ به إلا أنْ يَرْضَى وَلِيُّ المقتول [بالعقل]، وأنَّ المؤمنين عليه كافةً، ولا يَحِلُّ لهم إلاَّ القيامُ عليه».

أما بالنسبة لقبائل اليهود الثلاث الكبيرة فيروي محمد بن كعب القُرَظي (من مسلمي بني قريظة) أنه: لما قدم رسول الله -صلى الله عليه وسلم- المدينة، وادعتْهُ يهودُ كلُّها، وكتب بينه وبينهم كتابا. وألحَقَ رسول الله كلَّ قوم بحلفائهم، وجعـل بينه وبينهم أمانًا، وشرط عليهم شروطًـا، وكان فيما شرط: ألاَّ يُظَاهروا عليـه عـدوًّا. فلما أصاب رسول الله -صلى الله عليـه وسلم- أصحاب بدر وقدم المدينـة، بَغَتْ يهودُ وقطعت ما كان بينها وبين رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من العَهْدِ[١٤].

يؤيد رواية محمد بن كعب ما رواه أبو أيوب بن النعمان عن أبيه: ... وكان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- حين قدم [المدينة] صالح قريظة والنَّضير ومن بالمدينـة من اليهود: ألاَّ يكونوا معه ولا عليـه. ويقال: صالحهم على أن ينصروه

على من دَهَمَه منهم، ويقيموا على معاقلهم الأولى التي بين الأوس والخزرج[١٥].

ولدينا بعض الدلائل التي تفيد أنَّ كل واحدة من القبائل الثلاث قد عقدت عهدًا مع النبي -صلى الله عليه وسلم- منها:

العهد مع بني قينقاع:

عندما دخل أبو بكر بيتَ المِدْراس، وهو المركز اليهودي لتدريس وتدارس التوراة بيثرب، فوجدهم قد اجتمعوا على الحَبْر فَنحاص (من بني قينقاع)، فقال له أبو بكر: وَيْحَك يا فنحاص! اتَّقِ الله واسلم، فوالله إنك لتعلم أن محمدًا لرسول الله، قد جاءكم بالحق من عنده، تجدونه مكتوبًا عندكم في التوراة والإنجيل. قال فنحاص لأبي بكر: والله يا أبا بكر، ما بنا إلى الله من فَقْرٍ، وإنه إلينا فقير، ولا نَتَضَرَّعُ إليه كما يتضرع إلينا، وإنَّا عنه لأغنياء، وما هو عنا بِغَنِيٍّ .... ، فغضب أبو بكر فضرب وجه فنحاص ضربًا شديدًا وقال: والذي نفسي بيده، لولا العهدُ الذي بيننا وبينكم، لضَربتُ رأسَك، أيّ عدو الله[١٦]....

العهد مع بني النضير:

لا نملك قرينةً بأنه كان هناك عهدٌ منفردٌ بين الرسول وبين بني النضير سوى شهادة محمد بن كعب القُرَظي الآنفة الذكر، فبعد عودة الرسول -صلى الله عليه وسلم- منتصرًا من غزوة بدر نقضت كلٌّ من بني قينقاع وبني النضير عهودهم مع النبي -صلى الله عليه وسلم- وَتَوَجَّسُوا أن الحرب معهم قادمةٌ لا مَحَالة، والمسالة مسألة وقت، فكَشَفوا عن عداوتهم للرسول -صلى الله عليه وسلم- والمسلمين واشتد أذاهم، وأظهروا تعاطفهم مع قريش، وكان من أشد بني النضير عداوة للرسول والمسلمين الزعيم والشاعر كعب بن الأشرف الذي ذهب إلى مكة لمواساة قريش في قتلاها في بدر، وأخذ يَبْكيهم في قصائد ويَحُثُّ قريشا على الثأر لقتلاها، واستمر بعد عودته من مكة إلى المدينة في هجاء الرسول والمسلمين وتأليب أعدائهم عليهم في المدينة وفي خارجها، فاقتضت مصلحة المسلمين التَّخَلُّصَ من شَرِّه، فأمر النبي -صلى الله عليه وسلم- نفرًا من أصحابه

مـن الأنصار بالقيام بالمهمـة، ونجحوا بذلك. وكان ذلك في شهر ربيع الأول من السنة الثالثة من الهجرة (سبتمبر ٦٢٤م).

فـزع اليهـود ومن معهم مـن المشركين، فجاءوا إلى النبـي وقالوا: قُتِل صاحبُنـا غيلة بلا جُرم علمناه! فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: إنه لو قَـرَّ كما قَرَّ غيرُه ممن هو على مِثل رأيه مـا اغتيل، ولكنه نال منا الأذى، وهجانا بالشعر... ودعاهم رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إلى: أنْ يكتبَ بينه وبينهم كتابًـا ينتهون إلى ما فيه، فكتبوا بينـه وبينهم كتابًا تحت العَذْق [النخلة] في دار رَمْلـة بنت الحارث. فحَذِرَتْ اليهود، وخافت وذَلَّتْ من يوم قُتل ابن الأشرف[١٧]. وكان الكتاب بعد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عند علي بن أبي طالب[١٨].

وقـد ذهـب النبـي -صلـى الله عليه وسلـم- بعد ذلـك إلى بنـي النَّضير يستعينهم في دية قتيلين من بني عامر قُتِلا بالخطأ، فقال زعيم بني النضير حُيَيّ ابـن أخطَب: يا معشر اليهود، قد جاءكم محمـد في نُفَيْر من أصحابه فاطرحوا عليه حجارة من فوق البيت الذي هو تحته، فإن قُتِل تَفرَّق أصحابه، فلحق من كان معـه من قريش بحَرَمِهِـمْ... قال أحدُ عقلائهم، وهو سَلاَّمُ بـن مِشْكَم: يا قوم، أطيعوني هذه المرة، وخالفوني الدهرَ! والله إنْ فعلتُم ليُخْبَرَنَّ بأنَّا قد غدرنا به، وإن هذا نقضُ العهد الذي بيننا وبينه، فلا تفعلوا[١٩].

ومما يؤكد وجـود عهد بـين الرسول -صلـى الله عليه وسلـم- وبين بني النضـير، أن رسـول الله بعد محاولة بنـي النضير قتله غَـدْرًا أرسل الصحابي محمـد بـن مَسْلمة الأنصـاري (من الأوس) ليعلـن لهم: أن عليهـم الجلاء عن المدينـة، فجاءهـم محمد .... وقال لهم: إن رسـول الله -صلى الله عليه وسلم- أرسلنـي إليكم يقـول لكم: قد نقضتم العهدَ الذي جعلتُ لكـم بما هَمَمْتُم به من الغـدر بـي، فأسْكتُوا ولم يقولوا حرفًا. ويقول: اخْرُجُوا من بلدي[٢٠]. ولو لم يكن بينهـم عهدٌ وبين رسول الله لأجابـوا محمدَ بن مسلمة بالقـول: ليس بيننا وبينه عهدٌ.

العهد مع بني قُرَيْظة:

قام زعماء بني النضير الذين أجلاهم رسول الله إلى خيبر بتأليب قريش لغـزو المدينة، وألَّبُـوا كذلك كلَّ القبائل القريبة من مكـة والمدينة خاصة غطفان وسُليـم وغيرهما، فحشـدوا جيشًا يصل تعـداده إلى عشـرة آلاف لغزو الرسول بالمدينـة، وتسلل حُيَي بن أخطب إلى داخل المدينة بقصد تأليب قبيلة ابن قُرَيظة اليهوديـة التي حافظت على عهدها مع الرسول وظلت محايدة في حرب المسلمين لبنـي قينقـاع ولبنـي النضير. حـاول حُيي بن أخطـب إغواء زعيـم بني قريظة كعـب بن أسَد بنقض العهد مع الرسول فقال كعـب: يا حُيي، إني عاقدتُ محمدًا وعاهدتُه، فلم نَرَ منه إلا صدْقًا، واللّه، ما أخْفَرَ لنا ذِمَّةً، ولا هَتَكَ لنا سِتْرًا، ولقد أحسـنَ جوارنـا. ارجعْ عنَّا؛ فإنك إنما تريد هلاكي وهلاك قومي. فأبَى حُيَيْ أنْ يرجعَ، وأخذ يُلِحُّ على كعب حتى فَتَلَه عن رأيه، فنقض كعبٌ العهدَ الذي كان بينه وبـين رسول اللّه -صلى اللّه عليـه وسلم-، ودعا حُيي بالكتـاب الذي كتبه رسولُ اللّه -صلـى اللّه عليـه وسلم- بينهـم فَشَقّهَ حُيي[٢١]. واحتـج زعماء بني قريظة على نقض كعبٍ للعهد مع النبي وقالوا له: نحن نَكرهُ أنْ نُزْرِيَ برأيك أو نُخَالفَك، وحُيَيْ من قد عرفتَ شُؤمَه. ونَدِم كعب بن أسد على ما صنع من نقض العهد.

هل الميثاق يتكون من وثيقة واحدة أو أكثر؟

يقول العُمَري: الراجح عندي أن الوثيقة في الأصل وثيقتان ثم جمع المؤرخون بينهما، إحداهما تتناول موادعة الرسول -صلى اللّه عليه وسلم- لليهود، والثانية توضح التزامات المسلمين من مهاجرين وأنصار وحقوقهم وواجباتهم.

ويترجـح عنده أن وثيقة معاهدة اليهـود كُتِبَت قبل موقعة بدر الكبرى. أما الوثيقـة بـين المهاجرين والأنصار فكتبـت بعد بدر[٢٢]، ويذهب إلـى نفس الرأي الباحث محمد الجميل[٢٣]. ويستندان في ذلك على بعض المصادر منها البلاذري الذي يقول:

ثـم غـزاة بني قَيْنَقَـاع، من يهود، في شـوال سنة اثنتـين. وكان سببها أن

رسـول الله -صلى الله عليه وسلم- لما قَدِم المدينة: وادعته يهودُ كلُّها، وكتب بينه وبينهـم كتابًا. فلما أصـاب -صلى الله عليه وسلم- أصحـابَ بدر، وقدم المدينة سالمًا غانمًا موفورًا بَغَتْ وقطَعَتْ العهدَ.[٢٤]

ولِعون الشريف قاسم رأيٌ آخرُ هو: أننا لسنا مضطرين إلى تقسيم الوثيقة إلـى جزئين حادين يصـوران المرحلتين اللتين تحدثنا عنهمـا، وكل ما هنالك أن الاتفـاق بين المهاجرين والأنصار تم في المرحلة الأولى، ثم جاء الاتفاق مع اليهود في مرحلـة متأخـرة. ولم تكن الاتفاقيـات في كلتا المرحلتين قـد حدثت في لحظة واحدة، ولكنه كانت هناك أطوارٌ مختلفةٌ في المرحلتين من المحتمل أن تكون بعض فقرات وموادها أضيفت فيها حسب مقتضيات الظروف والأحوال[٢٥].

وأجـدني أقرب إلـى الأخذ برأي الشريـف قاسم، فالـذي أراه أن القسم الأول مـن الميثاق الخاص بالمسلمين مـن المهاجرين والأنصار قد كُتب في وقت ما مـن السنة الأولى من الهجـرة، وأن القسم الثاني الخاص بموادعة يهود الأوس والخـزرج ومـن تبعهم ولحق بهم كُتـب بعد ذلك بوقت قصير، وبنـوده توحي أنه بشـكل مـا متمم للقسـم الأول. أما الجميل فـيرى أن الصحيفة بـين المهاجرين والأنصار قد كتبت بعد غزوة بدر[٢٦].

ينقـل ابـن كثير، عن الإمـام أحمد بن حنبـل أن رسـول الله -صلى الله عليه وسلـم- حالفَ بـين المهاجريـن والأنصار في دار أنـس بن مالك[٢٧]. وكـون الرسول -صلـى الله عليه وسلم- والمهاجـرون والأنصار اجتمعوا لكتابـة الميثاق في بيت أنس، مسألـةٌ أتوقفُ في قبولها؛ لأنه من المستبعد أن يجتمـعَ النبي -صلى الله عليه وسلم- والمهاجرون والأنصار ومن معهم في بيت صبي عمره إحدى عشرة سنة، لأنه لما هاجر النبي -صلى الله عليه وسلم- إلى المدينة كان عمر أنس عشر سنوات[٢٨].

وقد يكون كُتِبَ عهدٌ واحدٌ بين النبي -صلى الله عليه وسلم- والمسلمين من جانب، وقبائل اليهود الثلاث من جانب آخر، والذي أرجحه أنه كانت هناك ثلاثة عهود؛ للرسـول والمسلمين مع يهود بني قينقاع عهد، وللرسول والمسلمين مع يهود بنـي النضـير عهد، وللرسول والمسلمين مع يهود بنـي قريظة عهد. وأرى أن هذه

العهود الثلاثة كلها كُتِبت في السنة الأولى من الهجرة في وقت لاحق لكتابة الميثاق بين قريش وأهل يثرب، وميثاق الموادعة بين النبي -صلى الله عليه وسلم- وبين يهود الأوس والخزرج.

ومما يلاحظ اختفاء يهود الأوس والخزرج بعد ذلك من المشهد، فلم يُذْكَر لهم أيُّ دور إيجابي أو سلبي؛ لا مع المسلمين، ولا مع اليهود، ولا منفردين، وتفسيري لذلك أنهم لم يشاركوا المسلمين ولا اليهود في أيٍّ من نشاطاتهم، وإنما رَكَنُوا إلى الهدوء والطمأنينة، ثم أخذوا يتحولون تدريجيًا إلى اعتناق الإسلام بشكل هادئ وسَلِس، ويتخلون عن كل ما يربطهم باليهود واليهودية حتى أنهم أصبحوا في النهاية أنصارًا من الأنصار.

جُلُّ الباحثين الذين تناولوا هذا «الميثاق» بالدراسة وصفوه في صدارة دراساتهم وفي ثناياها بـ«الدستور»، وهو وصفٌ مناسبٌ لأنه يتفق في غايته وبعض مضامينه مع الكثير من الدساتير.

وأُضيفُ كذلك أن هذا «الميثاق» يتفق في غايته وبعض مضامينه مع «العَقْد الاجتماعي» الذي ابتدعه الفيلسوف الفرنسي جان جاك رُسُّو (ت.١٧٧٨م)، وانشغل الفلاسفة والحقوقيون الأوروبيون بعد ذلك بدراسته وتطويره من منتصف القرن السابع عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر الميلاديين، واستلهمته لاحقًا الحكومات الأوروبية في صياغة دساتيرها[٢٩].

ما العنوان الملائم لهذه الوثيقة أو الوثيقتين اللتين عقدهما رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أولا بين المسلمين من المهاجرين والأنصار، وبعد ذلك بين الرسول وبين يهود الأوس والخزرج؟

في الافتتاح سمّى رسول الله مجموعَ الوثيقة «كتاب»، ثم سماها في ثناياها ثماني مرات بـ«الصحيفة». والتسمية دقيقة فهي وثيقةٌ مكتوبةٌ في صحيفة، والصحيفة قد تكون من «أَديم» أي جِلْد مُرَقَّق، أو في قِرطاس أي ورق بَرْدِي/ بَرْدِيَّة، أو غير ذلك.

أما أنا فقد آثرتُ تسميتها بـ«الميثاق» لأن؛ مضمون نصوصها تعاهدٌ وتواثقٌ بين أطراف، وقد وردت لفظة «ميثاق» في القرآن الكريم تسع مرات.

خاتمة:

يحـدد هذا «الميثاق» حقوق وواجبـات جميع المتعاقدين جماعـاتٍ وأفرادٍ، وأنهم أمَّةٌ دون الناس، أي فوق القبيلة وأيِّ تَجَمُّعٍ آخر، وأن انتماء وولاء المتعاقدين لهذه الأمة/الدولة، وأن السُّلطةَ العليا والمرجعَ لجميع المتعاقدين هو النبي محمد صلى الله عليه وسلم.

الهوامش:

هـذا العنـوان من عند الباحث وليس من النص، وكل ما هو بين معقوفتين هكذا [ ] فهو إضافة من الباحث.

(١) بعاث: مكان قريب من المدينة على ليلتين منها عند بني قريظة، ويقال: إنه حصن للأوس كان به القتـال بين الأوس والخزرج. ينظر السمهودي، علي بن عبدالله (ت.٩١١هـ/١٥٠٥م)، وفاء الوفا بأخبار المصطفى، تحقيـق قاسم السامرائي، دار الفرقان، مكة، والمدينة، ٢٠٠١م، ج١، ص٣٤٤، إحالة: (٦)

(٢) ابـن هشـام، عبدالملـك (ت.٢١٨هـ/٨٣٣م)، السـيرة النبويـة، بـيروت، دار إحيـاء الـتراث العربي،١٩٩٧م، ٤١/٢

(٣) ابن هشام، ٤٢/٢.

(٤) ابن هشام، ٤٨/٢.

(٥) ابن هشام، ٤٩/٢-٥٢.

(٦) ابن هشام، ٥٥/٢.

(٧) ابن هشام، ١١٥/٢.

(٨) الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، بيروت، دار النفائس،١٩٨٣م، ص٥٧ -٦٢

(٩) ابن هشام، ١١٥/١.

(١٠) العوا، محمد سليم، في النظام السياسي للدولة الإسلامية، مكتبات عكاظ، جدة،١٩٨١م، ص٥٤

(١١) ابن هشام، ١٦٩/٢.

(١٢) الواقـدي، محمد بن عمر (ت.٢٠٧هـ/، ٨٢٣م) المغازي، بـيروت، عالم الكتب، ١٩٨٤، ٤٠٤/١-٤١٦.

(١٣) ابن هشام، ١٣٤/١.

(١٤) الواقدي، ١٧٦/١.

(١٥) الواقـدي، ٤٥٤/٢، لقـد بحثت عن «النعمان» في تراجم الصحابة فوجدت ثلاثة وثلاثين يحملون هـذا الاسـم، ولا أدري أي واحد منهم الـراوي، هذا إذا كان صحابيًا؟ ولعلـه النعمان بن فُنْحص اليهودي، وكانت علاقته حسنة بالرسول والمسلمين، فكان معهم في عسكرهم بثينة الوداع استعداد لمسير الجيش إلى الشام (مؤتة) انظر الواقدي، ٧٥٦/٢.

(١٦) ابن هشام، ١٧١/٢.

(١٧) الواقـدي، ١٨٤/١-١٩١. ودار رملـة بنـت الحـارث النجاريـة تستخدمها حكومـة الرسول دارًا للأضياف وسجنًا يودع فيه المحكومون والأسرَى.

(١٨) ابن سعد (٢٣٠هـ/٨٤٥م)، محمد، سنن النبي وأيامه، تحقيق عبدالسلام علوش، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٩٩٥، ٣٥٢/١.

(١٩) الواقدي، ٣٦٥/١.

(٢٠) الواقدي، ٣٦٧/١.

(٢١) الواقدي، ٤٥٥/٢-٤٥٧.

(٢٢) العُمَري، أكرم ضياء، السيرة النبوية الصحيحة، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة،١٩٩٤، ٢٧٦/١.

(٢٣) الجَميل، محمد فارس، النبي ويهود المدينة، الرياض، مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامي، ٢٢٠م، ص٧٠.

(٢٤) البلاذري، أحمد بن يحي،(ت.٢٧٩هـ/٨٩٢م)، أنساب الأشراف، ج١، تحقيق محمد حميد الله، القاهرة، دار المعارف، د. ت.٣٠٨/١، وهذه نفس رواية محمد بن كعب القرظي.

(٢٥) قاسم، عون الشريف، نشأة الدولة الإسلامية على عهد رسول الله، الخرطوم، دار المأمون المحدودة،١٩٩١، ص٢٧.

(٢٦) الجميل، ص٧٢.

(٢٧) ابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت.٧٧٤هـ/ ١٣٧٣م)، البداية والنهاية، بيروت، دار المعارف،١٩٨١، ٢٢٤/٣.

(٢٨) ابن عبدالبر، يوسف بن عبدالله (ت.٤٦٣هـ/١٠٧١م)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، بيروت، دار الجيل، ١٩٩٢م، ١٠٩/١.

(٢٩) رُسُّو، جان جاك، في العقد الاجتماعي، ترجمة عمار الجلاصي، وعلي الأجنف، تونس، دار المعرفة، ٢٠٠٤ ؛ تاريخ الأفكار السياسية، ترجمة خليل أحمد خليل، بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٤، «العقد الاجتماعي»، ص١٠٧-١١٢.

القُدس تحت الحكم الفرنجي الصليبي ٤٩٣-٥٨٣هـ/ ١٠٩٩- ١١٨٧م

عارف عادل مرشد

المبحث الأول: الاحتلال الفرنجي لفلسطين وقيام مملكة بيت المقدس اللاتينية

ساءت الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الديار الإسلامية في القرن (٥هـ/ ١١م)، جراء الخلافات والانقسامات بين أمراء المسلمين على السلطة، مما أدى إلى ضعف الجبهة الإسلامية[١]. فقبل أن يهاجم الفرنج (الصليبيون) ديار الشام ازداد نفوذ الأتراك في الدولة العباسية، حتى تمكن أحد قوادهم من نزع السلطة من يد الخليفة العباسي الذي لم يبقَ له من الخلافة إلا اسمها، وهكذا تأسست الدولة التركية التي عُرفت في التاريخ باسم الدولة السلجوقية.

مدَّ السلاجقة سلطانهم على قسم كبير من أقطار الدولة العباسية، فشمل القدس والعراق والشام وآسيا الصغرى، لكن أمر السلاجقة أخذ يضعف في المدة الأخيرة بسبب ما نشب بين قادتها من منازعات وحروب دامية، أما مصر فكانت تحت الدولة الفاطمية التي كانت أيضًا في حالة ضعف شديد وتدهور سريع، نتيجة للنزاع الذي كان يقوم بين وزرائها، وللثورات الداخلية التي كانت تنشب بين الجنود.

في وسط هذا الاضطراب الذي انتشر في الدولة السلجوقية وشمل بلاد الشام، وفي الوقت الذي كانت فيه الدولة الفاطمية في مصر آخذة في التدهور، ظهر عدوٌّ أنكى وأشد، وهو خطر الفرنج الذين دانوا بالديانة المسيحية[٢].

ولم يبدِ أمراء المسلمين أمام هذا الوضع القائم أيةَ محاولة لإنهاء خلافاتهم والعمل على توحيد الجبهة الإسلامية، لمواجهة الغزو الفرنجي الذي بدأ يهددهم في عقر دارهم، إذ بدأت تظهر في أوروبا فكرة الحروب الصليبية وتنفيذها بإرسال حملات إلى الديار الإسلامية لغزوها[٣].

وتعرف الحروب الصليبية أو الحملات الصليبية بأنها: مجموعة من الحملات والحروب التي قام بها أوروبيون في أواخر القرن الحادي عشر إلى الثلث الأخير من القرن الثالث عشر، من أجل الاستيلاء على أراضي بلاد الشام من أيدي المسلمين، مدفوعة ببواعث دينية وسياسية واقتصادية[٤].

وقد بلغت هذه الحملات[*] ثماني حملات، ثلاث منها اتجهت إلى الأراضي المقدسة في فلسطين (الأولى والثانية والثالثة)، وواحدة ضد القسطنطينية (الرابعة)، والخامسة والسادسة والسابعة ضد مصر، والثامنة على شمال أفريقيا، وبهذه الحملة انتهت حملات الصليبيين على فلسطين بقصد الاستيلاء على أماكنها المقدسة[٥].

وكان شعار الفرنجة (الصليبيين) في حرب المسلمين: (الله يريد ذلك)، ويعلقون على الكتف الأيمن أو على الكتفين صليبًا (Ctux) من قماش أحمر زاهي اللون، فعرفت حروبهم ضد المسلمين بالحروب الصليبية (Cruzada)، واعتبروا أنفسهم امتدادًا للروم في حماية المسيحية، أما المؤرخون العرب فسمُّوا حروبهم بحركة الفرنج[٦].

واستعمل العرب والمسلمون مصطلح الفرنجة بمعنيين؛ معنى عام يشمل كل سكان أوروبا خارج الدولة البيزنطية، ومعنى خاص يدل على أغلب منطقة

شمـال الأندلـس تحديـدًا. فقد عـرف المسلمون في الشـرق الفرنجـة أكبر قوة سياسية مهيمنة على وسط أوروبا وجنوبها، لذا تم تصميم هذا المصطلح على كل الأوروبيـين عدا (البيزنطيين). واستمر مصطلح الفرنجة أو الإفرنج حتى بداية القرن العشرين. وفي نهاية القرن العشرين، عادت بعض الدراسات إلى استعمال مصطلح الفرنج في إطار محاولتها دراسة الحملات الصليبية باعتبارها ظاهرة متعددة الأبعاد، أحدها البعد الديني الذي أكد عليه الأوروبيون[٧].

بـدأت فكـرة الحـروب الصليبيـة تظهر بعـد المجمـع –أي اجتمـاع كنسي Council– الـذي عُقد في ذو القعـدة ٤٨٨هـ/ تشرين الثـاني ١٠٩٥م، في مدينة كايرمونـت في جنوب فرنسـا، برئاسة البابـا أورجان الثاني[٨]. فقـد دعا البابا أورجـان الثـاني في هذا المجمـع إلى شن حـرب مقدسة على المشـرق الإسلامي بحجة استعادة القدس من حكم المسلمين، وقد استجاب الغرب الأوروبي إلى تلك الدعـوة بكل حماسة على المستويـين الرسمي والشعبـي[٩]. فشكلت الجيوش من مختلف أنحاء أوروبا للتوجه نحو القدس ضمن مشروع استردادها باسم (الحرب المقدسـة)، والحج المسلح، وشكلت الحملـة العسكرية الفرنجية الصليبية الأولى من خمسة جيوش رئيسية[١٠].

نجحت هذه الحملة الأولى في إلحاق سلسلة من الهزائم بالسلاجقة في آسيا الصغـرى، ثم زحفت جموع الصليبيين إلى بلاد الشام، حيث نجحت في مواجهة القـوات الإسلاميـة والانتصـار عليهـا، فظهرت الإمـارات الصليبيـة نتاج هذه الحملة، وأهم هذه الإمارات إمارة الرها وأنطاكية وإمارة طرابلس حسب ترتيب تكوينها. وقد تبعت هذه الإماراتُ فيما بعد مملكةَ بيت المقدس اللاتينية[١١].

أحـدث وصـول هذه الحملـة إلى بلاد الشـام هلعًا كبيرًا في قلـوب السكان، ويصـف ذلك ابـن القلانسي بقوله: «وصلت الأخبار بظهـور عساكر الإفرنج من بحر القسطنطينية –بحر مرمرة اليوم– في عالم لا يحصى عددُه كثرةً، وتتابعت

الأنباء بذلك، فقلق الناس لسماعها وانزعجوا لإشهارها»[١٢].

وأخيرًا تحركت الحملة الأوروبية في ربيع عام ١٠٩٩م (٤٩٢هـ) نحو بيت المقدس، فاقتحموا شمال سوريا، ثم مرُّوا بطرابلس وبيروت وصور وعكا، ثم بقيسارية وأرسوف، ومنها إلى الرملة وهي المدينة التي كانت حضرة إدارية لإقليم فلسطين، وارتاع سكانها عند اقتراب الإفرنج، إذ إن الحامية كانت قليلة العدد، فهربوا من دورهم هم وأهل اللد[١٣].

وفي ٧ حزيران (يونيو) ١٠٩٩م وصلت الحملة إلى مدينة القدس، التي كانت تحت الحكم الفاطمي، وقاومت المدينة الحصارَ الفرنجي الذي رضَّ عليها مدة أربعين يومًا حتى عجز سكانها وحاميتها عن المقاومة، لتسقط المدينة أمام حشود الفرنجة الصليبيين في شعبان من عام ٤٩٢هـ/١٥ تموز (يوليو) ١٠٩٩م، بعد مقاومة كبيرة من المسلمين[١٤]، حازت على إعجاب المؤرخ الصليبي وليم الصوري (William of Tyre) الذي وصف قتالَ سكان القدس وحاميتها دفاعًا عنها بقوله: «كانوا يبدون مقاومةً عنيفة على الشرفات والأبراج، وأطلق سكان المدينة، المصمِّمون من جانبهم على مقاومة أعدائهم إلى الحد الأقصى، وابلاً من السهام والقذائف على المسيحيين... لقد حاولوا بكل وسيلة منع شعبنا من الاقتراب من السور... وكان الطرفان يجهدان نفسيهما إلى الحد الأقصى، ويحاربان بمرارة شديدة، وقد استخدم الفرنجة أسلوبًا تدميريًّا متقنًا في التعامل مع المدينة»[١٥]، فقتلوا كل من استطاعوا قتله من سكانها، ولم يميزوا في ذلك بين مقاتل ومربٍّ، أو بين كهل وشاب، أو امرأة وطفل، بل شمل القتل الجميع حتى المحتمين بالأماكن المقدسة مثل قبة الصخرة، أو المسجد الأقصى، حيث قتلوا فيه عشرة آلاف شخص، كما طاردوا السكان في منازلهم والأماكن التي اختفوا بها فقتلوهم جميعًا، ولم يسلم من سكان المدينة إلا قلة محدودة، بالإضافة إلى ذلك، فقد سلبوا ممتلكات السكان وصادروا أموالهم[١٦]، وبلغ عدد القتلى في

تقديرات المصادر اللاتينية التي صنفها مشاركون في الحملة سبعين ألفًا.

يذكر المؤرخ الفرنسي(*) فوشيه ري شارنز (Fucher Decharter) الذي كان مرافقًا للحملة الصليبية الأولى وأرخ لها، فيقول: «كانت القدم تغوص حتى الكاحل بدماء المسلمين»(١٧).

وقال وليم الصوري: «إن بيت المقدس شهد عند دخول الصليبيين مذبحةً رهيبةً حتى أصبح البلد مخاضه من دماء المسلمين، أثارت خوف الغزاة واشمئزازهم»(١٨).

أما المؤرخ الإسلامي ابن الأثير فقد وصف فظائع الصليبيين في القدس بقوله: «وركب الناس السيف، ولبث الفرنج في البلد أسبوعًا يقتلون فيه المسلمين، واحتمى جماعة من المسلمين بمحراب داود، فاعتصموا فيه وقاتلوا فيه ثلاثة أيام، فبذل لهم الإفرنج الأمان فسلموه إليهم، ووفى لهم الفرنج وخرجوا لبلاد عسقلان فأقاموا بها. وقتل الفرنج في المسجد الأقصى ما يزيد على سبعين ألفًا، منهم جماعة كثيرة من أئمة المسلمين وعلمائهم وعبّادهم وزهّادهم ممن فارق الأوطان وجاور بذلك الموضع الشريف، وأخذوا من عند الصخرة نيفًا وأربعين قنديلاً من الفضة، وزن كل قنديل ثلاثة آلاف وستمائة درهم، وأخذوا تنورًا من فضة وزنه أربعون رطلاً بالشامي، وأخذوا من القناديل مائة وخمسين قنديلاً، ومن الذهب نيفًا وعشرين قنديلاً، وجمع ما لا يقع عليه الإحصاء»(١٩).

وهنا تجدر الإشارة إلى أنَّ حامية القدس الفاطمية الموجودة في برج داود استسلمت للفرنجة بعد انهيار دفاعات المدينة مقابل الأمان لهم، وقد وافق الفرنجة على معاهدة الاستسلام وسمحوا لهم بالانسحاب الآمن إلى عسقلان. وبعد احتلال القدس عُين غورفري ري بويون ٤٩٢-٤٩٣هـ/١٠٩٩م حاميًا للقبر المقدس –حسب الإنجيل هو قبر المسيح الموجود في كنيسة القيامة في القدس الشرقية– وكان ذلك يعني قيام مملكة فرنجية في بيت المقدس، شملت في أقصى

اتساع لها جنوب لبنان، وفلسطين، وجزءًا كبيرًا من الأردن (جنوبي الأردن)، وتتابَعَ على حكمها ملوك متعددون انتهى حكمهم في القدس بعد هزيمة معركة حطين عام ٥٨٣هـ/١١٨٧م، التي حرر صلاح الدين على إثرها القدس[٢٠].

وبعد تحرير مدينة القدس على يد صلاح الدين، استمرت مملكة بيت المقدس اللاتينية في بقايا مملكتها على الساحلين الفلسطيني واللبناني، واتخدت من عكا عاصمة لها، حتى سقوطها بيد السلطان المملوكي الأشرف خليل بن قلاوون عام ٦٩٠هـ/١٢٩١م، وبسقوط عكا سقطت آخر المعاقل الصليبية في الشرق العربي في أيدي المماليك، وتحررت أراضي الشام تمامًا من سيطرتهم، وانتهت المملكة الصليبية الساحلية في عكا التي بقيت ما بين عام ٥٨٧-٦٩٠هـ/١١٩١-١٢٩١م، بعد أن دامت مائة عام[٢١].

المبحث الثاني: نظام الحكم والإدارة في مملكة بيت المقدس اللاتينية:

بعد احتلال الإفرنج (الصليبيين) لمدينة القدس، وجدوا أنفسهم يفتقرون إلى زعيم ينظمهم، خاصة بعد وفاة المندوب البابوي أدهيمار (Adhemar) الذي كان حتى وفاته عام ١٠٩٨م يقوم بدور الزعيم الروحي للصليبيين، كما أنه كان يؤلف بين أمراء الصليبيين تحت زعامته[٢٢].

تشاور الأمراء الصليبيون للاتفاق على اختيار حاكم علماني للقدس، فوقع الاختيار على الأمير غودفري بواي وان (Godfrex of Bouillon) ليكون حاكمًا على بيت المقدس في ٢٩ شعبان ٤٩٢هـ/ ٢٢ تموز (يوليو) ١٠٩٩م، ولكنه أنكر اللقب الملكي، وقرر أن يتخذ لنفسه لقب (حامي بيت المقدس)، ومن الواضح أن اختيار غودفري هذا اللقب جاء اعترافًا منه بأن الدولة الجديدة ليست لها الصفة السياسية البحتة، وأن لها صفتها الدينية التي تحمل للكنيسة نوعًا من الإشراف عليها[٢٣].

كما قام رجال الدين بعد ذلك باختيار أرنولف مالكورن (Arnulf Malecorn) ليكون طريقًا على مدينة القدس – كان كرسي بطريركية القدس خاليًا عند سقوطها بأيدي الصليبيين؛ لأن بطريرك المدينة كان قد مات قبل سقوط المدينة بعدة أيام- إلا أنَّ البطريرك الجديد كان معتدلاً، ولما يحاول فرض سلطاته على غورفري، وإنما قصر نشاطه على المسائل الكنسية[٢٤]، فزود كنيسة القيامة بأجراس لإعلان مواعيد الصلاة فيها، وحاول إضفاء الصبغة اللاتينية على الكرسي الديني في مدينة القدس، فاستنجد القساوسة الأرثوذكس من تلك الكنيسة، فأثار ذلك استياء المسيحيين من أهل مدينة القدس[٢٥].

رجح مجيء الأمير بلدوين الأول (Baldwin 1) خلفًا لأخيه غورفري بعد وفاته حاكمًا للقدس، وضع البطريرك دايمبرت (Daimbert) -المندوب البابوي للقدس الذي قام البابا أورجان الثاني بتعيينه عندما توفي المندوب البابوي للحملة الصليبية الأولى أدهمار- التاجَ على رأس بلدوين الأول ليكون أول ملوك مملكة القدس اللاتينية. وبتتويج بلدوين الأول على عرش المملكة تبدَّدت جميع آمال البطريرك دايمبرت، وزالت نهائيًّا فكرة قيام حكومة ثيوقراطية في القدس[٢٦].

أضحت القدس عاصمةً لمملكة بيت المقدس بعد سقوطها بيد الفرنج (الصليبيين)، هذه المملكة التي تكونت في أقصى اتساع لها مع أربع إقطاعيات رئيسية، هي: إقطاعية الجليل، وإقطاعية صيدا، وإقطاعية يافا عسقلان، وإقطاعية جنوب شرق الأردن، إلى جانب اثنتي عشرة إقطاعية صغيرة، وكان لتلك الإقطاعيات إدارات متعددة، أما القدس فكان يديرها الملك بلدوين الأول ومَن تلاه على نحو مباشر، وهو رأس الدولة ورئيس إدارتها، وكان الحكم فيها ملكيًّا وراثيًّا، وفي النظام الإقطاعي(*) ينتقل من الأب إلى الابن، فإن لم يكن للملك أبناء ذكور انتقل المُلك إلى كبرى بناته ومنها إلى زوجها، مع احتفاظ طبقة النبلاء بحقها في الموافقة على تعيين الوريث أو رفضه، وكان الملك مالكَ

البلاد، وهو الذي يمنح الإقطاعات أو يلغيها. ولما كان سادة الإقطاع الأوروبي من الأمـراء والملوك والغامرين[٢٧]، هم الذين قاموا بهـذه الحرب على بلاد الشام؛ كان من الطبيعي أن يقيموا النظام الذي عرفوه ونشأوا فيه، والذي لم يكن هناك غيره[٢٨]. تعاقب على حكم القدس حاميًا للقبر المقدس ثمانيةُ ملوك، هم:

١. غودفـري دي بويون (٤٩٢-٤٩٣هـ/ ١٠٩٩م)، الذي حكم بوصفه حاميًا للقـبر المقدس، ومدَّ في أثناء حكمـه القصير سيطرةَ المملكة على نابلس والخليل والجليل، وأقرَّ قانون المملكة الحاكم لأنظمتها وإدارتها.

٢. بلدويـن الأول (٤٩٣-٥١١هـ/ ١١٠٠-١١١٨م)، شقيق غودفري، وتمكَّن في أثناء حكمه من السيطرة على جنوبي الأردن.

٣. بلدويـن الثـاني (٥١١-٥٢٦هـ/ ١١١٨-١١٣١م)، هو قريـب لبلدوين الأول، وتمكَّن من ضم صور إلى مملكته.

٤. فولك الأنجوي (٥٢٦-٥٢٧هـ/ ١١٣١-١١٤٢م)، وهو زوج ابنة بلدوين الثـاني، وتميز عهده بظهور عماد الديـن زنكي الذي يُعدُّ ظهوره البداية الحقيقيـة لحركة الجهاد الإسلامـي، واسترداد الأراضـي الإسلامية، لذلـك تميَّز عهـده بالتركيز على تحصين حدود المملكـة من خلال بناء سلسلة من القلاع لحمايتها.

٥. بلدويـن الثالث بـن فولك (٥٣٨- ٥٥٨هـ/ ١١٤٢-١١٦٣م)، وتمكَّن في أثناء حكمه من ضم عسقلان إلى مملكته، وفي سنوات حكمه، وتحديدًا في سنة ٥٤٠هـ/ ١١٤٤م، استطاع عمادُ الدين زنكي تحرير إمارة الرها من الصليبيين.

٦. عمـوري الأول بـن فولـك (٥٥٨-٥٧٠هـ/ ١١٦٣-١١٧٤م)، وهو الذي حاول ضمَّ مصر إلى مملكة القدس.

٧. بلدوين الرابع ابن عمـوري (٥٧٠-٥٨١هـ/ ١١٧٤-١١٨٥م)، وفي عهده برز دورُ صلاح الدين الأيوبي قائدًا للجهاد الاسلامي.

٨. بلدويـن الخامـس (٥٨١-٥٨٢هــ/ ١١٨٥-١١٨٦م)، وهو ابـن شقيقة بلدوين الرابع.

٩. غاي لوزينان (٥٨٢-٥٨٣هـ/ ١١٨٦-١١٨٧م)، وهو زوج شقيقة بلدوين الرابع، أسِر في معركة حطين، التي تلاها تحرير القدس[٢٩].

وكان الملـك في مملكة بيت المقدس سيدًا إقطاعيًّا أعلى، وله أملاكه الخاصة بـه التي يديرها على نحـو مباشر، وهي القدس، وعـكا، ونابلس، وصور، في حين قسّـم بقيـة المملكة على إقطاعيـين مرتبطين به، لهم حقٌّ توريـث الإقطاع، وكان السيـد الإقطاعي يلتـزم مقابل إقطاعـه أراضي أو مدنًا بتقـديم عدد معيّن من العساكـر إلى الملك بوصفـه السيدَ الإقطاعي الأعلى، بالإضافـة إلى مبالغ مالية يقتطعها مـن موازنة إقطاعيته، فضلاً عن تقديمه يمين الـولاء والتبعية له، وكل ذلـك مقابل منحـه الإقطاع، والتـزام الملك بحمايـة الإقطاعيـة، وإعانة السيد الإقطاعـي على إقامة التحصينات اللازمة لحماية إقطاعيته، وكل سيّد إقطاعي يدير إقطاعيته كوحدة إدارية مستقلة[٣٠].

أما إدارة القدس، فكانت مُناطةً بالملك ويعاونه مجلسان، ومجموعة من كبار الموظفين، والمجلسان هما:

١. مجلـس الملك: ويضم الملـك، وكبار القادة ونبلاء المملكـة، واختصاصه إصدار القوانين والتشريعات وفرض الضرائب، ويمثل مجلسًا استشاريًّا للملك.

٢. مجلـس الصنجيـل (Senechel)[*]: يرأسـه صنجيـل القدس، ويضم أعيـان المـدن الكبـار، واختصاصه متابعـة الشؤون المالية مـن واردات

ومصروفات، وتنظيم الاحتفالات، خاصة حفل تتويج الملك[٣١].

أما الموظفون الإقطاعيون لإدارة القدس، فأبرزهم:

١. الفيكونت (Viscount): ويعني الكونت النائب، وهو مسؤول عن الإدارة المالية، وجمع الضرائب التي تستحق للدولة على النشاطات المختلفة في المدينة وأريافها، وهو رأس الإدارة المدنية في المدينة، وقائد الجيش، ويسمّى كافل المملكة[٣٢].

٢. المحتسب (Mehtessep): وهو من مساعدي الفيكونت، ومهمّته الإشراف على الأسواق في المدينة، ومراقبة البضائع، وعمليات البيع والشراء، وقد ظهر هذا المنصب عند الفرنجة فيما يبدو تأثرًا بالإدارة الإسلامية، وخصوصًا بمنصب المحتسب عند المسلمين.

٣. الكنرسطبل (Constable): مدير الشرطة، وهو من مساعدي الفيكونت أيضًا، ومسؤول الأمن في المدينة، وقائد جيشها بعد الملك والفيكونت.

٤. المارشال (Marchal): وهو نائب الكنرسطبل، ومسؤولياته عسكرية[٣٣].

أما بالنسبة للمؤسسة العسكرية في مملكة بيت المقدس اللاتينية، فكانت تشمل الفئات الآتية:

١. الجيش الإقطاعي: وهم الجند الإقطاعيون، فكان من شروط التبعية العسكرية الخدمة العسكرية، والاستعداد للقتال مع الجيش المركزي لمدة معينة، وكان أمراء المدن يجهزون عددًا من الفرسان يشتركون مع الجيش المركزي في المهمات العسكرية.

٢. الحرس الملكي الخاص: وهو يعتمد على الإقطاعيات التابعة للتاج مباشرة، فيكون غالبًا من نبلاء وفرسان من الإقطاعيات، ومن جنود مستأجرين مقابل رواتب معينة[٣٤].

٣. فرق الفرسان الدينية، ومن أشهرها:

(أ) فرسان القديس يوحنا (الإسبتارية)[*] (Hospitalities): وسمُّوا بفرسان القديس يوحنا نسبة إلى القديس يوحنا المتصدق، أحد بطاركة الإسكندرية الذين عاشوا في القرن السابع الميلادي، كما سمُّوا بالإسبتارية؛ لأنهم كانوا يشتغلون بالطب، ويفتحون المستشفيات. بدأت هذه الفرقة عملها كمؤسسة خيرية في القدس عام ١٠٧٠م (٤٧١هـ)[٣٥] في عهد الفاطميين، وذلك بقصد الاعتناء بالحُجَّاج النصارى، فقد سمح الفاطميون لجماعة من تجار مدينة (أمالفي) الإيطالية بتأسيس دار لهم في القدس تقوم بأعمال الطب والإحسان، ثم تحولت هذه الطائفة إلى مؤسسة عسكرية دينية عام ١١١٨م، ولعبت هذه الفرقة دورًا هامًّا في الحروب الصليبية. وقد انتهت هذه المؤسسة عام ١٧٩٨م[٣٦].

(ب) فرسان المعبد (الراوية) (Knights of thetemple): سمُّوا بذلك لأن مقرهم الأول كان في جناح بالمسجد الأقصى، الذي كانوا يسمونه (المعبد) فسمُّوا باسم فرسان المعبد، استولى فرسان المعبد على المسجد الأقصى، وكانوا يظنونه (الهيكل) فسموا أنفسهم (فرسان الهيكل)[٣٧].

استعملوا جزءًا من المسجد الأقصى لأغراضهم الدينية الأهلية والحربية، فجعلوا جزءًا منه كنيسة، والجزء الآخر مسكنًا لفرسان المعبد، واستعملوا السراديب إسطبلاتٍ لخيولهم. وأصل هؤلاء الفرسان فرقة دينية، تأسست عام ١١١٨م في القدس، ثم تحولت إلى مؤسسة عسكرية دينية بعد موافقة البابوية عام ١١٢٨م، والتزمت كالإسبتارية بالجانبين الديني والعسكري، وكانت تقوم بمهمة حماية الطريق بين القدس والبحر الأبيض المتوسط. قامت البابوية بحلهم رسميًّا عام ١٣١١م[٣٨].

وقد دعم بلدوين الثاني ملك مملكة بيت المقدس اللاتينية (١١١٨-١١٣١م/

٥١١-٥٢٦هـ) فرقتي الإسبتارية وفرسان المعبد، حتى يكون عملهما حماية الأماكن المقدسة وقتال المسلمين، فأصبحتا حاميتي الكيان الصليبي[٣٩].

٤. أساطيل المدن الإيطالية: وهي أساطيل البندقية بيزا وجنوا، وأسهمت في احتلال المدن الساحلية لقاء امتيازات تجارية مُنحت لهذه المدن[٤٠].

٥. الحجاج المسيحيون: كان كثير من الحُجَّاج المسيحيين الذين يأتون إلى فلسطين من الأمراء والنبلاء والعامة، من صغار السن الذين يصلحون للانخراط في القتال ضد المسلمين، فيجمعون بين خيري الدين والدنيا حسب زعمهم. فكان الصليبيون يستغلون هذه القوى المؤقتة أحسن استغلال[٤١]، وخاصة الملك بلدوين الأول (٤٩٣-٥١١هـ/ ١١٠٠-١١١٨م)، الذي سخَّر جموع قوافل الحج البحرية الإنجليزية والفرنسية والألمانية عام ١١١٢م في معركته ضد الفاطميين.

٦. الحملات الصليبية المتواصلة التي كانت تصل كلما دعت الحاجة[٤٢].

أما فيما يتعلق بالقضاء، فقد وجدت مجموعة من المحاكم المختصة وفق النظام الإقطاعي الأوروبي التي تفصل في المنازعات بين سكان القدس[٤٣]، وهي:

١. المحكمة العليا، وتُعقد برئاسة الملك، وهي أعلى سلطة قضائية في الدولة، وأعضاؤها هم كبار الإقطاعيين، وأتباع الملك المباشرون، ومن كبار موظفي الكنيسة باعتبارهم إقطاعيين. ويشهد جلساتها أيضًا بعض رجال الجاليات الأجنبية كالبنادقة والجنويين، أو يرسلون مندوبين عنهم. وقد يحضرها بعض كبار الزوار بدعوة من المحكمة دون أن يكون لهم حق التصويت. ومن مهامها توضيح القوانين وتفسيرها، والعمل على إزالة التناقضات، وحل المشاكل بين النبلاء. وقد توسعت

صلاحيتها حتى أصبحت ذات سلطات تشريعية، تصدر القوانين وتوافق عليها، وهي التي توجه السياسة العامة للمملكة[٤٤].

٢. محكمة الطبقة الوسطى (المحاكم الصغرى): وتتألف من قاضٍ من الفرسان واثني عشر محلفًا، وتحكم بين الأحرار من الفرنجة ذوي الأصول العادية.

٣. محكمة الرئيس: وهي مختصة بشؤون أهالي البلاد الأصليين من مسلمين ومسيحيين، وتتكون من قضاة من السكان المحليين.

٤. المحكمة الكنسية: وهي مختصة بالشؤون الدينية، وقضايا رجال الدين[٤٥].

٥. المحكمة التجارية: وتنظر في قضايا التجار وخاصة تجار المدن الإيطالية، ويترافعون فيها حسب القوانين المعمول بها في مدنهم، وقد حددت العقوبات في الجرائم المختلفة في دستور المحكمة، وهذا الدستور أجاز طرق المباراة والتحكيم كوسائل لحل النزاع[٤٦].

المبحث الثالث: المجتمع في مملكة بيت المقدس اللاتينية:

بعد سقوط مدينة القدس بيد الإفرنج (الصليبيين) عام ٤٩٢هـ/ ١٠٩٩م، هاجر عدد كبير من سكان المدينة المسلمين، كما أجبر الإفرنج عددًا كبيرًا على مغادرة المدينة، فحدث تخلخل في الوضع الاجتماعي للمدينة[٤٧]. وظهرت مسألة اللاجئين في القدس على إثر المذابح الجماعية الشرسة التي تعرضت لها المدينة، مما أدى إلى جلاء العديد من سكان قرى القدس عن قراهم[٤٨].

فيذكر فوشيه الشارتري الذي رافق الحملة أن سكان قرى القدس هجروا مدينتهم حين سمعوا بقدوم القوات الفرنجية الغازية نحوها[٤٩].

ولم يكتـفِ الفرنجــة (الصليبيــون) بسياسة تفريغ المدينة مــن سكانها عن طريــق ما قامــوا به من مذابــح جماعية وعمليــات إدارة للسكان، بــل لجأوا إلى سياســة الطــرد والتهجــير الجماعي لســكان المدن مــن أجل تفريــغ الأرض من سكانها الأصليين، وتمثلت هذه السياسة في المدن الفلسطينية الأخرى التي كانت قد استسلمت للفرنجة، والتزم فيها الفرنجة بمواثيقهم بشأن الحفاظ على حياة السكان، ومنحهم حق مغادرة مدنهم وفقًا لاتفاق بينهم[٥٠].

لذلك أضحت القدس خاليةً من السكان؛ حيث وُطّنت مجموعات جديدة من الفرنجة، الغزاة القادمــين من أوروبا الغربية مكانهم، وكان عددُ أولئك السكان الفرنجة محدودًا جدًّا لأسباب متعددة، أهمها:

١. مغادرة العديد من الفرنجة بعد انتهاء مهمتهم بالسيطرة على القدس، والقيام بالحج وزيارة الأماكن المقدسة.

٢. عــودة كثير من أفــراد الجيش الفرنجي إلــى إماراتهم التي حكموها في بلاد الشام قبل احتلالهم القدس.

٣. مغادرة قسم كبير من الفرنجة إلى المدن الساحلية الشامية، سعيًا وراء فرصة عيشٍ أفضل اقتصاديًّا في تلك المدن لاعتمادها على التجارة[٥١].

إذن هنــاك معضلــة سكانية في مملكة بيت المقدســ وعلى الأخص في مدينة القدســ، فعمــل الإفرنج على تشجيع الهجرة إلى فلسطــين من المناطق المجاورة، وإلى القدس بالذات.

فهجّروا سكان وادي موسى النصارى إلى القدس بالترهيب والترغيب، مما شجعوا هجرة النصارى من عمّان والبلقاء إلى القدس، وأسكنوهم في حي خاص أُطلــق عليه حــي المشارقة. ثم اضطروا فيمــا بعد إلى السمــاح للسكان المسلمين بالسكــن في المدينة المقدّســة، ومنحوهم بعض الامتيازات، فاشتغلــوا بالتجارة

والصناعة؛ لأن القدس لم يكن فيها من السكن بما فيه الكفاية للقيام بأعباء الدولة[٥٢].

عمد ملوك القدس الفرنجة إلى إجراءات كثيرة لتشجيع الفرنجة على السكن بها، وخصوصًا القادمين من أوروبا للحج إلى الأماكن المقدسة[٥٣]. ومن هذه الإجراءات ما قام به الملك بلدوين الأول بالسماح لرعيته من النبلاء والفرسان والطبقة الوسطى بأن يتنازلوا عن مداخيلهم للقبر المقدس، الأمر الذي أدى إلى ظهور تدريجي لطبقة جديدة متميزة من غير النبلاء، وأصبحت جزءًا لا يتجزأ من حياة المدينة، وتحددت في المدينة بأعدادها الكبيرة وبالأعمال التي كانت تتعاطاها[٥٤].

وتركز تواجد هذه الطبقة الجديدة في حي البطريرك الواقع في الجهة الغربية الشمالية من القدس، فكان أكثر أحياء القدس كثافة سكانية[٥٥].

ويمكن تقسيم الطبيعة السكانية لمدينة القدس في العهد الصليبي على النحو الآتي:

١. الفرنجة اللاتين: وهم الذين قدموا إلى المدينة مع الحملة الصليبية الأولى واستقروا فيها، وكانت بأيديهم مقاليد الحكم وتسيير الأمور في المملكة، لكنهم كانوا قليلي العدد حيث كانت نسبة الوفيات فيما بينهم كبيرة، في حين كانت نسبة المواليد عندهم ضئيلة نسبيًّا.

٢. المهاجرون الفرنجة الجدد: وهم الذين قدموا من غرب أوروبا عبر العقود المتتالية واستوطنوا القدس، وكانت أهدافهم متضاربة مع المستوطنين القدامى، وكثيرًا ما أدى ذلك إلى وقوع الخلاف والعداء بينهما.

٣. التجار الإيطاليون: هم من أسهموا بشكل كبير في إرساء دعائم الوجود

الصليبـي في المنطقة ككل، كانت مواقفهم تتفق مع المستوطنين القدامى في السعـي لإقامة علاقات حسنة مع المسلمـين في سبيل تثبيت وجودهم واستقرارهم في المنطقة[٥٦].

٤. العـرب المسلمون: وهم سكان المدينـة الأصليون، وقل عددهم كثيرًا بعد الاحتـلال –وهو ما ذُكر سابقًـا– بسبب الهجرة التي حدثت غالبًا تحت ضغط الإفرنج، وكانوا محرومين من حقوقهم المدنية.

٥. العـرب المسيحيـون (المسيحيـون الشرقيـون): وكانوا أحسـن حالاً من المسلمين، غير أنهم لم يحصلوا على الامتيازات الممنوحة للأوروبيين.

٦. طبقـة الأجناد (السرجنديـة): وهم الجنود الذيـن يعملون في الجيش كمحاربين من الأوروبيين، وهم الرجال بكامل عدتهم الحربية[٥٧].

الحواشي:

(١) الطراونة، محمد وآخرون، القدس في التاريخ العربي الإسلامي، عمان، دار كنوز المعرفة، ط١، ٢٠١٥، ص١٢٥.

(٢) الدباغ، مصطفى مراد، بلادنا فلسطين، بيروت، دار الطليعة، ١، ج٩، القسم الثاني، في بيت المقدس (١)، ١٩٧٥، ص١٥٦-١٥٧.

(٣) الطراونة، محمد وآخرون، القدس في التاريخ العربي الإسلامي، ص١٢٥.

(٤) ياسين، رياض حمودة، الفاعوري، أمجد ممدوح، تاريخ القدس السياسي والحضاري، عمان، دار وائل، ط١، ٢٠١٢، ص٤٤.

(*) للتوسع في دوافع الحملات الصليبية انظر: عبد الفتاح، سعيد عاشور، الحركة الصليبية، ج٢، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢، ١٩٩٧؛ قاسم، عبده قاسم، تاريخ الحروب الصليبية، د.م، د.ن، ١٩٩٠؛ رنسيمان، ستيفن، تاريخ الحروب الصليبية ج٥، ترجمة السير الباز العريني، دار الثقافة، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

(٦) سيد، أشرف صالح، الحملات الاستعمارية الأوروبية على الشرق العربي الإسلامي في العصور الوسطى، القدس، دار الجندي، ط١، ٢٠١٦، ص١٥-١٦.

(٧) ماجد، عبد المنعم، بيت المقدس بين الفاطميين والسلاجقة، مجلة التاريخ العربي (المغرب)، ع١١، صيف ١٩٩٩، ص١٦٩.

(٨) العمر، سمير صالح حسن، الجبوري، عيسى عاجل جاسم، الحروب الصليبية: تطور المصطلح والمفهوم، مجلة آداب الكوفة، مج٣، ع٦، جامعة الكوفة- كلية الآداب، ٢٠١٠، ص١٢٥-١٢٦.

(٩) الطراونة، محمد وآخرون، القدس في التاريخ العربي الإسلامي، مرجع سابق، ص١٢٥.

(١٠) جبران، نعمان محمود أحمد، الحملة الصليبية الأولى: المنطلقات والأهداف ورد الفعل الإسلامي، مجلة الآداب، ع٥٠، جامعة بغداد- كلية الآداب، ٢٠٠٠، ص٢٨٣.

(١١) الصوري، وليم (ت٥٨١هـ/ ١١٨٥م)، الأعمال المنجزة فيما وراء البحار، م ج، (يُعرف هذا المصدر أيضًا بالحروب الصليبية) ترجمة: سهيل زكار، دار الفكر، دمشق، ج١، ١٩٩٢، ص١٦٩-١٧٠.

(١٢) حسب الله، عبد الرحمن، أسباب الحروب الصليبية، مجلة جامعة أم درمان الإسلامية، ع٤، جامعة أم درمان- معهد البحوث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٢، ص١٢٤.

(١٣) ابن القلانسي، حمزة بن أسد بن علي بن محمد أبو يعلى التميمي (ت ٥٥٥هـ/١١٦٠م)، ذيل تاريخ دمشق، تحقيق: سهيل زكار، دمشق، دار حسان، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ط١، ص١٣٤.

(١٤) الدباغ، مصطفى مراد، بلادنا فلسطين، مرجع سابق، ص١٦١-١٦٢.

(١٥) عقلة، عصام، بني ياسين، يوسف، الطواهية، فوزي، القدس تحت الحكم الفرنجي الصليبي، في: محمد عدنـان البخيت، حسين محمد الظهواني (محرران)، تاريـخ مدينة القدس عبر العصور، منذ الألف الرابع قبل الميلاد إلى الوقت الحاضر، عمان، وزارة الثقافة، ٢٠١٧، ص١٦٥.

(١٦) الصوري، وليم، الأعمال المنجزة فيما وراء البحار، مرجع سابق، ج١، ص٤٢٧-٤٢٨.

(١٧) عقلة، عصام وآخرون، القدس تحت الحكم الفرنسي الصليبي، مرجع سابق، ص١٦٥-١٦٦.

(*) للتوسـع في وصف وتبعـات اجتياح الحملة الصليبيـة الأولى للقدس: انظـر، سهيل زكار، الحروب الصليبيـة الحملتان الأولى والثانية حسـب روايات شهود عيان كتبت أصلاً بالإغريقية والسريانية والعربية واللاتينية، دمشق، دار حسان، ط١، ١٩٨٤.

(١٩) الشارتري، فوشيه (ت ٥٢٧هـ/ ١١٢٧م)، تاريخ الحملة إلى القدس، (١٠٩٥-١١٢٧)، عمان، دار الشروق، ط١، ١٩٩٠، ص٧٥.

(٢٠) الصوري، وليم، الأعمال المنجزة فيما وراء البحار، مرجع سابق، ج١، ص٤٤٢.

(٢١) ابن الأثير، عز الدين محمد بن عبد الكريم (٦٣٠هـ/١٢٣٢م)، الكامل في التاريخ، ١١ج، تحقيق: أبو الفداء عبد الله القاضي، بيروت، دار الطليعة، ج١٠، ١٩٩٨، ص٢٨٣-٢٨٤.

(٢٢) عقلة، عصام وآخرون، القدس تحت الحكم الفرنجي الصليبي، مرجع سابق، ١٦٦-١٦٧.

(٢٣) غوانمـة، يوسف، دارسات في تاريخ الأردن وفلسطين في العصر الإسلامي، عمان، وزارة الثقافة، ٢٠١٨، ص١٧٣.

(٢٤) محاسنة، محمد حسين، حقيقة القدس، عمان، أمانة عمان الكبرى، ٢٠٠٤، ١٩٥.

(٢٥) المهتـدي، عبلـة، القدس تاريخ وحضـارة (٣٠٠٠ ق. م- ١٩١٧م)، عمـان، وزارة الثقافة، ٢٠١٢، ص١٤٢.

(٢٦) المرجع السابق، ص١٤٣.

(٢٧) محاسنة، محمد حسين، حقيقة القدس، مرجع سابق، ص١٩٥-١٩٦.

(٢٨) المهتدي، عبلة، القدس تاريخ وحضارة (٣٠٠٠ ق. م -١٩١٧م)، مرجع سابق، ١٤٨-١٤٩.

(*) النظام الإقطاعي (Feudalism): نظام اجتماعي سياسي- اقتصادي، ظهر في أوروبا في القرون الوسطى، ويرتكز على حكم سادة الأرض (النبلاء) أصحاب الإقطاعيات، يعاونهم في ذلك جهاز مسلـح من الفرسـان والمرتزقة بقصر الإرهـاب وفرض إرادة الإقطاعي علـى الفلاحين التابعين لإقطاعيته والمحكومين من قبل الإقطاعي، إلى جانب الكنيسة التي كانت تقوم بأدوار مختلفة تقود في مجموعها إلى تبرير الوضع والمحافظة عليه.

(٣٠) عقلة، عصام وآخرون، القدس تحت الحكم الفرنجي الصليبي، مرجع سابق، ١٦٧-١٦٨

(٣١) طرخـان، إبراهيـم علي، النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٩٦٨، ص٤٧.

(٣٢) عقلة، عصام وآخرون، القدس تحت الحكم الفرنجي الصليبي، مرجع سابق، ١٦٨-١٦٩.

(٣٣) ريشار، جان، تكوين مملكة القدس اللاتينية وبنيتها، في: هادية الرجاني (محرر)، الصراع الإسلامي الفرنجي على فلسطين في القرن الوسطى، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤، ص١٥١.

(*) الصنجيل (Senechel): ترجمها بعض مؤرخي العرب بالقهرمان، والقهرمان هو القائم والوكيل والحافظ لما تحت يده، والقهرمان كلمة فارسية تعني أمناء الملك.

(٣٥) عقلة، عصام وآخرون، القدس تحت الحكم الفرنجي الصليبي، مرجع سابق، ١٧٠.

(٣٦) ريشار، جان، تكوين مملكة القدس اللاتينية، مرجع سابق، ص١٥٢.

(٣٧) عقلة، عصام وآخرون، القدس تحت الحكم الفرنجي الصليبي، مرجع سابق، ١٧٠-١٧١.

(٣٨) عقلة، عصام وآخرون، القدس تحت الحكم الفرنجي الصليبي، مرجع سابق، ١٧٠.

(*) الإسبتارية: تحريف عربي لكلمة، (Ospedale) التي تعني باللغة الإيطالية مستشفى.

(٤٠) محاسنة، محمد حسين، حقيقة القدس، مرجع سابق، ص٢٣.

(٤١) محمود، شفيق جاسر أحمد، القدس تحت حكم الصليبيين ودور صلاح الدين في تحريرها، عمان، المؤلف، ط١، ١٩٨٩، ص١٠٣-١٠٤.

(٤٢) محمود، شفيق جاسر أحمد، القدس تحت حكم الصليبيين ودور صلاح الدين في تحريرها، مرجع سابق، ص١٠٥-١٠٦.

(٤٣) النشر، محمد أحمد محمود، نشأت جماعتا الرهبان الفرسان الإسبتارية والراوية في المماليك المسيحية الإسبانية والبرتغالية ودورها في الصراع الصليبي الإسلامي خلال القرن الثاني عشر الميلادي، مجلة كلية الآداب، ع٧، جامعة طنطا، كلية الآداب، ١٩٩٤، يناير ص٤٥.

(٤٤) محمود، شفيق جاسر أحمد، القدس تحت حكم الصليبيين ودور صلاح الدين في تحريرها، مرجع سابق، ص١٠٧.

(٤٥) المعاضدي، خاشع وآخرون، تاريخ الوطن العربي والغزو الصليبي، بغداد، دار الكتب، ١٩٨١، ص٦٧.

(٤٦) محمود، شفيق جاسر أحمد، القدس تحت حكم الصليبيين ودور صلاح الدين في تحريرها، مرجع سابق، ص١٠٩-١١٠.

(٤٧) المعاضدي، خاشع وآخرون، تاريخ الوطن العربي والغزو الصليبي، مرجع سابق، ص٦٩.

(٤٨) عقلة، عصام وآخرون، القدس تحت الحكم الفرنجي الصليبي، مرجع سابق، ١٧٢.

(٤٩) محمود، شفيق جاسر أحمد، القدس تحت حكم الصليبيين ودور صلاح الدين في تحريرها، مرجع سابق، ص١٠٠.

(٥٠) عقلة، عصام وآخرون، القدس تحت الحكم الفرنجي الصليبي، مرجع سابق، ١٧٢.

(٥١) محمـود، شفيـق جاسر أحمـد، القدس تحت حكـم الصليبيين ودور صلاح الديـن في تحريرها، مرجع سابق، ص١٠١.

(٥٢) محاسنة، محمد حسين، حقيقة القدس، مرجع سابق، ص٢٠٧.

(٥٣) الأغـا، حسام حلمـي يوسف، الأوضـاع الاجتماعية في فلسطين زمن الحـروب الصليبية (٤٩٢-٦٩٠هـ/ ١٠٩٩-١٢٩١م)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية- غزة، كلية الآداب، ٢٠٠٧، ص٤٩.

(٥٤) الشارتري، فوشيه، تاريخ الحملة إلى القدس، مرجع سابق، ١٠٩.

(٥٥) الأغـا، حسـام حلمي يوسـف، الأوضاع الاجتماعيـة في فلسطين زمن الحـروب الصليبية، مرجع سابق، ص٤٩.

(٥٦) عقلة، عصام وآخرون، القدس تحت الحكم الفرنجي الصليبي، مرجع سابق، ١٧٣.

(٥٧) غوانمة، يوسف، دراسات في تاريخ الأردن وفلسطين في العصر الإسلامي، مرجع سابق، ص١٤٦.

(٥٨) عقلة، عصام وآخرون، القدس تحت الحكم الفرنجي الصليبي، مرجع سابق، ١٧٣.

(٥٩) الحيـاري، مصطفـى (١٩٩٢)، القدس تحت حكـم الصليبيـين ١٠٩٩-١١٨٧م، في كامل جميل العسلي (محرر)، القدس في التاريخ، ص١٨٣، عمان، الجامعة الأردنية.

(٦٠) عقلة، عصام وآخرون، القدس تحت الحكم الفرنجي الصليبي، مرجع سابق، ١٧٣.

(٦١) المهتدي، عبلة، القدس تاريخ وحضارة (٣٠٠٠ ق. م- ١٩١٧م)، مرجع سابق، ص١٧٠-١٧١.

(٦٢) محاسنة، محمد حسين، حقيقة القدس، مرجع سابق، ص٢٠٧.

حَواشٍ على تحقيق
«المختار من المقتبس في أخبار النحويين»

(١-٢)

محمد بن محمدي

قـرأتُ هذا الكتـاب النفيس في طبعتـه الأولى التي صـدرت سنة: ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م بتحقيـق الأستاذ الدكتور عبد العزيز بـن ناصر المانع -أمتَعَ الله به ونَفَع بعلمـه- في «إصدارات كرسي الدكتـور عبد العزيز المانع لدراسات اللغة العربية» برقـم: ٤٩، وقد بَـدَتْ لي في مواضعَ منه أشياءُ، فطفقـت أقيدها في نسختي، ثم بـدا لي أن أتطلب صورة ملونة من أصلـه المخطوط[١] للمقابلة بالمطبوع، فاجتمع مـن ذلك شيء كثير، فرأيتُ التنبيه له، راجيـا أن يكون في ذلك بعض الصواب، وأن يُعِـين في تقويم نصـ الكتاب إن طُبِعَ ثانية، وعسى الله أن يستعملنا جميعا في طاعته وأن يَهدِيَنا سبيلَ الرشاد.

وأقدم قبل الشروع في ذلك أمرين:

- الأول: أن أشكـر للأستاذ الدكتور عبد العزيز بن ناصر المانع والقائمين علـى إصدارات الكرسي هذه الإصـدارات الدالة على نظر سديد، ورأي رشيد، مِن نِفاس الكتب التي تُتُوُّقَ في انتقائِها، وجَلَّت فوائدها، ونفع الله بهـا أهل العلم عامة وشُداة الأدب خاصة، سائلا الله تعالى لهم التوفيق

والتسديد وحسن المَعونِ، وعسى أن يَجِدُوا في مستقبل الأيام سبيلا إلى تكملة إفضالِهم بالاعتناء بتجويد تجليد هذه الإصدارات، فإنها بهذه الصورة التي بين أيدينا ضعيفةُ الأَغْلِفَة، سريعةُ العَطَب، يعجل إليها التلف[٢].

- والثاني: أن الدكتور عبد العزيز ذكر في مقدمة تحقيق (ص٢٥) أنه اهتدى إلى علي بن حسن بن معالي الذي ذكره زلهايم في مقدمة تحقيقه لنور القبس، وأنه «علي بن حسن بن معالي الباقلاني، وقد ترجم له الصفدي والذهبي» ...إلخ كلامه، ثم صرّح بأنه مع هذا لم يُغَيّر رأيه في تعيين مختصِر المختار من المقتبس، بل بقي على نسبته إلى «علي بن حسن بن معاوية» تَمَسُّكًا بما على الغلاف، حتى يظهر دليل قاطع في المسألة، وقد واطأه على الاهتداء إلى علي بن حسن بن معالي الأستاذُ الدكتورُ بهاء الدين عبد الرحمن لكنه خالفه في النتيجة، فقطع بأن مختارَ المختارِ هو علي بن حسن بن معالي الباقلاني المذكور، ويبدو من كلامه أنه لم يكن اطلع على مقدمة الدكتور عبد العزيز، وإن كان علم بطبع تحقيقه[٣]، والغرضُ التنبيه لكلام الدكتور بهاء الدين، ليرى فيه الدكتور عبدالعزيز رأيه، ولعله قد بَلَغه، فلعله يعيد النظر في هذه المسألة، وعسى أن يتيسر له الوقوف على النسخة الأصلية لفحصها مباشرة.

ثم أشرع في المقصود:

وقد جعلتُ هذا التنبيه على قسمين: قسم فيه إجمال عام، وآخر مُفصّل، أما إجمالا فإن عمل المحقق يُؤخَذ عليه أمور، منها:

- إعراضُه عن الترجمة لكثير من الأعلام المُسَمَّيْنَ في المتن أو الأسانيد، وبعضهم يتوقف على التعريف به فهمُ الخبر ووضوحُه، فيَمُرُّ المحققُ

بذكرهم غير ما مُتَوَقّف، ومعلومٌ أن الأعلام ليسوا سواء، ففيهم المشاهير الأغنياء عن التعريف، وفيهم المغمورون بالخمول، والإطناب في تراجم هؤلاء والتوسع فيها مرغوب عنه، ولستُ أُزَيّنُه ولا أحُض عليه، لكن تَصَوُّرَ الخبر وحُسن دَرْكِه يتوقف أحيانا على التعريف الموجز بهم[٤].

- ومنها إهمالُه البحث في تعيين المواضع التي تُذكَرُ في الأخبار، وهو كسابقه أيضا لا بد لفهم بعض الأخبار من بيانه[٥].

- ومنها إغفالُه شرح الغريب المستغلق المُحتاج إلى تفسير وبيان، فيمضي في التحقيق مساويا بين الواضح البيّن والحوشي المستغلق، لا شرح ولا إيضاح ولا استشكال[٦].

- ومنها الرجوعُ في التحقيق أحيانا إلى طبعات مُطّرَحة عند أهل العلم، وترك الطبعات الجيدة، كتخطي طبعة بولاق من المخصص إلى طبعة دار إحياء التراث العربي[٧]، وطبعة الكامل لمحمد الدالي إلى طبعة محمد أبو الفضل إبراهيم، وطبعة لسان الميزان بعناية عبد الفتاح أبو غدة إلى مصورة مؤسسة الأعلمي، ونحو ذلك.

- ومنها الخلطُ بين الطبعات أحيانا، فمن ذلك -مثلا- أن المحقق اعتمد طبعة الغرب الإسلامي لتاريخ بغداد كما قال في فهرس المراجع[٨]، ولكنه يعزو أحيانا إلى طبعة السعادة[٩].

- ومنها أن المحقق يُخَرّج بعضَ الأخبار من غَير مصادرها الأصلية مع وجودها ووجود الأخبار المذكورة فيها[١٠]. وقد يُوَثّقُ بعض الأخبار من المصادر المتأخرة ويَدَعُ المتقدمة[١١]، بل قد يكون الخبر في الموشح أو معجم الشعراء فلا يرجع إليهما أصلا، وهذا من أشد ما ينتقد عليه، فليس يخفى عليه أن كتب المرزباني ينبغي تقديمها على غيرها في هذا أبدا، فلا يَحسُن الضربُ في الكتب طلبا لخبر موجود بسنده ولفظه في

أحدهما، فضلا عن ما في الرجوع إليهما من العون على تقويم نص المختار، وسَيَرِدُ هذا غير مرة في النقد المفصل.

- ومنها أن بعض الأخبار والأشعار قد تَرِد في المختار في موضع، ثم تُعاد بسياق غير ما وَرَد أول مرة، أو بالسياق نفسه، فلا ينبه المحقق لذلك، وربما كان في أحد الموضعين جلاء تصحيف في الآخر، فيَغفُل المحقق عن الربط بينهما ولا ينبه له[١٢].

- ومنها ما يراه القارئ من شدة متابعة المحقق لناسخ المخطوط واعتماد إثبات لفظه في أكثر الأحيان وإن كان مُحالا ظاهر الفساد، وقد يُسَلَّمُ للمحقق أن التزامَ الأصل حَسَنٌ في الجملة لا يُذم، لكن لا يُسَلَّم له تركُ التنبيه في الحاشية، والإعراضُ عن استشكال المُشكل الواضح، فأقلُّ حقِّ القارئ على المحقق -للتّفَصّي من التَّبِعَة- أن يَقِفَه على الأمر في الحاشية، ويَقتَرِح عليه الصواب أو يعتذر له من استغلاق اللفظ، لا أن يُمِرّه كما جاء من غير تأويل!، وسيأتي من هذا كثير في هذه الورقات[١٣].

ويُقابِلُ هذا تصرُّف المحقق غير مَرّة في المتن بالزَّيْد عليه من عنده، أو تغييره، وكل ذلك بدعوى صحة السياق وسلامة النص، مع أن كثيرا من تلك المواضع يكون النص في المخطوط مستقيما لا إشكال فيه[١٤].

- ومنها أن المحقق لم يُوَفّ مخطوطةَ الكتاب حَقّها من الوصف، فكان وصف زلهايم لبعض التفاصيل أَوْفَى من وصفه بكثير، من ذلك بيانه خبر التراجم التي في آخر المخطوط من (ص: ٢٢٠/أ) إلى (ص: ٢٦٨/ب)، انظر مقدمة تحقيقه لنور القبس من (ص: ٢٤*) إلى (ص: ٢٦*) وخاصة من قوله: «تشمل المخطوطة كتابين..».

فذلك إجمالا، وهذا التفصيلُ على ترتيب صفحات الكتاب:

- صـ٢: (وعمـرو بـن [كِرْكِـرَةَ][١٥] النَّمـري) قوله: (النَّمـري) كذا في المطبـوع والمخطـوط، وهـو مشـكل، فينبغي تَحريـر هذه النسبـة، ففي ترجمتـه في الفهرسـت[١٦] وغـيره أنه مولـى لبني سعـد، وليس يجتمع النمـري والسعدي، فلعل النمري تصحيف للبصـري، فإنهما يشتبهان، وأبـو مالكٍ هذا قـد نصوا على أنه بصري[١٧]، لكـن يزيد الإشكال قول أبي الطيب[١٨]: «من بني نمير» فهل هو تصحيف بعد تصحيف؟!.

- صـ٣: (وكان أبو العباس المُبَرِّد لا يـروي عنه)، الذي في المخطوطة فتح راء المبرَّد وهو الصواب، وقد اختار المحقق كسر الراء في الكتاب مطلقا، والصحيح الراجح الفتح.

- صـ٣: قـال المحقق في الحاشيـة١: (في الأصل «قال» ولعـل الصواب ما أُثبـت)، قلتُ: في المخطـوط رُسِمَت الميم فوق لام «قـال» إشارة إلى أنها الصواب، ولم يُنبه المحقق لذلك، وهذه صورة ذلك:

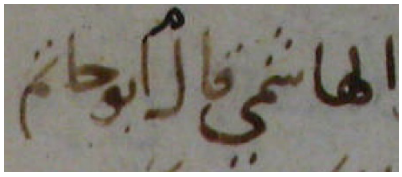

- ص٣: (قال يموت بن المزرِّع)، كذا بكسر الراء بوزن المُحَدِّث، والصواب أنـه مُزَرَّع بـوزن محمـد، ضَبَطَه ابـن خَلِّـكان[١٩] عن مشافهـة شيخه الحافـظ المنـذري، ويستأنَسُ له بقول يموتَ نفسِـهِ يخاطب ابنه مُهلهلا من أبيات[٢٠]:

مهلهل أحشائي عليك تَقَطَّعُ وأقـرَحَ أجفـاني أخـوك مُـزَرَّعُ

وتكرر كسر الراء في المختار حيثما ورد ذكره يموت[٢١].

- صـ٤: (وقال أبو عبد الله بن داؤُدَ السجستاني سمعتُ عمر بن الحطّاب

السّجستاني) الصواب: (داوُد) بالواو والهمز غلط، والذي في المخطوط واو عليها ضمة، و (الخطّاب) بالخاء، انظر ترجمة عُمَرَ هذا في تهذيب الكمال[٢٢]، وفيها[٢٣] ذِكر أبي بكر عبدِ الله بن أبي داود في الرواة عنه، فلعلّ بكرًا سقطت من المتن في المختار.

- صـ٤: (فوجه يعقوب بمن اشتراها) كذا بلا بيان، وكان يجمُلُ إضافة إيضاح في الحاشية فيه بيان أن يعقوبَ هذا هو ابن الليث الصفار، المستولي على خراسان، المتوفى سنة ٢٦٥، وقد كان يُكاتب أبا حاتم ووضع له كتابا في النحو[٢٤].
- ص٤: (أَقْرَأُ كتابَ النبات فقرأتُه) بإسناد (أَقْرَأُ) إلى المتكلم، والصواب أنه أمر: (اِقْرَأْ كِتابَ النبات)، السجستاني يأمُر السكري أن يعيد القراءة.
- ص٥: (لأَنّا نُقْرِؤُهُم بلا أصول)، وكتب المحقق في الحاشية: (في الأصل: نقريهم، ولعل الصواب ما أُثْبت)، قلتُ: بل الصواب على المذهب الراجح هو ما في الأصل: (نُقْرِئُهُمْ).
- صـ٥: (وأنا أعطي الله عهدا ألّا أقْرَأتُ الناس إلا وأصولي في يدي)، كذا في الأصل والمطبوع، والظاهر أنه خطأ من الناسخ، وينبغي أن يكون الصواب: (لا أقْرَأتُ الناسَ).
- صـ٧: (ولو عُرِضَتْ على الموتى حياتي * بعيش مثل عيشي لم يَزِيدُوا) كذا!، وإعجام الزاي غير واضح في الأصل، وكيف ما كان فلا ريب أن الصواب: (لم يُرِيدُوا)، وهو الذي في الديوان في الموضعين اللذَيْن أشار إليهما المحقق في الحاشية[٢٥].
- ص٨: (يُلامُ العاشقون إذا أَحَبُّوا * ويَلْحَى كل ذي شجن سِوائِي) كذا، والصواب: (ويُلْحَى)، ثم إن الجادّة في سَواء بمعنى غير إذا مُدّت

أن تُفتَحَ السين، نَصَّ عليه غير واحد[٢٦]، وسين «سوائي» مفتوحة في المخطوط.

- ص٩: (فإذا رقعة قد كُتِب فيها)، في المخطوط: (كَتب فيها)، بإسناد الفعل إلى أبي حاتم وهو ظاهر.

- ص٩ قول أبي حاتم:

فأظهر مكنونه الطّيطَوَى وهتّك منه (الحَمامَ) الحُجُبْ

لم يفسر المحقق الطيطوى ويُحتاج إلى بيانه، وجعل (الحمامَ) مفعولا فنصبه، والظاهرُ ارتفاعُه على الفاعلية.

- ص١٠: (وكان يحلف أنه ما تجاوزَ المزح)، في المخطوط: (ما يتجاوز) وهو ظاهر.

- ص١١: (أخبرني الصولي قال حدثني محمد بن سعيد وأبو علي الغَيَّانيّ)، صوابه: (وأبو علي الغِيَاثِيّ)، قال ابن ماكولا[٢٧]: «وأما الغِيَاثى بكسر الغين المعجمة وفتح الياء المعجمة باثنتين من تحتها، وبعد الألف ثاء معجمة بثلاث فهو محمد بن الحسين أبو علي الغِيَاثي البصري، حدث عن عيسى بن إسماعيل المعروف بتبنة، روى عنه الصولي».

- ص١١ قول أبي نُواس:

ثم لامُوا البُزاةَ أن (جَعَلَتْ) فيهم الرَّسَنْ

كذا في المخطوط والمطبوع: «جَعلت فيهم الرسن»، والظاهر أنه تصحيف، صوابه: «خَلَعَتْ فيهم الرسن».

- ص١٢: (أن غلامًا من بني الخَنْتَكَانِ) و(كي تنال المنى من الخُنْتُكَانِ)، كذا، وباختلاف الضبط بين الموضعين!، والذي في المخطوطة في الموضعين: البُخْتُكَان، وينبغي في الآخِرِ منهما أن تُضاف ياء نسب: البُخْتُكَانِي.

- ص١٢ قول الغلام:

فـابـذُلَـنْ مـا يُـحِـبُّ إن كـنـتَ صَـبًّـا

(ما يُحِبُّ) كذا، ولا ضَبْطَ في الأصل، والذي يظهر أن صوابه فتح الحاء: (ما يُحَبُّ).

- صـ١٢: (قـال الغَلَّابِي)، كذا في الأصل، وهكـذا ضَبَطَه المحقق في هذا الموضـع وحيـثُ وَرَد: (صـ: ٢٣، ٣٨، ٩٣، ١٦١، ٢٨٣، ٣١١، ٣٧٥)، وهو تصحيـف، والصـواب أنـه (الغَلَابِـي) بتخفيف الـلام[٢٨]، ومَـن ثَقَّلَ الـلام[٢٩] فقد وهـم، فهو مولى بني غَلَاب كقَطـام وهي امرأة وَلَدت في بني نصر بن معاوية بن بكر بن هوازن فنُسِبَ ولدها إليها.

- ص١٤ قول الفرزدق:

(فـتَرَوْنَ) عـدلا لا يـجـور وعـفـة

الصواب: (فيَرَوْن عَدْلا)، والياء للملائكة في البيت قبله:

إن المـلائـكـة الـذيـن تُـخُـيِّرُوا

وهو الذي في المخطوط.

- ص١٥: (فـرآهُ أسيودًا)، كـذا في الأصل، وهو لحن ظاهـر، والصواب: (أُسَيْوِدَ) ممنوعًا من الصرف للوصفية ووزن الفعل، فإن أسود لم يَعدَم بالتصغير شيئا منهما[٣٠]، وبابه يمتنع مكبرًا ومصغرًا بلا خلاف[٣١].

- صـ١٦: (فجئتـه يوما وهـو في مَشْرَقـه في بابه) كـذا في الأصل، وأظن الصواب: (في مَشْرقَة) والمَشرقَةُ بضمِّ الراء وفَتحها: مَوضِعٌ تُستَقْبَلُ به الشَّمْس وقتَ شروقها شتاء طلبًا للدفء.

- ص١٦:

لـولا الـتـلـفـع (والـتَّـجـدُّرُ) بـالـضـحـى

كـذا في المطبـوع، وفي الأصل: (التحـدّر)، والصواب فيمـا أُرَى: (التخدُّر) بالخـاء، ومعنى التخدر هنا القعود في البيت، من قولهم: جارية مُخَدَّرة وقد تَخَدَّرَتْ[٣٢]، يقول: لولا قُعُودُه في بيته وإخماله نفسه وركونه إلى الراحة لكان له شأن، وقصة الأصمعي التي أتبعها هذا البيت تشهد لهذا المعنى.

- صـ١٦: (حدثنـا الحسـن بـن عَلِيـلٍ العنـزي)، صوابـه: (عُلَيِّـل) بالتصغير[٣٣]، وسياتي على الصواب ص٥١.

- ص١٦قول الحسن بن عُلَيل:

علـمُ الـريـاشـي لـنـا (نـافـعٌ) وحِـفـظُـه فـيـضٌ لـنـا واسـعُ

كذا بتنوين (نافعٌ)، والأَوْلَى ضَمُّها بلا تنوين، رعاية للتصريع.

- ص١٧: (وهي [تَؤَأَمَةُ] عبد الله)، وقال المحقق في الحاشية: (في الأصل: «تؤَمَـةُ»، ولعل الصواب ما أُثْبِتَ)، كذا، وما في الأصل صحيح، يقال هي تُؤَمَتُه وتِئْمَتُه وتَئِيمَتُه[٣٤].

- ص١٧: (حدثني أبو عبد الله الحكيم) كذا، والذي في الأصل المخطوط: (أبو عبد الله بن الحكيم).

- ص١٨: (بإسناده عن محمد بن سعد الكَرانيِّ قال)، صوابه: (الكُرَاني)، منسـوب إلى كُرانَ، قال ياقوت[٣٥]: «بالضـم والتخفيف وآخره نون، ... بُليـدة بفارس، وإليها يُنسب محمد بن سعد الكُـراني الأديب الأخباري روى عـن الأصمعي وأكثر عن الرياشـي.. وروى عنه الصولي، وكان من مشاهـير أهل الأدب»، وسيأتي في المختار (ص٢٦١) منسوبًا غير مسمى وضبطه بالتشديد، والصواب التخفيف.

- ص١٨ قول الرياشي:

يـقـولـون لي (قـائـض) بـنـيـك بمُـنـفَـس

كذا، وفي الأصل المخطوط: (قايِض) بالياء، وهو الصواب.

- ص١٩: (عبد الله بن السمط) لم يُعرّف به المحقق، وهو ابن السِّمْط بن مروان بن أبي حفصة، شاعر من بيت الشعر، ترجم له الخطيب[٣٦].
- صـ١٩: (ولم يحْتَمِلْ أظعانُه ورواحلُه) كـذا في المطبوع، وفي المخطوط: (يحتَمِل) بلا نقط، فَلَأَنْ تكون: (تَحْتَمِل) أولى وأظهر.
- صـ١٩: (أتاني وأهلي بالمدينة سيبُه) كـذا في المخطوط والمطبوع، وفيه نظـر ظاهر، والجادة أن يكون (سيبُهُم) لأنه قال في البيت الأول: (بني الصلتِ إخوان السماحة).
- ص١٩: (مروان بن الجنوب) كذا في الأصل والمطبوع، وفيه سقط حرف، والصواب: (مروان بن أبـي الجنوب)، ولم يُعرّف به المحقق أيضا، وهو ابنُ عَمّ لَحٍّ لسابقه عبد الله بن السمط: مروان بن أبي الجنوب بن مروان ابن أبيِ حفصة، ترجم له الخطيب[٣٧]، واسمُ أبي الجنوب يحيى.
- صـ١٩: لم يُجَوّد المُحقق القول في تحقيق عـزو الأشعار المنسوبة في هذه الصفحة، فكان تعليقه عليها موجزا إيجازا مُخِلّاً بلا نقاش ولا ترجيح، وكان حَقُّـه إذا لم يـرَ التفصيـلَ أن يُنبّـه للتحقيق الحَسَـن الذي صنعه محقق ديوان البحتري[٣٨] الذي عزا إليه في الحاشية مُحيلا عليه.
- صـ٢٠: (إذا ضَمَّنـتْ يوما صـداكَ قليـب) صوابه كمـا في المخطوط: (ضُمِّنَتْ).
- صـ٢١: (كُلُّ يوم ينقضي عمري) برفـع كل، وصوابه كما في المخطوط: (كُلَّ) بالنصب.
- صـ٢١: (ولم تبـكِ شجوا مـا وراء الحناجر) كذا في الأصـل والمطبوع، والجادّة: (ولم يَبْكِ) بالياء.
- ص٢١: (حتى يَرِيبَ مُقامُه)، والذي في الأصل المخطوط: (مَقامُه).

- ص٢٢: (وكان الرياشي آدم شديد الأَدَمَة مُعَرَّفًا)، صوابه كما في الأصل المخطوط: (شديد الأُدْمَة مُعَرَّقًا)، فالأُدْمَةُ بضم الهمزة وإسكان الدال[٣٩]، والمُعَرّق كمُحمّد: المهزول قليل اللحم[٤٠].

- ص٢٢: (أخبرني أحمد بن محمد الجوهري قال حدثنا العَرَبِيُّ) كذا في الأصل المخطوط وفي المطبوع، وضَبّب عليه ناسخ المخطوط مرتين، ولم ينبه المحقق لذلك، وكيف ما كان فهو تحريف، صوابه: (العَنَزِي)، وهو الحَسَنُ بن عُلَيْل، وقد روى عنه الجوهري ثلاث مرات في هذا الكتاب سوى هذا الموضع:
  - ففي ص١٦: «الجوهري حدثنا الحسن بن عُلَيْل العَنَزِي»، وقد تقدم بيانه.
  - وفي ص٥١: «الجوهري عن الحسن بن عُلَيل العَنَزِي».
  - وفي ص٨٣: «الجوهري عن العَنَزِي»، مثلَ ما هُنا.

ويُضاف إلى هذا دليل قاطع وهو أن ياقوتًا ساق هذه القصة في معجم الأدباء (وقد عزا إليه المحقق في الحاشية ٢) مُختصرًا سندَها فقال: «وقال الحسن ابن عليل العنزي ثم رأيته في النوم بعد قتله..» إلخ.

- ص٢٢: (المازني يَشْرُكُهُم)، صوابه: (يَشْرَكُهُم)، فالفعل من باب تَعِبَ[٤١].

- ص٢٣: (ورِياشٌ كان طباخا لمحمد بن سليمان)، كذا، ولعله سهو من الناسخ، وينبغي أن يكون الصواب: (وفَرَجٌ كان طباخا)، لما تقدم من أن رِيَاشًا هو مَولى فَرَج، وكان حُرًّا عربيًا من جذام.

- ص٢٣: (ولو أقبلتَ من حبك مبهوتا من الصين)، الصواب: (ولو أُرسلتُ)، وكذلك هو المخطوط.

- والذي استطعتُ أن أقرأه من المخطوط بعد ذلك -وفيه ما فات المحقق-:

«ولو أُرسلتُ مِن حُبيـ *ـكَ مبهوتا من الصين

لوافيتك من ...

ثم خرج، قال الرياشي: يقال للطائر إذا أُرسلَ من تدريب أرسل مبهوتا.

أخبرنا ابن دريد ...» إلخ الخبر الذي رقّمه المحقق من مصادره.

- ص٢٤: (قلَع)، هذا الاسم يُشْكِلُ فينبغي شكل القاف، وهي مفتوحة كما في المخطوط.

- ص٢٤: (ثم الفقيمي)، كذا في المخطوط والمطبوع، والصواب: (الفُقَمِي)، فهو منسوب إلى فُقَيْم بن عدي بن عامر بن ثعلبة بن الحارث بن مالك ابن كنانة، والنسبة إليهم فُقَمِي[٤٢]، قال سيبويه[٤٣]: «فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم ... في فُقَيْم كِنانَةَ: فُقَمِيٌّ». أما الفُقَيْمي فنسبة إلى فقيم تميم.

- ص٢٥: (بِفَالَوْذَجَةٍ)، كذا، وصوابه: (بِفَالُوْذَجَةٍ) بضم اللام.

- ص٢٥: (هذا الذي قذر خلفنا ؟ إن كان صادقا)، علامة الاستفهام لا محل لها هنا، كأن المحقق قَدّر أن المتكلم يستفهم، لكن اللفظ ليس فيه استفهام، وهو كما في المخطوط والمطبوع: (هذا الذي قَذَّرَ خلفنا إن كان صادقا فيُقَذِّر في وجوهنا حتى نعلم) وهو ظاهر، لولا كلمة (فيُقَذِّر).

- ص٢٦: (قال أبو مُحلّم: بيتُ الفزاري هذا أراد به أن خير الحديث ما أومأتَ إليَّ به، [وَوَرَّيْتَ] عن الإفصاح به لئلا يعلمه غيرنا) كذا، والصواب: (أومَأْتَ إليّ به، وَوَرَّتْ)، أي المشبُ بها، وهذا هو الذي في المخطوط، وهو بيّنٌ لا إشكال فيه، وتغييرُ المحقق الضميرَ وجَعلُه إياه للمتكلم أفْسَدَ المعنى، ولأنْ يجعله للمُخاطَب المؤنث أخف.

- ص٢٧: ورد صدرُ بيتِ القَتّال في المخطوط وفي المطبوع هكذا:

ولقد لحنتُ لكم (لكيلا) تفهموا

ولم يعلق المحقق عليه، وهو خطأ ظاهر يُفسد معنى البيت، لأنه يصير معناه: لحنتُ لكم وعَمَّيْتُ الكلامَ حِذارَ أن تفهموا، وإنما الصواب: (لكَيْمَا) ومعناه عكس الأول: لحنت لكم لكي تفهموا وتفطنوا على الرواية الأخرى فيه، ويقطع به قوله في العَجُز:

ووحيتُ وحيا ليس بالمرتابِ

- ص٢٧: ورد صدرُ بيتِ ابن الطثرية هكذا: (على أنها خانَتْ بعهدي)، والذي في المخطوط: (خاسَتْ بعهدي) وهما بمعنى، فلا حاجة إلى تغيير الأصل.

- ص٢٧: (سمعتُ قاضِيًا يقول) تصحيف، صوابه: (قاصًّا)، وهو الذي في الأصل.

- ص٢٨: (رحيبُ مجال الرأي منبلجُ الصدرِ) صوابه: (رحيبَ ... منبلجَ)، بالنصب على الحالية، وهو الذي في المخطوط.

- ص٢٨: (فقد عَهَدُوه) صوابه: (عَهِدُوه) فباب الفعل تَعِبَ[٤٤].

- ص٢٨: (وله في ابن أبي دُؤاد) هكذا بالهمز، وهو تصحيف قلّ مَا سلِمَت منه المطبوعات، وإنما الصواب: دُوَاد، بدال مهملة مضمومة بعدها واو مخففة ممدودة وآخره دال مهملة، وأحسن أحوال الهمز (دُؤاد) أن يكون قولًا ضعيفًا جدًا مرجوحًا، قال به بعض المتأخرين، والحق أنه خطأ مَحضٌ أُلِف فَاعتِيد حتى غَطَا على الصواب[٤٥]، والمُثبت في أصل المختار: (أبي دواد) بالواو على الصواب، وقد تكرر الهمز ص: ٢٩، ٣٠، ٣٣٨، ٣٧٤، ولعله في غيرها.

- صـ٢٨: (وعويصٌ من الأمور بهيمُ × غامضُ الشخص مظلمٌ مستورُ)، الصواب تنوين (بهيمٌ) إذ لا تصريع هنا.
- صـ٢٩: (بدا حين أثنى بإخوانه * فغَلَّلَ عنهم شباةَ العَدَم) كذا!، والصواب كما في المخطوط: (أثرَى) بالراء، و (فَغَلَّلَ) بالفاء.
- ص٣٠: (وسأله «الفتح» ذلك) وضع الفتحَ المحققُ بين هاتين العلامتين ولا أدري موجب ذلك، والفتحُ هو الفتح بن خاقان وزير المتوكل وصَفِيُّه المقتولُ معه، فلا إشكال.
- ص٣٠: (وعقل جائل) كذا والصواب كما في الأصل: (حائل) أي متغير، والعلامة التي تحت الحاء في المخطوط علامة الإهمال وليست نقطة جيم.
- ص٣٠: (ومن جانبي الأيمن مُنَقْرَس) كذا، ولعل الصواب: (مُنَقْرِس) بكسر الراء، اسم فاعل من نَقْرَسَ أي أصابه النقرس، والعلامة في المخطوط فوق الراء علامة إهمال وليست فتحة، وكذلك القول في الكلمة نفسها في الخبر الموالي لهذا الخبر.
- ص٣٠: (ستٌّ وتسعون) خطأ طباعي صوابه التنوين: (ستٌّ).
- صـ٣١: (في العلم للعلماء أن يتفهموهُ واعظُ) بفتح همزة (أن) في المخطوط والمطبوع، ولعل الصواب كسرها (إن).
- ص٣٢: (أبو عبد الله الحكيم) الذي في المخطوط (الحكم).
- ص٣٢: قطعة الجاحظ في هجاء الجماز أسكن المحقق قوافيها: (منتهاهْ، قفاهْ، كاتباهْ، يراهْ) وهي مضمومة كلها في الأصل المخطوط.
- ص٣٢: (يا فتى نفسه إلى الكفر بالله يايقَهْ) كذا في الأصل والمطبوع، ولا معنى لها، والظاهر أن صوابها: (تَائِقَهْ).

- ص٣٣: كُتِبَ النص هكذا:

[قال أبو عمرو الشيباني، وابن الأعرابي، والأصمعي: هو سلامة بن جندل بن عبد عمرو بن الحارث.

- قال ابن الأعرابي: وهو مقاعس.
- وقال غيره: الحارث بن مقاعس..]

فكُسِرَ الخبر على ثلاث فِقَر، ولعل الأولى جعله فقرة واحدة، هكذا: [• قال أبو عمرو الشيباني، وابن الأعرابي، والأصمعي: هو سلامة بن جندل بن عبد عمرو بن الحارث -قال ابن الأعرابي: وهو مقاعس- وقال غيره: الحارث ابن مقاعس]، ولم يُعلِّق المحقق على الخلاف في مقاعس، ولا على القول بأن باويّة سلامة من اختيار الأصمعي وهي ليست في الأصمعيات المطبوعة.

- ص٣٤: (ولا أنسى ليالِينا بحِجْر) بكسر الحاء، والصواب: بحَجْر بفتح الحاء، وهي اليمامة، وقد يَحسُنُ أن ينبه المحقق في الحاشية لفائدة هذه القصة التي تشرح سبب أبيات سلامة هذه، وتجلو ما وقع فيها من تخبط في ديوان سلامة بتحقيق فخر الدين قباوة (ص: ٢٠٠-٢٠١).
- ص٣٥: (ثم انصرفوا على حاستِهِم) صوابه: (حاميتهم) وهو الذي في المخطوط.
- ص٣٥: (هذا مَثَلٌ: تَذكّرَتِ الخيل الشعير) كذا ضبطه المحقق، وعلّق في الحاشية: (لم أعثر عليه في كتب الأمثال التي رجعتُ إليها)، وإخال الصواب: (هذا مِثْلَ: تَذكّرَتِ الخيل الشعير) أي قول فراس لأحمرَ: تذكّرتَ ما غادرتَ..البيت هو مِثْلَ قول مَقّاسٍ العائذيّ تذكرتِ الخيلُ الشعير..البيت، وهو مِن كلمة مفضلية، قال مَقّاس:

تذكرت الخيل الشعير عشية وكنا أناسا يعلفون الأياصرا
فو الله لو أن أمرأ القيس لم يكن بفلج على أن يسبق الخيل قادرا
لقاظ أسيرا أو لعالج طعنة ترى خلفه منها رشاشا وقاطرا
فدى لأناس ذكروهم معيشة ترى للثريد الورد فيها نواخرا

وفي شرح المفضليات[٤٦]: «قال الضبي: يقول نحنُ أهل بادية نصبر على البؤس والجفاء، وأنتم أهل القرى تحنون إليها، فجعل الخيل مَثَلًا.. وقال أحمد بن يحيى: يقول أنتم أهل قُرى تعلفون خيلكم الشعير في الأمن، فإذا صرتم إلى الحرب وفارقت خيلكم الشعير ذَبُلَت وقَلّ عَدْوُها، ونحن قوم علَفُنا الحشيش وشرب اللبن فخيلنا على منهاج واحد في الأمن والحرب، فجريها باق، نحن ندرككم عليها فنقتلكم لأن خيلكم لا تُعِينُكم على الهرب لضُعفها» انتهى منه، فشعرُ مقّاس هذا كشعر فراس ذاك، معناهما واحد، يقولان إن أحمرَ وامرأ القيس كرها الإقدامَ وجَبُنا وأحبّا العافية وتذكرا الدعة ومالا إلى طيب العيش عند الأهل ففرّا، هذا ما ظهر لي، والعلمُ عند الله تعالى. ويُمكنُ أن يكون قول مَقّاس صار مَثَلا، ففي المخطوط هنا حاشية بالحمرة فيها: «مثَل يُضرب لمن يميل [إلى] المطلوب بالطبع لا بالسَّوْق والحَثّ. بالفارسية...» وكُتِبَ سَطر بالفارسية ترجمة له، وأعرض المحقق عن هذه الحاشية فلم يُلْمِم بذكرها أصلا.

- صـ٣٥: (على ماء يُدعَى مَلْزَق) كذا بفتح الميم مع المنع من الصرف، والذي في المخطوط (مُلْزَقٌ) والضبط بخط أحمر غير خط ناسخ المخطوطة، وكيف ما كان فالجادة صَرْفُ ملزق، وكان ينبغي أن يُشار في الحاشية إلى ضبط ياقوت[٤٧] فقد حَكَى أن الأكثر على كسر الميم أي كمِنبر.
- صـ٣٦: (ربيعة بن جَرَّادٍ) كذا بتشديد الراء، والذي في المخطوط:

(جَـرَاد) كسَحَاب، والعلامة التي على الراء هـي علامة إهمال حَسِبها المحققُ شَدّة، وليست بها.

- ص٣٦: الرجَز:

ذاك وعـمـي يـوم جـيـش مَـلْـزَقِ
لاقـى قـطـيـنـا فـوق ظـهـر الأبـلـقِ
واخـتـلـفـا الـطـعـن وضـرب الأسـوقِ
ثـم عـلاه بـحـسـام يـخـفـقُ
يـجـتـث كـل سـاعـد ومـرفـقِ

كذا بتحريك قوافيها، والجادة أن يوقف عليها فلا تُعرَب: ملزقْ، الأبلقْ، الأسوقْ، يخفقْ، ومرفقْ.

- صـ٣٦: عنـد قولـه: (بحسـام يخفق) كتـب المحقـق في الحاشية: (في الحاشيـة عبـارة «أي برمح» شـرح لكلمـة «بحسام» في البيـت)، وهذا تحريـف وخطـأ، فالحُسـام السيف وبينـه وبين الرمح فـرق، والذي في المخطوط: (أي سريع)، وهو شرح لقوله في البيت (يخفق).

- صـ٣٨: (وُلِد سلمـة بن عياش البصري سنة ثمانين ومئة [وما] تَ وقد قارب التسعين) كذا وهو خطأ شديد، والصواب كما في المخطوط: (وُلِد سلمة بن عياش البصري سنة ثمانين، ومَاتَ وقد قارب التسعين)، وكأن المحقـق لم يَقْتُلْـه تأمـلا، فسيأتي في ترجمـة سلمة أنه تـوفي سنة ثمان وستين ومئة، وأن له أخبارا مع الفرزدق وجرير وغيرهما.

- ص٣٨: (بخمسة ألف دينار)، صوابه: (بخمسة آلافِ دينار).

- ص٣٨ قول سلمة:

نـأى جعفـر عنـا وكـان لمثلها وأنـتِ لـنـا في الـنـائـبـات كجعفـر

الـذي في المخطـوط: (وأنتَ) كأنه يُخاطب به محمـد بن سليمان، على

أني أخشى أن يكون تصحيفًا، صوابه: (وأيْنَ لنا)، بدليل القصة بعده، فإن محمدًا استنشده قوله ثم وهب له الجارية فأبى قبولها أول الأمر، فلو كان مخاطبًا محمدًا في الأبيات لكان طالبًا للجارية منه ولأخذها أول مرة، والله أعلم أي ذلك كان.

- ص٣٨: (قال [لامرأته] الطلاقُ) كذا جعلها المحقق، وكتب في الحاشية: (في الأصل «امرأته» ولعل الصواب ما أُثبِتَ)، قلتُ ليس هذا بصحيح، وما في الأصل ظاهر لا إشكال فيه، وقوله: (امرأتُه الطلاق) هو من الإخبار بالمصدر، كقوله تعالى: (أرأيتم ان أصبح ماؤكم غورا) أي غائرا، أو على تقدير محذوف كأنه قال: (امرأته ذاتُ طلاق) كما قال تعالى: (وسْئَلِ القريةَ) أي أهل القرية[٤٨].

- ص٣٩: قول سلمة:

وإني لأرجو جعفرًا ومحمدًا (لأفضلَ) ما يُرجى له مَلِكانِ

كذا، وصوابه: (لأفضلِ).

- ص٣٩: قول سلمة:

هما ابنا رسول الله أبناءُ بنتِه فقد كرُمَ الجدّان والأبوانِ

ويروى:

هما ابنا رسول الله (وابناءُ) عَمِّهِ

كذا جعلها المحقق!، وإنما الصواب:

هما ابْنَا رسول الله (وَابْنَا ابْنِ) عَمِّهِ

وهو الذي في المخطوط.

- ص٣٩: جاء في أشعار سلمة بن عياش في محمد وجعفر ابني سليمان ابن علي بن عبد الله بن العباس قوله: (هما ابنا رسول الله أبناء بنته) و (أنت ابن بنت المصطفى وسميه)، فلعله يَجْمُلُ أن لو بُيّنَ للقارئ أن

محمـدا وجعفرا ابنَي سليمان هما لِأُمّ الحَسَـنِ[٤٩] بنتِ جَعفرِ بنِ حَسَنِ ابـنِ حَسَنِ ابـنِ فاطمةَ بنتِ رسـول اللّه صلى اللّه عليـه وعليهم وسلم، فذلك الذي أراد سلمة.

- صـ٤٠: (قلـتُ: قومُـكَ، أنـت شاعرهـم) كذا وهـو صـواب، ولكنه في المخطوط: (قلتُ: قومٌ أنت شاعرهم) والضرب على (قومك) ظاهر.

- ص٤٠ بيتا سلمة:

إذا ما أبو سفيان ضَنَّ (بخَطْرَةٍ) بعثنا إلى معن فأهدى لنا خِطْرَا
وما الناس إلا معدنان فمعدن قريشٌ، وشيبانُ التي (قرعت) بكرا

- أما الأولى: فالذي في المخطوط: (بِخِطْرَه) والخِطْر الوسمة التي يختضب بها، قال في القاموس: «واحدته بهاء»، فعلى هذا يصح ما أثبته المحقق لكن بكسر الخاء، وإنما ترجّحَ أن المقصود في البيت الخِطْر المذكور لقول الراوي في آخر الحكاية إن معنا بعث إليه (حِمل خِطْرٍ)، ولأن القطعة التي أشار المحقق إليها في الذخائر والتحف تدل على ذلك صراحة، فروايتها:

وكنا إذا عز الخِضاب بأرضنا بعثنا إلى معن فأهدى لنا خِطْرَا

- أما الثانية فالذي في المخطوط (رع) بلا نقط، فيجوز ما أثبت المحقق: (قرعت)، على حد قول الأعشى في هوذة: (لو قارع الناس عن أحسابهم قرعا)، وإن كنت أراها بالفاء أجود (فَرَعَتْ) من قولهم فرع قومه إذا فاقهم شرفا، واللّه أعلم، وكيف ما كان فينبغي شرح هذه الكلمات في الحاشية.

- ص٤١: بيت أبي حية:

ولم يفحم الخصم الألد (بِخَطْبِهِ) لها من أبي حفص بديٌّ وثائبُ

كذا والصواب كما في المخطوط: (بِخُطْبَةٍ).

- ص٤١: بيت أبي حية:

ويُعمِل عتاق العيس حتى كأنها إذا وُضِعَت عنها الولايا (المشَاحِبُ)

كذا ولم يظهر لي معنى لها، وإنما الصواب: (المشَاجِبُ) بالجيم، وسبيلٌ تشبيه الإبل التي أهزلها طول السير بالمشاجب مطروقة معروفة، من ذلك قال ابن دريد[٥٠]:

«قال الراجز يصف شيخًا على عَوْد على طريق:

عَوْدٌ على عَوْدٍ على عَوْدٍ خَلَقْ
كأنّه والليلُ يَرْمِي بالغَسَقْ
مَشَاجِبٌ وفِلْقُ سَقْبٍ وطَلَقْ

شبّه عظام جمله بمشاجبَ لتداخُل بعضها في بعض».

- ص٤١: قول أبي حية:

سِوَى الله (والعَضَبِ) السُّرَيجي صاحب

خطأ طباعي، صوابه: (والعَضْبِ).

- ص٤١:

(تَوَاطَحُ) أفواجا إليها المواكبُ

[(تَوَاطَحُ): تتزاحم. ويروى «تواخط» (وَهُنا) من المقلوب]

يُحَيُّونَ (إنسانا) كأنّ جَبِينَهُ

(تَوَاطَحُ) في الموضعين تصحيف، صوابه: (تَوَاطَخُ) وهو الذي في المخطوط، والكلام بعده يدُل عليه دلالة صريحة، فإن القَلْبَ من تواخط لا يكون إلا تواطخ. و(وَهُنا) تصحيف آخر، صوابه: (وَهَذَا من المقلوب). و(إنسانا) تحريف، صوابه (بَسَّامًا) وهو الذي في المخطوط.

- ص٤٢: (عن عبد الله بن تاشين الكاتب عن أبي عبيدة)، كذا وهو تصحيف، صوابه: (ياسِينَ)، والعلامة فوق السين علامة إهمال، انظر

كيف تكررت في الخبر نفسه ثلاث مرات سوى الأولى:

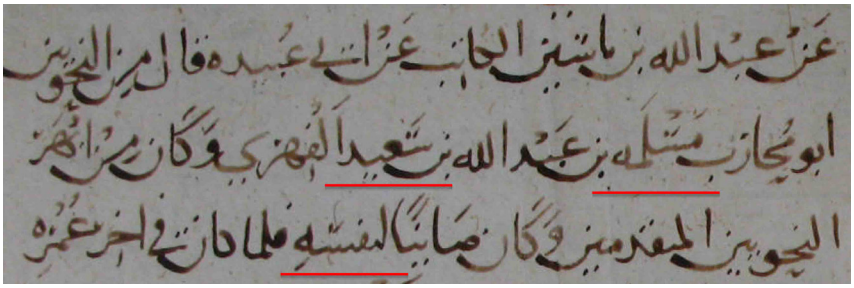

وهوهكذا (ياسين) في نسخة الموشح للمرزباني النفيسة المحفوظة بمكتبة يني جامع برقم ١٠١٢، وهذه صورة الموضع المقصود (ص١٠٣/أ):

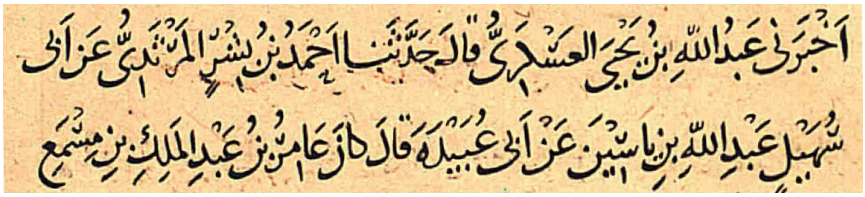

وفيه فائدة أن عبد الله هذا يُكْنَى بسُهَيل، وسيرد ذكره على الصواب في المختار (ص: ٨١، ٨٢، ٨٣، ٩٣، ٢١٧، ٢٨٣).

- صـ٤٣: في الحاشية (١) كان حقُّ المُحقّق أن ينبـه لِأَنّ مُختصِر المختار أَخَـلَّ في هـذا الموضـع بنسبته الكلامَ المذكـورَ إلى مسلمـة بن محارب، والحـقُّ أنه -كما في نور القبس وأشار المحقق لذلك- من حكاية مسلمة ابن محارب ناسبًا القول إلى كسرى، وبين الأمرين فرق.

- صـ٤٤: (يحيى بن يَعْمُرَ) ضبطه المحقق بضـم الميم، والجادة (يَعْمَر) بفتـح الميم بوزن يَذْهَب، نَصّ عليـه الخطيبُ البغدادي[٥١]، وأكثر وروده في المخطـوط غير مضبوط، لكنه ضُبِطَ فيه على الصواب مرات كثيرة، من ذلك ما في (ص١٦٥/أ-ب و١٦٦/أ)، وهذه صورته:

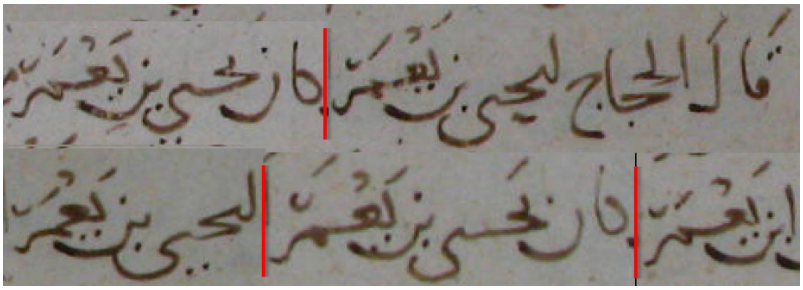

وسَيَرِد ذكرُه في المختار في الصفحات ذوات الأرقام (٤٧، ٢٨٤-٢٩٣، ٢٩٥) كل ذلك يُضبط اسم أبيه بضم الميم.

- صـ٤٤: (وكان يونسُ يَفضلُهُ في النحو) كذا، والذي في المخطوط: (يُفَضّلُهُ) وهو الذي يَدُلُّ السياقُ عليه، فيونس -وإن كان أخذ عن ابن أبي إسحاق قليلا[٥٢]- أصغرُ من هؤلاء المذكورين، وهم طبقةٌ أكبر منه: أبو عَمْرو، وعيسى بن عمر، ومسلمة بن محارب، وحماد بن الزبرقان، كلهم أخذوا عن ابن أبي إسحاق، وكان يونس يُفَضّلُ حمادًا عليهم في النحو[٥٣].

- صـ٤٤: (وكانا يَتَفاوضَان)، صوابه: (وكانا يَتَقَارَضَان) وهو الذي في المخطوط، وهو أيضا في أمالي الشريف المرتضى الموسوي من طريق ابن دريد هذه نفسها[٥٤].

- صـ٤٤: (على أن لا آمُرَه بالصلاة ولا يَدْعُوْني إلى شرب الخمر، ثم أَنشَدَ المفضلُ قوله)، صوابه: (ولا يَدْعُوَني) بإعمال أن الناصبة فيه، و(المفضلَ) على المفعولية، فالمُنشِدُ هو أبو الغول قائل الأبيات أنشدَها المفضّل لمّا سأله عن حماد، وهذا ظاهر.

- صـ٤٥: (وكان عطاؤه في ثقيف، ينزل فيهم)، الذي في المخطوط: (نَزَلَ فيهم)

- صـ٤٥: في الحاشية (١) ذكـر المحقق مصادر أخبـار عيسى بن عمر، وقـال فيها: (النـديم، الفهرست ٢: ١٠٩-١١١، وذكـر له كتابين) قلتُ: هذان الكتابـان سُمّيا في حاشية في المخطوط عنـد عنوان أخبار عيسى ابن عمر كأن المحقق تجاوزهـا سهوًا، فيها بالحُمرة: (صاحب الكتابين المشهورين في النحو: الكامل والجامع).

ثـم إن المحقـق لم يذكر طبقات ابن سلام في مصـادر أخبار عيسى بن عمـر، والخبرُ الأول في ترجمته مروي عن ابن سَلّام، وبعض ألفاظه: (وكان عيسى بن عمر أخذ عن ابن أبي إسحاق) موجود في الطبقات[٥٥].

- صـ٤٦: (وقـال عبد الله بن أبي دُؤادٍ) الـذي في المخطوط: (أبي دواد) بواو غير مهموزة، فليحرر، فلعل الصواب: (عبدِ الله بن أبي داوُدَ) وهو أبو بكر المتقدم ذِكرُه في الكلام على ما في (ص٥).
- صـ٤٧: لم يُوَثّق النص المَروي عن الفَلّاس، وهو في تاريخه[٥٦].
- صـ٤٧: (كان أوَّلَ أخذه عن ابن أبي إسحاق) صوابه: (أوّلُ).
- صـ٤٨: (فيهمـا للناس شمـس وقمر) صوابـه: (فَهُمَا) وهـو الذي في المخطوط، وضمة الهاء واضحة.
- صـ٤٩: (الصولي عن المقدسي عن أبـي يعلى الساجي) كذا، والذي في المخطوط: (المقدمي) ويوشـك أن يكون القاضي أبا عبد الله محمد بن أحمـد المُقَدَّمِـيّ مولى ثقيف المتوفى يوم الفطر سنـة إحدى وثلاث مِئة، والصولي يروي عنه[٥٧].
- صـ٤٩: (سواء الدار وَسَطُهَا) الذي في المخطوط: (وَسْطُهَا).
- صـ٥٠: (وكان يختار السُّمّ والشَّهْدَ وهـي عُلوية) كذا بفتح شين الشهد والصواب هنا ضمها كضم سين السم، قال الأستاذ محمود شاكر معلقًا

على هذا الخبر[٥٨]: «العالية كل ما كان من جهة نجد، من أرض الحجاز، وأهلها فصحاء العرب، والنسبة إليها عُلْوِيٌّ على غير قياس..وانظر الخبر في الموشح: ٤١، والتهذيب ١: ٩، واللسان (سمم) وفيه: قال يونس أهل العالية يقولون السم والشهد يرفعون، وتميم تفتح السم والشهد»، والخبرُ في نسخة الموشح للمرزباني المخطوطة النفيسة المحفوظة بمكتبة يني جامع برقم ١٠١٢، وهذه صورة الموضع المقصود (ص٢٥/أ):

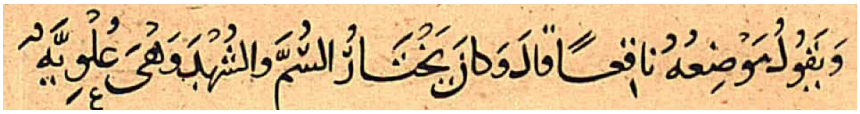

- ص٥٠: (فما شعرت حتى لِيحَ بي) تصحيف، صوابه: (لُبِجَ) وهو الذي في المخطوط، قال الأزهري[٥٩]:«يُقالُ: لُبِجَ بفلان ولُبِطَ به إذا صُرِعَ، يُلْبَجُ لَبْجا».
- ص٥٢: (عن علي بن محمد النوفل عن أبيه) كذا في المخطوط والمطبوع، والجادّة: (النوفلي) وهو أبو الحسن علي بن محمد بن سليمان بن عبدالله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، نسبه مذكور في الخبر الآتي في المختار ص٥٢، يروي عنه البلاذري في أنساب الأشراف، وله كتاب الأخبار الذي يعزو إليه المسعودي في المروج، ورواياته كثيرة في أغانيّ أبي الفرج الأموي.
- ص٥٣: (حتى تكاد أن تغلِب) كذا، ولعل الصواب: (حتى يَكادَ أن يُغْلَبَ)، ومعناه أن يُغمى عليه، ومنه حديث الموطأ: «أنه صلى الله عليه وسلم جاء يعود عبد الله بن ثابت فوجده قد غُلِبَ».
- ص٥٣: (عن قعنب بن المُحَرِّز) كذا وهو تصحيف، والصواب: (المُحَرَّر) وهو الذي في المخطوطة، محرر بمهملات وبوزن محمد، وهو أبو عمرو قعنب بن المحرر بن قعنب الباهلي صاحب كتاب التاريخ[٦٠].

- ص٥٤: قول الفرزدق:

ولم تغضب لقتل ابن (حازم)

تصحيف، صوابه: (خازم) وهو الذي في المخطوط، وهو عبد الله بن خازم بن أسماءَ السُّلَمي، وشهرته تغني عن الاستشهاد لضبطه.

- ص٥٤ في الحاشية (٣) قول الفرزدق:

حنين عجول تبتغي البوّ (رائمُ)

غلط طباعي صوابه: (رائم).

- صـ٥٥: (اخْسَانَانّ عني اخْسَانَانّ عني) كذا والذي في المخطوط: (اخْسَأْنَانّ عني) بتحقيق الهمزة.

- ص٥٥: (فأين الحاديُّ) تصحيف صوابه: (الجَادِيُّ) بالجيم وهو الذي في المخطوط[٦١].

- صـ٥٧: (لم أحْلُ منك بشيء) كذا في المخطوط والمطبوع، وضبط المخطوط مُغَيّر بلون مخالف لضبط الناسخ الأول، والصواب: (لم أحْلَ منك بشيء) فالفعل من باب تَعِب[٦٢].

- ص٥٨ قول غيلان:

بالألباب ما (يَفْعَلُ) الخَمْرُ

كذا في المخطوط والمطبوع، والجادة المشهورة التأنيث: (تَفْعَلُ الخَمْرُ)، واختيارُ المحقق متابعة المخطوط هنا حَسَنٌ بلا إشكال، لكن أُرَى أنه يَجْمُلُ التعليقُ في الحاشية بأن رواية التذكير حكاها الفراء[٦٣].

- صـ٥٩: (فذهبتُ في قوله) صوابه: (فذَهَبَ في قوله) وهو الذي في المخطوط، أما النقطتان فيه فللجارّ بعده (في).

- ص٦٠: قول غيلان:

(أحـــشـــــاءُ) الـــقـــلـــوب الحـــوائـــمِ

عليـه ضبة في المخطوط، وكُتِبَ في الحاشية: (أَحْناءُ) وتجاوزها المحقق سهوًا في ما يبدو.

- وتجاوز أيضًا تعليقًا كتبه بعض من وقف على المخطوط في حاشية الورقة (٣٤/أ) في المفاضلة بين قولي عيسى بن عمر وخلف الأحمر في فَسْرِ بيتي غيلان، ونصه: (قولُ عيسى أقرب إلى الحق، لأن قوله: حتى يطمع التابع الصبا» يدل عليه، وقوله في البيت الثاني: «وأعجازه الخطبان دون المحارم» دليل أيضًا، أي إنهن يبدين لباغي المحرم منهن فظاظة وغلظة وتجهما).
- ص٦١: (كان رجلٌ لُحَنَةً) بنصب (لُحَنَةً) على أنها خبر كان، والذي في المخطوط (لُحَنَةٌ) بالرفع، على أن كان هنا تامة، وليس بخطأ ولا يفسد المعنى.
- ص٦١: (رجل لحانة [يتلعبه آخَرُ] مثله) كذا قرأ المحقق ما في الحاشية، ولم يُصِبْ، فالذي في المخطوط: (فَلَقِيَهُ آخَرُ مثلُه).
- صـ٦٢: بيتُ العجاج: (طاف الخيالان فهاجا سُقْمَا)، كذا، والصواب: (سَقَمَا) بالتحريك.
- ص٦٢: (بالأَثيلِ صبرا)، ثم قول قتيلة:

يـــا راكـــبـــا إن (الأَثـــيـــلَ) مَـــظِـــنَّـــةٌ

وهو تصحيف، صوابه: (الأُثَيْل) بالتصغير، وكذلك ضُبِطَ في المخطوط في الموضعين، وكذلك ضبطه أهل الفن[٦٤].

- ص٦٣: قول قتيلة:

هـــل تَـــسْـــمَـــعَـــنّ الـــنـــضـــرَ إن نـــادَيـــتَـــه

كذا!، وصوابه: (هل يَسْمَعَنّ النضرُ إن نادَيتُه)، وكذلك هو في المخطوط وكذلك روي في المصادر.

- ص٦٣: قول قتيلة:

لله أرحـــــــام هـــنـــاك تَـشَـــقَّـــقُ

وصوابه: (تُشَقّقُ) وكذلك هو في المخطوط.

- ص٦٣: قول قتيلة:

مَـا كـان ضـرّك لـو مـننتَ وربما مَـنّ الفتى وهـو (المُغيظُ المُحْنق)
أو كنتَ بائع صفقةٍ (فليعلون بـأعـزَّ مـا يـعـلـو) بـه مَـن يَـنـفُـقُ

فيه أشياء:

- (وهو المُغيظُ المُحَنق) كذا في المطبوع على أن كلًا منهما اسم فاعل، والصواب: (وهو المَغيظُ) بفتح الميم (المُحَنَق) بفتح النون، أي عَلَى أن كلًا منهما اسم مفعول[٦٥]، وضُبِطَ (المَغيظُ) على الصواب في المخطوط، أما (المُحَنق) فكما أثبته المحقق وليس بصواب.

- (فليعلون بأعزَّ ما يعلو) كذا في المطبوع وصوابه: (فَلَيَغْلُوَنْ بأعَزِّ ما يَغْلُو)، من الغلاء، وهو الذي في المخطوط وينصره السياقُ -(بائع صفقة)- وروايةُ المصادر، وكسر زاي (بأعَزّ) خطأ طباعي ظاهر.

- ص٦٣: (بذي اللَّمَّة لِلَمَّة جَفُول) صوابه فيهما: (اللِّمَّة) بكسر اللام.
- صـ٦٣: (حَوَّارين)، الصواب: (حُوّارين) بضم الحاء وكسر الراء، وهو الذي في المخطوط[٦٦].
- ص٦٤: قول جرير:

بأي سنان (تطعَنُ) القوم بعد ما نـزعـتَ سـنـانـا مـن قـنـاتـك ماضيا

في المخطوط: (تطعُنُ) بضم العين، وهو أجود، للمعلوم من تفريق بعض

أهـل اللغة بـين الضم والفتح، بجعل الأول للرمح ونحـوه، وجعل الآخِر للقول ونحوه.

- ص٦٤: كلام عبد الملك للراعي عند قوله:

وقع الربيع وقد تقارب خطوه ورأى بعقوته أَزَلّ نَسُولا

غيرُ واضح المعنى، والإحالة في الحاشية إلى الديوان فقط، والديوان في هـذا الموضع لا يُفيـدُ القارئ في شرح المعنى شيئا، فلعلـه يَحسُن أن يُشار في الحاشية إلى وجود البيت مشروحًا في المعاني الكبير لابن قتيبة (ص: ١٨٨-١٨٩ طبعة كرنكو).

- صـ٦٥: (أبو عيناءِ)، صوابه: (أبو عيناءَ)، وإن كان أبا العيناء المشهور فالجادة إلزام عيناءَ الألف واللام.
- صـ٦٦: (فضربـوه بالسّيـوف)، الجـادة: (بالسُّيُوف)، وهـو الذي في المخطوط.
- صـ٦٧: (أعـراب الحَطَمَـة)، صوابـه: (الحَطْمـة)، بإسـكان الطاء، والفتحة في المخطوط على الميم لا الطاء، والحَطْمَة والحُطْمَة والحاطوم هي سِنون تتابع من القحط والجدْب، قال زهير السكب[٦٧]:

فنعم بنو العمِّ والأقربونَ لَدَى حَطْمَةِ الزَّمَنِ المُمْحِلِ

وربما سميت بالوالي الذي كانت في عهده كما قيل حطمة خالد، لحطمة كانت زمن خالد بن عبد الله القسري، وكانت هذه الحطمة التي انتجع فيها الأعـرابُ العـراقَ في خلافة المهدي، فيقال لها حَطْمَـة المَهدي[٦٨]، وسيتكرر هـذا التصحيف (صـ٢٢٨)، وستأتي الكلمة على الصـواب في ص٦٨: (في حَطْمَة أصابت العرب).

- ص٦٨: (تَرْجِعُ بشَجْوٍ)، الصواب: (تُرَجِّعُ) وهو الذي في المخطوط.

- صـ٦٩: (الأَشْنَانْدَانيّ)، والصواب: (الأُشْنَانْـدَانيّ) بضم الهمزة[٦٩]، وهو الذي في المخطوط، وسيأتي مثله مرارا[٧٠].
- ص٦٩: (وتوضّأ وَضوءًا نظيفا) لعل صوابه: (وُضوءًا) بضم الواو.
- صـ٦٩: (أَحُسُّهُ بعينـي) صوابه: (أُحِسُّه) بضم الهمـزة وكسر الحاء، وهو الذي في المخطوط.
- صـ٦٩: (شرقي التَّسْرِير) صوابـه: (السَّرِير) وهو الذي في المخطوط، والكلمة قبله في المخطوط مشكولة شكلا مُشكِلا!.
- صـ٦٩: (فيهبط بي الإفْحِيحَ) كذا، والذي في المخطوط: (الإفْجِيج) ثم غُـيّرت نقطة الجيـم الآخرة فجُعلَت بمداد مُخالـف حاءً صغيرة علامة علـى الإهمال، فصارت (الإفْحِيحَ)، هـذا في الموضع الأول، وفي الموضع الآخـر في تفسير ألفاظ الخبر كانـت (الإفْجِيحَ) ثم غُيّرَت نقطة الجيم الآخـرة بالمـداد الأسود المخالف لمـداد الناسخ الأول فمُـدّت من الجيم كسـرة عريضة فصـارت (الإفْحِيح) بحاءَين مهملتـين، ولعل الصواب (الإفْجِيـج) بجيمين فهو الذي في كتب اللغة إلا أنهم فسروه بأنه الوادي الواسع، فليحرر.
- صـ٧٠: (وأنا أَبْتَئِرُهُ بصـري) تصحيف، صوابـه: (أُتْئِرُهُ بصري) أي أُتبعُه بصري، وهو الذي في المخطوط، والنقطة التي ظنها المحقق نقطة باء هي ثانية نقطة الياء التي فوقها الهمزة، وهذا واضح لمن تأمّله.
- صـ٧٠: (وإن أهـل حَوَايَ) تصحيـف، صوابه: (جِوائِـي) وهو الذي في المخطوط واضحا[٧١].
- صـ٧٠: (إذا عـدوا فتيانهـم إلى النجدة) كـذا أثبته المحقـق، وهو في المخطـوط: (إذا عـدوا فتيانهـم أُلي النجـدة) وضبطه ظاهـر واضح، فالصواب أن الكلمة: (أُولِي النجدة) أي أصحاب النجدة.

- ص٧٠ في الحاشية (١): قال المحقق: (ثم علق معلق في الحاشية بقوله: ليتك لم تحكها: عيبان لازمان، رضاك تحمله لك ... والثاني عدم تعرفك بمعرفة تشبيه ما كتبت) كذا، قلتُ: صاحب الحاشية يخاطب حاكي القصة فيقول له (ليتك لم تحكِها) أي الحكاية، ثم يَعيبُه بالعَجْز والفَكّةِ لأمرين: الأول أنه رضي أن يسلم نفسه للشيخ يحمله كيف شاء، وأنه فاته لعجزه أن يعرف نسبه فيقول: (ليتك لم تحكها: عيبان لازمان، رضاك بِحَمْلِه لك والثاني عدم تعرفك بمعرفة نسبه لا كُنْتَ) ثم وقع كاتبها باسمه توقيعا يعسر استخراجه منه.

- ص٧٠ الحاشية (٢): جعل المحقق تفسير غريب الخبر السالف في الحاشية وأحال على كلامه في (ص٣٥-٣٦ من مقدمة التحقيق)، وفيه بيان رأيه في جعل هذا التفسير في الحاشية لا المتن، وأنا عن نفسي لم أجد في ما احْتَجَّ به مَقنعا ولا حجة، فالتفسير موجود في الأصل في المتن، وبخط الناسخ نفسه، لم يجعل بينه وبين غيره فرقا، فتأخيره إلى الحاشية بالتظني غير ظاهر، وليس يلزم أن يكون من كلام ابن دريد أو الأخفش ليترك في المتن على حاله، بل الأصل بقاؤه على كل حال، والعلم عند العليم الخبير سبحانه.

- ص٧١ آخر الحاشية الماضية: (والضواحي ضواهر الجن) كذا في المطبوع والمخطوط، لكنها صُحّحَت في المخطوط، فكُتِبَ فوقها بخط واضح: (الجلْدِ) وصُحِّحَ عليه، وهو الذي يصير به الكلام ذا معنى.

- ص٧١: بيت الأعشى في رواية الأخفش:

قالت قتيلة ما له قد جُلِّلَتْ شيبا (سَوَاتُهْ)

كذا في المطبوع، وصوابه: (شَوَاتُهْ) بالشين المعجمة، وهو الذي في المخطوط[٧٢].

- صـ٧١: ([رواه الحكيمي عن ثعلب: «إن ساب»]) كذا في المطبوع!، ولا معنى لساب هنا، وليس التعليق متعلقا بها أصلا، وإنما هو متعلق بالهمزة، فالذي في المتن:

ما تنكرين مِنِ امرئٍ (إنْ) شابَ قد شابتْ لِداته

فمعنى ما في حكاية الحكيمي أن ثعلبا يحكيه بفتح الهمزة:

ما تنكرين مِنِ امرئٍ (أنْ) شابَ قد شابتْ لِداته

وبين معنيي الروايتين فرق ظاهر.

- صـ٧١ الحاشية (٢) لم يذكر المحقق فيها أن الأبيات نسبها محمد ابن سَلّام الجُمحي إلى سعيد بن عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري[٧٣].

- صـ٧١: (رأيتَ الراء قد ضُخِّمَتْ)، الذي في المخطوط (ضَخُمَتْ) وهو صواب.

- ص٧٢: (وفي رواية عن ثعلب..الخ) هذه الرواية عن ثعلب رواها العسكري في شرح ما يقع فيه التصحيف[٧٤].

- صـ٧٢: (كَبَّرْتَ الراء)، صوابه (كَبُرَتْ)[٧٥]، والسياق يدل عليه، فهو حَفِظَ شيئا كتبه غَيْرُه، ولو كان بخطه هو لكان الكلام بغير معنى.

- صـ٧٢: (بنو مِنْقِرٍ)، صوابه فتح القاف: (مِنْقَرٍ) كمِنبَر، كما سيأتي في ص٧٥.

- صـ٧٢: (النُّغرُ) كذا ورد في الخبر مرتين، وهو تصحيف فيما يظهر، صوابه (النَّغِر) وكذلك رَسَمَه الناسخ في الموضعين أول مرة، ثم غُيِّرَ الضبط في الموضع الأول بالمداد الأسود المخالف لمداد الناسخ فجُعِلَ (النُّغر) وجُوِّد ضبطه، وتَرَكَ فاعلُ هذا الموضعَ الآخر على الصواب،

ويشهد لهذا الضبط ما في أصل المُوَشّح المخطوط المحفوظ بمكتبة يني جامع برقم ١٠١٢ فالخبر عينُه فيه تامًّا وهذه صورة الموضع المراد (ص١٠٦/أ):

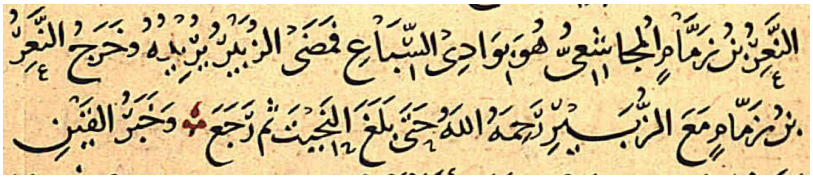

- ص٧٢: في الحاشية (١) قراءة المحقق للتعليق المكتوب في حاشية المخطوط، وأنا أخالفه في قراءته، فالذي يظهر لي أن المكتوب: (هذه والله حالتي مع العِدَا لَا كَثَّرَ اللهُ عددهم)، والله أعلم.

- ص٧٣: (صاحبُ سماء)، كذا في المطبوع والمخطوط، وهو غلط، صوابه: (سَمَاد)، فسِياق الخبر دال عليه، فضلا عن شهادة ما في أصل المُوَشّح المخطوط المحفوظ بمكتبة يني جامع برقم ١٠١٢ فالخبر عينُه فيه تامًّا وهذه صورة الموضع المراد (ص١٠٦/ب):

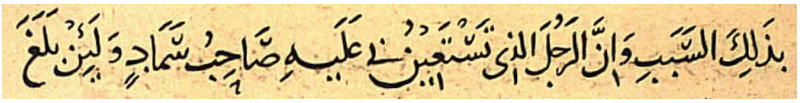

- ص٧٣: (على بني محمد بن مجاشع) كذا في الأصل والمطبوع، وكان ينبغي التنبيه لكونه مختصرا، وإنما الصواب: (محمد [بن سفيان] بن مجاشع)، وقوله في الشرح بعد أسطر: (قرط وسفيان وحُوَيّ ومحمد بنو مجاشع) غلط، صوابه أن الثلاثة قرطا وحُوَيًّا ومحمدا أبوهم سفيان بن مجاشع[٧٦].

- ص٧٣ بيت البعيث:

(و) هَـلّا عبدَ أعـينَ إذ يُـنادي بني القينات للقين اليَمَاني

كذا في المطبوع أضاف المحقق واوا أول الشطر، والذي في المخطوط:

هَـــــلّا عـــبـــدَ أعـــــــينَ إذ يُـــنـــادي

بغير واو، ووزنه ليس بمكسور، ولكن دَخَلَه القَصْم.

- ص٧٣: الذي في المخطوط والمطبوع في قول البعيث:

كـــــأنّ عـلـيـــه (جُـــلَّـــــةَ) أرجـــــــوانِ

والظاهر أنه تصحيف، صوابه: (حُلَّةَ)، وهو عَينُ قول جرير[٧٧]:

وَيـومَ الشِّعْـبِ قد تَـرَكُـوا لَقِيطًا كـــأنّ عـلـيـه حُـلَّـةَ أرجـــوانِ

- صـ٧٤: (ثم ذَكَرَ -قبـلُ- الزبيرَ) كذا في المطبـوع، وصوابه: (ثم ذَكَرَ قَتْلَ الزُّبيرِ).

- ص٧٤ أبيات جرير التي على اللام فيها:
  - (يا لَهَفَ نفسي)، صوابه: (لَهْفَ).
  - (وأخا الشِّمالِ) بكسر الشين، صوابه: (الشَّمَال) بفتح الشين.
  - (لو كان يعلم (عُذْرَ) آلِ مُجاشِعٍ) صوابه: (غَدْرَ) وكذلك ضبطت في المخطوط.

- صـ٧٥ قول جريـر في الراويّة الوافرية: (إذًا لحَمَـى فوارسَ غيرَ ميلٍ)، صوابه: (فوارسُ غيرُ ميلٍ)، فالفوارس هم فاعلُ الحماية، وهي مرفوعة في المخطوط.

- ص٧٥ قول جرير في اللاميّة الوافرية:

وَقـد أضـحـت مـسـاحـج ركبتيها (تُـشَـبّـهُ) مَـبـرَك الجمل الثَّفَال

كذا بكسر البـاء، والصواب (تُشَبَّهُ) بفتح البـاء، أي إن المساحجَ تُشَبَّه مبركَ الجمل.

- ص٧٦: قول الفرزدق في الراويّة الكاملية:

لـن تـدركـوا كـرمـي (بِـلَـوْمِ) أبـيـكـمُ

صوابه: (بِلُؤْم أبيكمُ)، بضم اللام، كقول حَسان رضي الله عنه:

لم يَـغـذُهُـم آبـاؤُهُـمْ (بِـالـلُّـؤْمِ)

والأصل همزه: (بِلُؤْمِ أبيكمُ).

- صـ٧٦ الحاشية (٤): (في حاشية المخطوط «وأوابـدي») يُزاد عليه أن عليها علامة التصحيح، فينبغي إصلاحها في المتن.

- صـ٧٦ قول الفرزدق في اللامية على الطويل: (لك الويل لا تَقْبَل عطية) كـذا، وهو تصحيـف، صوابه: (لا تَقْتُلْ)، من القَتْـل، وسياق البيت يدل عليـه دلالة ظاهرة، وكذلـك ثبتت الكلمة في الخـبر نفسه في الموشح في أصله المخطوط المحفوظ بمكتبة يني جامع برقم ١٠١٢ فالخبر عينُه فيه تامًّا وهذه صورة الموضع المراد (ص٨٨/أ):

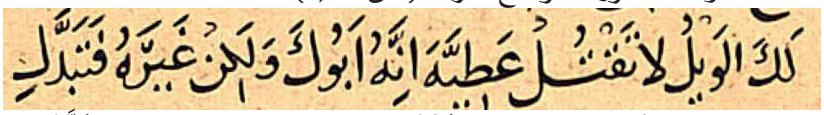

- صـ٧٧: بيتُ رؤبة: (ولا يَصُدَّنْكَ عني بُعْدي)، صوابه: (يَصُدَّنَّكَ)، وفي عـزو البيت قال المحقق في الحاشيـة (١): (ديوانه ٤٨، البيت الثالث)، وهـو غير صحيـح، فالبيت الذي يعنيه هـو قول رؤبة (فـلا يَغُرَّنَّكَ مني بُعـدي) نعـم هو في وزن البيت الأول ومعناه لكنـه ليس به، فالبيت الأول مـن أرجوزة في محمـد بن القاسـم الثقفي، وهذا مـن أرجوزة في مدح نصـر بن سيار الليثـي، فالأولى أن يقال إن هـذه الأبيات تستدرك على الديوان، ولا بأس من التنبيه لشبهها بالأرجوزة التي في نصر.

- ص٧٧: (بثلاثة ألفٍ)، صوابه: (آلافٍ).

- ص٧٧: (نُسِيّاتِ)، صوابه: (نُسَيّات) بفتح السين.

- صـ٧٧: (بثلاثِ مئةٍ) كذا، والصواب: (ثلاثَ مِئَةٍ)، وهي في المخطوط: (لثمايه):

- صـ٧٨: (يُشْغِلُـهُ) كذا في المخطـوط والضبط طارئٌ بمـدادٍ غير مداد الناسخ الأول، والجادة: (يَشْغَلُه).

- ص٧٨ في الأرجوزة:

لـقـد غـــدوتُ (خَـــلِـــقَ) الـثـيـاب
مُـــعَـــلّـــقَ الـــزبـيـــل (والحـــــرَاب)
(صَـــبًّـــا) بِـــــدَقِّ حَـــلَـــق الأبـــواب

- (خَلِقَ الثياب) صوابه: (خَلَقَ الثيابِ) وكذلك ضُبِطَ في المخطوط.

- (والحرَاب) صوابه: (والجِرَاب) ونقطة الجيم واضحة في المخطوط للمتأمّل، والسياق يدل على ذلك أيضا.

- (صَبًّا) صوابه: (طَبًّا) وكذلك ضُبِطَ في المخطوط، وهذه الأبيات في أصل نور القبس المحفوظ بمكتبة نور عثمانية ٣٣٩١:

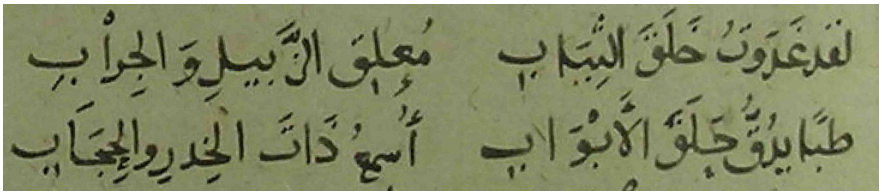

- صـ٧٩: (أي جارية هاتِ ما حضر) كذا، والجادة: (هاتي) وهو الذي في أصل نور القبس.

- صـ٨٠: (فقال: لله أنتم جَرِبَّةٌ جُمعتِمْ!) كذا ولم يشرحه المحقق ولا علّق

عليــه بشيء، وهــو مُشكل جدًا، لم يَضِــحْ لي فيه شــيء، وضَبْطُ المحققِ قلّدَ فيه ضبط زلهــايم في تحقيقه نور القبس، وهو مخالف لضبط أصل المختار وأصل النور، فهذا الذي في مخطوط المختار:

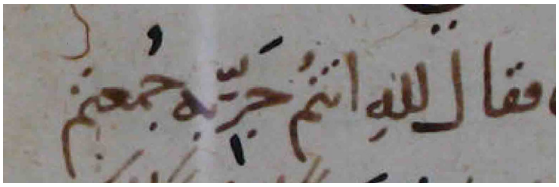

وهذا الذي في مخطوط نور القبس:

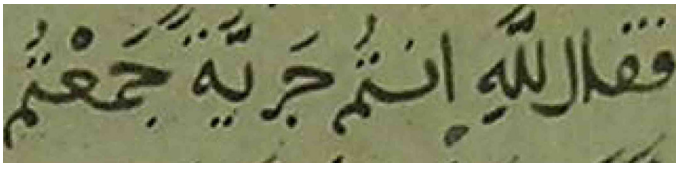

- ص٨٠: (ما شككتُ أنه يعني سعيد بن سلَمةَ) كذا في المخطوط والمطبوع، وهــو تحريف لا ريب فيــه، وإنما الصواب ما في نــور القبس: (سعيد بن سَلْم) وهذه صورته:

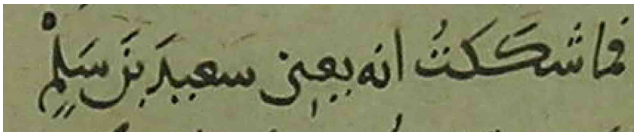

وهو الأمير ابــن الأمراء العالم الأديب المشهور: سعيد بن سلم بن قتيبة ابن مسلم الباهلي.

- صــ٨٠: (قد وُصِفَ بالجَدْب، باللؤم والتعليم له) كذا أثبتها المحققُ تبعًا للمخطوط، ومن العجيب أنه لم يُعلِّقْ عليها ولا استشكل السياق، ولا أشار إلــى أن الكلمة في الأصل عليهــا ضبتان اثنتان واحدة فوقها والأخرى في حاشيتها، ولا نَبّهَ لقراءة محقق نور القبس مع اتحاد الخبر. والكلمةُ أهلٌ للاستشكال، والظاهر أنها مُحَرَّفــة، وأن الصواب: (قد وُصِفَ بالحِذْق

باللؤم والتعليم له)[٧٨]، كما في مخطوط نور القبس:

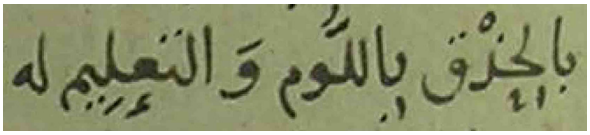

- صـ٨٠: (يا أبا الخطاب أَنحْني من هذا) وهو تصحيف، صوابه: (أَنْجِني)، ويشهد له لفظ الحكاية في مخطوط نور القبس: (نَجِّني)، وهذه صورته:

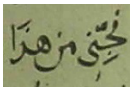

- صـ٨١: (مَعْزَفَة دابته)، صوابه: (مَعْرَفَة)، براء مهملة مفتوحة[٧٩]، وهو ضَبطُ المخطوط.

- صـ٨١: (سوى الجَدْي والخِرْفان) كذا، والسياق يوجب أن يكون في هذا الموضع جمعٌ، والكلمة في المخطوط غير مشكولة، فيمكن أن يكون راوي الخبر جرى في لفظه على قول العامة (الجِدْي)[٨٠]، أو يكون الناسخ أراد (الجِدَىَ) أي (الجِدَاء) فقصَرَ، وهذا الجمع (الجِدَاء) سيأتي به الراوي في هذا الخبر بعد سطر فيقول: (مئة شاة سوى الجِدَاء والتوابع)، وهذا هو الصواب فيما أرى، وقد قَصَرها الناسخ فكتب:

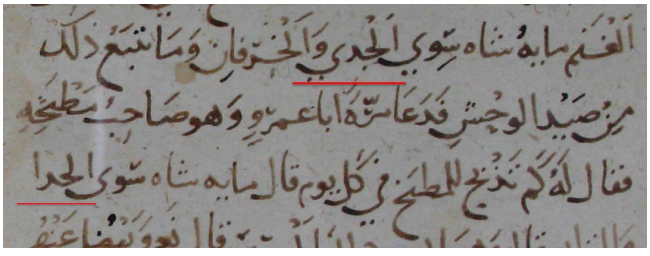

ولم يُعلق المحقق على الأولى، وعلَّق على الآخرة فقال: «كذا في الأصل. قلتُ: قال ابن منظور، لسان العرب مادة (جدا): «قال ابن بري عند قول الجوهري: والجمعُ جَدًا، قال: صوابه جَدْيٌ، مثل هدية وهدي». قلتُ: واجتمع

الجمعان في خبر المرزباني هذا» انتهى كلام المحقق، وهو خطأ عجيب، سببه الخلط بين الجَدْي من المعز والجَدْيَة التي هي قطعة من الكساء، وهذا ما في اللسان بحروفه: «والجَدْيَة والجَدِيّة: القطعةُ من الكساءِ المَحْشُوّة تحت دَفَّتَي السَّرج وظَلِفَة الرَّحْل، وهُمَا جَدْيَتَان، قال الجوهري: والجمعُ جَدًا وجَدَيَات بالتحريك، قال: وكذلك الجَدِيّة على فَعِيلَة، والجمعُ الجَدَايا، قال: ولا تَقُل جَدِيدة، والعامة تقوله. قال ابنُ بَرّي: عند قول الجوهري والجمع جَدًا قال: صوابُه والجمع جَدْيٌ مثل هَدْيَة وهَدْي وشَرْيَة وشَرْي»، انتهى منه، فليس هذا من جَدْي المَعْز في شيء، وليس في الجَدْي كما سلف إلا جمع القلة أَجْدٍ أو جِدَاءٌ للكثير.

- ص٨٢: (ثلاثة ألف)، صوابه: (آلاف).
- ص٨٢: (ثم من شَبامٍ)، صوابه كسر الشين: (شِبام)[٨١].
- ص٨٢: (وعليهم الأشتر بن مالك بن الحارث النخَعي) كذا في المخطوط والمطبوع، وهو غلط لا ريب فيه، لأن الأشتر هو مالكٌ نفسُه[٨٢].
- ص٨٣: (اقدُم بسيف الله)، صوابه: (أَقْدِمْ)، من الإقدام.
- ص٨٣: (أنه يُحَرِّفُ المصاحف)، صوابه: (يحرق) بالقاف، كذلك هو في المخطوط.
- ص٨٥: لم يُوَثّق النص المَروي عن الفَلّاس، وهو في تاريخه[٨٣].
- ص٨٥: نَقْلُ المرزباني عن الفلّاس لم يَفْصِل المحققُ بينَه وبين قوله بعدَه: (حدثني عبد الباقي قال: حمادُ بن سلمة..إلخ)، فصار الكلام كأنه كُلَّهُ من كلام الفلاس، وليس ذلك بصحيح، فعبدُ الباقي هذا هو ابنُ قانع شيخُ المرزباني، ومَولِدُه بعد موت الفلاس بست عشرة سنة، فالصواب الفصلُ بينه وبين كلام الفَلّاس فصلا ظاهرا.

- ص٨٨: في حاشية حكاية الأصمعي وحماد بن سلمة ورواية قول الحطيئة: (إن بنـوا أحسنوا البنـا) يُضاف إلى المصادر التي ذكـر المحقق: شرح مـا يقع فيـه التصحيف لأبـي أحمد العسكـري (صـ:١٢١-١٢٢ طبعة مجمـع اللغة بدمشق)، وغريب الحديـث للخطابي (١: ٦٢ طبعة جامعة أم القـرى سنـة: ١٤٠٢)، ويحسُن التنبيه في الحاشيـة لأنها أُعيدت في ترجمـة الأصمعي في المختار (ص١٩٢)، وبيـت الحطيئة هذا كأنه فات صانع فهرس الشعر فإنه لم أجده فيه، فيُضاف إليه.

- صـ٨٨: (قـال عبد الله بـن جعفر لحماد بـن عبد الله قصيـدة يعاتب فيها صالـح بن عبد القدوس) كذا في المخطوط والمطبوع، ولم يستشكله المحقـق ولا علق فيه بشـيء، وهو مُشكل، فمن حماد بـن عبد الله هذا؟ ومـا أقحم ذِكرَه في ترجمة حماد بن سلمـة؟ فأخشى أن يكون غلطا من الناسخ صوابه: (لحماد بن سلمة قصيدة ..إلخ).

- ثم إن في هذا الموضع فِقرتين جعلهما المحقق فقرة واحدة، والذي ينبغي أن يكون قـول المتن: (فأجابه حمـاد بالقصيدة) نهايـة الفقرة الأولى، وقوله بعده: (وكان حماد صديقا للخليل) ابتداء فقرة برأسها.

- ص٨٨: (وله يقول أبو محمد اليزيدي لما رثى علماءُ البصرة وستذكر في أخبار اليزيـدي)، صوابه: (علماءَ). ثم إنه لا يظهـر أن المحقق اجْتَهَدَ في طِـلابِ قصيدة اليزيدي المذكـورة وهي مذكورة في غير موضع، ومن أتم ذلك ما في أخبـار النحويين البصريين للسيرافي[٨٤]، والمقصود هنا أول أبياتها:

يـا طـالـب الـنـحـو ألا فـابـكِـه بـعـد أبـــي عَـــمْـــرٍ وحَـــمّـــادِ

- ص٨٩: (عن محمد بن أحمد المقَدم) كذا في المخطوط أيضا، والصواب: (المُقَدَّمِـيّ)، وهـو القاضي أبو عبد الله محمد بن أحمـد المُقَدَّمِيّ مولى

ثقيف[٨٥]، وقد مضى ذكره في التعليق على ما في (ص٤٩) من المختار.

- صـ٨٩: (عثمان البـرّيّ)، ووردت مرتَـين، والصواب: (البُرِّيّ) بضم الباء[٨٦].
- ص٨٩: (بثلاثة ألف درهم)، صوابه: (آلافِ درهم).
- ص٩٠: (سمعت ثابتًا السُّنـاني)، وردت مرتين، والصواب: (البُنَانيّ)، بموحـدة مضمومـة بعدهـا نون غير مشـددة، وكذلك هـو في المخطوط مُجَوَّدَ الضبط، وهو أشْهَرُ من فَرَقِ الصُّبْح.
- صـ٩٠: (قـال: فحاجةٌ إليك ؟) كذا، ولا مَحَـلّ لعلامة الاستفهام هذه، فمحمد بن سليمان يُخبر حمّادًا أن له حاجة إليه أن يقبل منه المال.
- ص٩١: (إلى ابن حفص الفَلّاس)، صوابه: أبي حفص الفَلّاس، والخبر المنقول عن الفلاس هو في تاريخه فليوثق منه[٨٧].
- ص٩٢: (بكر بن عبد مناةِ)، صوابه: (مناةَ).
- صـ٩٢: (والأغلبُ عَلَـى أنه)، كذا، والصـواب: (والأغلـبُ عَلَيَّ) يعني المـبرَّد نفسَه، فهو يقول إنه متردد فيه، لكن الأغلب عليه أن يونس مولى لبني ليث.
- صـ٩٣: (عن أبي زكريا الغَلَّابـيّ)، الذي في المخطوط: (عن ابن زكريا الغَلَابِيّ)، وهو الصواب، فهو محمد بن زكريا، وكنيته أبو جعفر[٨٨]، وقد تقدم في الـكلام على ما في الصفحة ١٢ من المختار بيان أن (الغَلَابِي) بتخفيف اللام، وأن مَن ثَقَّلَ اللام فقد وهم.
- صـ٩٤: (فأقـول: أبي -رضي الله عنـك-) كذا، والـذي في المخطوط: (فأقول: أَيْ رضي الله عنك)، بـ(أَيْ) التي هي حرف نداء للقريب، ولا إشكال فيه.

- صـ٩٥: (عمر بـن شبة عن حيَّانِ بن هلال عن سَكَـنٍ البزاز قال بلغني عـن سلمـة قـال: جالست يونـس أربعين سنة فلـم أستطِع أن آخـذ عليـه كلمة) كذا فيه (حيَّـانِ بن هلال) بصرفـه، وهو جائز على أنـه فَعّال من الحَيْن، والذي في المخطـوط: (حيَّانَ) بالمنع من الصرف، وهـو الراجح[٨٩]، لكنّ في الاسم إشكالا أشدّ، فالذي يظهر أنه تصحيف صوابـه بالموحدة وبفتح الحاء: (حَبَّانَ بـنِ هلال) فهو المذكور في شيوخ عمر بن شبة[٩٠]، وفيه إشكال آخر وهو أن ابن أبي حاتم روى هذا الخبر في الجـرح والتعديل[٩١] من الطريق نفسها فقـال: «حدثنا عُمر بن شبة حدثنـا حَبّان حدثنا سكن البـزاز قال بلغني عن سلمـة بن علقمة قال: جالسـت يونس بن عبيد، فما أستطيـع أن آخذ عليه كلمة» فجعل الكلام في يونس بن عبيد لا يونس بن حبيب.

- ص٩٥-٩٦: (سأل رجل عن بني المُحَبِّلِ) و (فقيل له المُحَبِّل) كذا ضبطه المحقـق مُقلِّدًا ضبط زلهـايم محقق نور القبس، جعـلاه اسم فاعل من حَبَّلَ بالتثقيل، وليس ذلك بظاهر، ففَعّلَ بالتثقيل لا يكون إلا للتكثير، ولا معنـى له هنا، والصواب مـا في المخطوط، وهو (المُحْبِل) اسم فاعل من أَحْبَلَ، لأنهم يقولون أَحْبَلَ المرأة فقياسه مُحْبِل، كما قال النمر بن تولب:

فـأحْـبَـلَـهـا رجُـلٌ مُـحْـكَـمٌ فـجـاءت بـه رجـلا مُـحـكَـمـا

وهذه الصورة من المخطوط والضبط فيها بيّن:

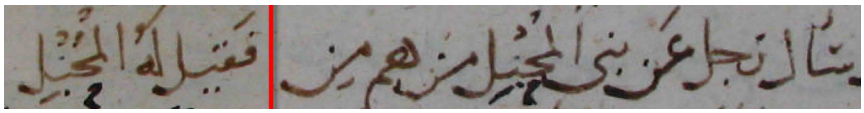

هـذا ومن سياق القصة يظهر أن هذا المُحْبِل هذا كالمجهول، ولكن كَتَب المحقـق في حاشيـة البيتـين المعزُوّيْن إليـه أنهما في (ديوانـه ٩٦٢) فينبغي تحريـر هذا العزو، والتصريـح باسم صاحب هذا الديوان الـذي عُزِيَ إليه البيتان!.

- ص٩٦: (أربعة ألف حرف)، صوابه: (آلاف).
- ص٩٧: (وضَرع إلى غير مُحبّ) لم يشكل المحقق الراء، وهي المخطوطة ساكنة، والصوابُ فتحها، فمصدر ضَرَع الضَّرَعُ بالتحريك[٩٢].
- ص٩٨: تداخلت كلمات الآية: ﴿فيهما فكِهَةٌ ونَخلٌ ورُمَّانٌ﴾ بسبب الطباعة.
- ص١٠١: (أُطلقتُ من رُبَقَة الأحزان) بضم الراء، صوابه: (رِبْقَة) بالكسر وهو الذي في المخطوط.
- ص١٠١: (تنفس صُعَدًا) بفتح العين، صوابه: (صُعُدًا) بضمها[٩٣]، وسيأتي مثله (ص٢١١).
- ص١٠٢: (طول السُّقام) بضم السين، صوابه: (السَّقَام) بفتحها.
- ص٢٢: (وَشَهقتْ) بكسر الهاء، صوابه: (وَشَهَقَتْ) بفتحها، فالفعل من بابَي نَفَعَ وضَرَب[٩٤].
- ص١٠٢ الحاشية (٥) قول رؤبة: (كالكرز المربوط بين الأوقاد) صوابه: (الأوتاد).
- ص١٠٣ قول رؤبة: (ساقَطَ عنه الريشُ بعد الإيراد) كذا، ورواية الديوان[٩٥]:

كالكُرَّزِ المشدود بين الأوتادْ

ساقَطَ (منْهُ الريشَ) بعد (الإبْرادْ)

لفحُ الصَّلا من وَغْرِ قَيْظٍ وَقّادْ

- والأمرُ في (منه) خفيف إذ لا يَتغير به المعنى، ورواية (ساقَطَ عنه) هي التي في مخطوط المختار.
- أما رفع الريش فخطأ، وإنما الصواب نصبُه لأنه مفعول: ساقَطَ، وتأخّرَ الفاعل (لفحُ الصَّلا) بعده.

- وأما (الإيراد) فهو -وإن كان في المخطوط- تصحيف، والصواب بالموحدة، والسياق يدل عليه[٩٦].

- ص١٠٣: بيت كعب بن زهير:

(فَأيقَنَ) مني وأبقى (الطرا دَ) بطنا خميصا وصلبا سمينا

كذا!، وقال المحقق في الحاشية (١): (ديوانه بشرح السكري ١-٢، وفي صدره: فأبقين مني) كذا، وصواب العزو في الحاشية أنه في (ص١٠٢)، ثم إن ما نقله المحقق عن الديوان هو عينُ ما في أصل المختار المخطوط وهو الصواب ليس غير، لأنه يَصِفُ عَيْرًا يَسوق أُتُنَه، ونصبُ الطراد غلط فهو فاعل أبقى، فالصواب:

فَأَبْقَيْنَ مِنهُ وأَبْقَى الطِّرَا دُ بَطْنًا خَمِيصًا وصُلْبًا سَمِينَا

- ص١٠٣: في قصة كتابِ رُؤْبَةَ إلى مَعْن كتب المحقق في الحاشية (٢): (لم ترد الأبيات في ديوانه، وهي عند ابن سيده في المخصص ٤: ١١١، منسوبة لابن الأعرابي، وفي الحاشية تعليق على البيت الأول نصه: «يريد كَرُمَ فشُكر تحقيقًا») وفي هذا أشياء:

- الأول العَزْوُ إلى طبعة دار إحياء التراث العربي من المُخَصّص على نقص جودتها، وترك طبعة بولاق المصرية الأولى[٩٧] مع جودتها إذا قُوِيسَت بها.

- الثاني قول المحقق إن الأبيات في المخصص (منسوبة لابن الأعرابي)، مع أن نَصّ ابنِ سِيدة: (وأنشد ابنُ الأعرابي)، ومَعلومٌ أن ابنَ الأعرابي -وإن كان يُعْزَى إليه شُعَيْرٌ قليل- فليس بموصوف بأنه شاعر ولا راجز، وإنشادُه في كتب اللغة إنما هو لشواهدَ اسْتَشْهَدَ بها من أشعار العرب، وهذا شديد الظهور، ثم إن ابن سِيدة بعد أن فرغ من إنشاد الأبيات قال: (قال: وإنما مدح بهذا الشعر مَعْنا) ..إلخ كلامه، فهو يقول إن ابن

الأعرابي قال إن رؤبة إنما مدح بها معنا. ثم إن ابن الأعرابي ولد سنة ١٥٠ وقتل معن سنة ١٥١ وقيل ١٥٢ وقيل ١٥٨!، فالأبيات لرؤبة بلا ريب.

- والثالث التصحيف في قراءة الحاشية، وإنما صواب قراءتها: (يريدُ كَرُم فَسَكَّنَ تخفيفا) وهذه صورتها:

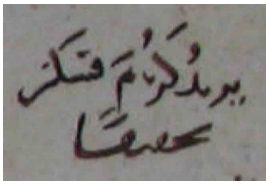

والمقصود قول رؤبة:

أبـــا نـــزار (كَـــــرْمَ) مـــا أتـيـتـا

أي سكّـن الـراء فقال: (كَـرْمَ) تخفيفا، وهذه مسألـة مشهورة في كتب النحـو، وممن نصّ عليهـا سيبويه في الكتاب، قـال[٩٨]: «هذا باب ما يسكن استخفافا وهو في الأصل متحرك»، وضَرَبَ أمثلَةً قال فيها: «وفي كَرُمَ الرجل: كَرْمَ»، وهو عَيْنُ ما قال رؤبة، فضبطُ الكاف في المتن بالضم غلط، مع مخالفته للمخطوط فهو فيه على الصواب.

- الرابع أنه كان يَحْسُن أن يُشار إلى ما في المخصص من شرح اختيار رؤبة العُدُول عن مخاطبة مَعن بكنيته وهي أبو الوليد إلى أبي نزار، وأن يُشار كذلك إلى أن الأبيات في المخصص أربعة، خلافا لما في آخر القصة في المختار، وأن يُنَبّه لاختلاف الرواية في بعض الألفاظ[٩٩].

- ص١٠٤: قول العَجّاج:

يـا دار سـلـمـى يـا اسـلـمـي ثـم اسـلـمـي

بِـسَـمْـسَـمٍ (أو) عَـــنْ يَمِـــينِ سَـمْـسَـمِ

(أو) تغيير من المحقق تقليدا لرواية الديوان، والذي في المخطوط:

بِسَمْسَمٍ (وَ) عَنْ يَمِينِ سَمْسَمِ

وهي رواية صحيحة، وقد ذكرها محقق الديوان في الحاشية، وقد رجع إليه المحقق!.

- ص١٠٤: (فقال يونس: نُخفيه من رؤبة؟! أخطأتْ استُه الحُفْرَة!)، وهذا تصحيف، والصواب: (فقال يونس -يُخفيه من رؤبة- : أخطأتْ استُه الحُفْرَة!)، فجُملَةُ يخفيه من رؤبة ليس من مقول يونس، بل هي جُملَة حاليّة من الراوي، يُخبرُ بها أن يونس قال هذا القول في الرد على رُؤبَة وتفنيد ما احتَجّ به وهو يُخفيه منه لئلا يَسْمَعه، والمُثبَت في النص لا معنى له.

- ص١٠٤-١٠٥: (قول جحدر) كذا، والبيت الثاني وحده في نسب عدنان وقحطان للمبرَّد[١٠٠] ونسبه إلى الخطيم اللص، وهو والبيت الثالث ونسبهما الغندجاني[١٠١] إلى الخطيم اللص أيضا، ونسبهما ابن الكلبي[١٠٢] إلى السَّمْهَريّ العُكْلي اللص، وأثبت المحقق عجز الثاني من الأبيات هكذا:

أو الخلعاء أو مِن زهير بني عَبْسِ

وهذا مكسور، وهذه صورة البيت من المخطوط:

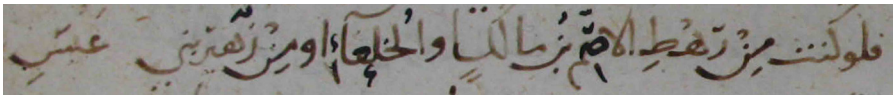

واختلاف المداد يشرح ما وقع، وهو أن الناسخ أولا نسخه على رواية قصر (الخُلَعَا) فكان هكذا:

أوِ الخُلَعَا أَوْ مِنْ زُهَيْرِ بَنِي عَبْسِ

وهو موزون لا إشكال فيه، فجاء الكاتب بالمداد الأسود فجَنْدَرَه بإمرار القلم على ما درس منه وضَبْطِه، فكأنه ضبطه على أشهر روايتيه، وهي بمد

(الخُلَعَاء) وحذف (منْ) هكذا:

أوِ الخُـلَـعَـاءِ أَوْ زُهَـيْرِ بَـنِـي عَـبْـسِ

ولكنه نسي حذف (مِنْ).

- ص١٠٥: (وألقى له لِبَدَ بغلته) صوابه: (لِبْدَ) وهو الذي في المخطوط.
- ص١٠٥: (فقام مُغْضِبًا) كذا والذي في المخطوط: (مُعْضِبًا)، ولعله تصحيف (مُغْضَبًا).
- ص١٠٥: (فسُؤتَه، وقال فآذَيْتَه وأبَّسْتَه! قال: هو مثل التهكُّم! فقلتُ: واللّه ما تمالكتُ) هكذا أُثْبِتَ، فصار كأنه كُلّه من كلام أبي عمرو بن العلاء، والصواب أن هذا مُدرَجٌ من كلام بعض الرواة لتفسير قول أبي عمرو: أَبّسْتَه، فينبغي أن تُصلَحَ علامات الترقيم فتكون: (وقال فآذَيْتَه وأبَّسْتَه! -قال: هو مثل التهكُّم- فقلتُ: واللّه ما تمالكتُ)، ولو أُوضِحَ في الحاشية لكان خيرا، ونص نور القبس هنا أجود وأوضح، ففيه: (فسُؤتَه، أو قال: فآذَيْتَه وأبسْتَه، قال: هو مثل التهكُّم! فقلتُ: واللّه ما تمالكتُ).
- ص١٠٦: (ويُرفَعُ بها العُسُّ) تصحيف، صوابه (ويُرقَعُ) بالقاف، وهو في المخطوط: (وَيُرعُ) بغير نقط، لكن السياق يدل عليه، ويشهد له ما في مخطوط نور القبس في الخبر نفسه، وهذه صورته:

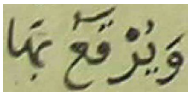

- ص١٠٦: (اللهم ارأب ثأينا) كذا، قلّدَ فيه المحققُ ما في نور القبس، والذي في مخطوط المختار: (اللهم ارأب ثَآنَا) وكلاهما صواب: الثَّأَى والثَّأْيُ.
- ص١٠٧: (شِعْبُ القدَح) بكسر الشين، صوابه: (شَعْبُ) بفتحها.

- صـ١٠٧ الحاشية (٢) قـال فيها المحقـق: (واسم الشاعـر الواقع بين القوسـين بياضـ في المخطوط) كذا، والحـق أن اسـم الشاعر ثابت في المخطوط، وهذه صورته:

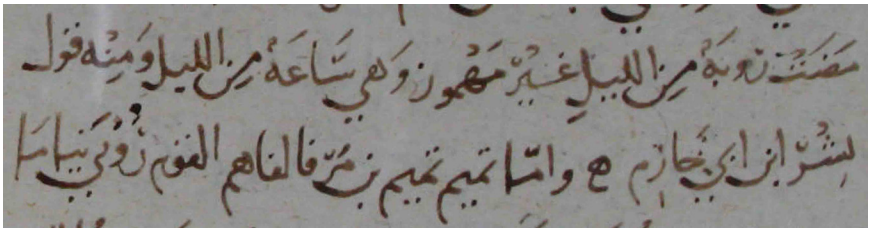

- صـ١٠٨: (قـال يزيد فقـال أبـي: [فاكتبه، فكتبتُـه] فلما رجعـتُ إلى سجستان) قولـه (فاكتبه) زادها المحقق من عنـده، وعلق في الحاشية (٣): (في الأصـل «فكتبته»، ولعل الصواب مـا أُثْبِتَ) وهذا مما يُتَعَجّبُ منه!، وإنما الصـواب إثبات النص كما في المخطوط، هكذا: (قال يزيد فقال أبي: فكتبتُه)، فهذا لا إشكال فيه، فيَزِيدُ يقول إن أباه أخبره أنه لما فَرَغَ الرجلُ من الإنشاد كَتَبَ الشعرَ عنه، فلما رجع إلى بلده وجده سبقه إليه، وهذا كلامٌ بيّنٌ لا يحتاج زَيْدًا، ولا معنى لأن يُقحَمَ فيه ما ليس منه.
- صـ١٠٩: (كأنها خِلْفَةٌ -والخِلْفَةُ واحدةُ المخاض، يدفعُ بعضُها بعضا-) كذا في المخطوط والمطبوع، والصواب: (خَلِفَة) بفتح الخاء وكسر اللام، ثـم إن جملـة: (يدفعُ بعضُها بعضـا) متعلقة بقوله: (امـرأة)، يصفها بكـثرة اللحم، وليست صفة للخَلِفَة، فالصـواب: (كأنها خَلِفَةٌ -والخَلِفَةُ واحدةُ المخاض- يدفعُ بعضُها بعضا).
- ص١٠٩: (طَلْبَتُكَ) كذا في المطبوع، ولم تُضبط في المخطوط، وقد تصح، غير أن الأجود أن تكون (طَلِبَتُكَ) بكسر اللام.
- صـ١١٠: (ولقـد أُهديـت الهُجَيميَّـةُ إلـى أبي جعفـر) كـذا، وصوابه: (التَّيْمِيَّةُ) وهذه صورة هذا الموضع في المخطوط:

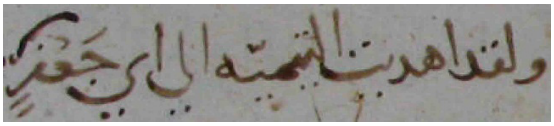

- ص١١١:

وَكُـلُّـهُ مِـن بَـعـدِ ذَاكَ (يَـنْـجَـعُ)

(يَنْجَعُ) تصحيف، صوابه: (يَيْجَعُ)، كما في المخطوط مُجَوَّدًا، وفي اللسان في الموضع الذي أشار إليه المحقق في الحاشية، واكتفى هنا بالإحالة على المصادر فلم يُسَمّ قائل الأبيات، وهو كما في المؤتلف واللسان في الموضعين اللذين أشار إليهما المحقق في الحاشية: جَوّاس بن نُعَيمٍ الهُجَيْميّ المعروف بابن أم نهار.

- ص١١١: (عبيد الله بن الحِسِنِ القاضي) من الطباعة، وصوابه: (الحَسَنِ).

- ص١١١: (فَحَاجَى أبو زيد) كذا والذي في المخطوط: (حاجى) وهو الذي في الخبر نفسه في مخطوط تاريخ القضاة لوكيع المحفوظ بمكتبة مكتبة طرخان والدة سلطان برقم: ٢٢٣ (ص١٦٩/ب):

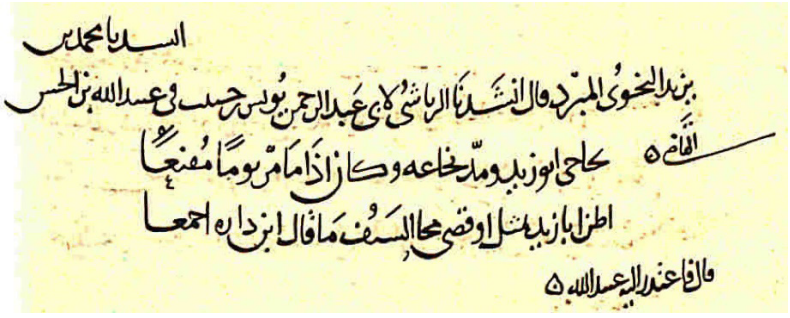

وأُرَى القراءة الصحيحة: (تَخَاجَا) من التخاجُؤ، وهو مَشيٌ فيه خيلاء وتَبَخْتُرٌ، ومِن معانيه التباطؤ في المشي[١٠٣]، ويشهد له أن البيتين سيردان في المختار مرة أخرى (ص٢٦٠) أي (ص١٥٠/ب) من المخطوط، وفيه:

(تخاجـى) بإعجام الخاء بوضوح، وصحّفه المحقـق ثَمّ فجعله: (تَحاجَى)، ولم يستفد منه، ولا ربط بين القصتين، ولا نبّه لتكرار الشعر على إجرِيّاهُ في إغفال ذلك.

هذا وقول المحقق في الحاشية (٣): (وعجز البيت الثاني عند العسكري، جمهرة الأمثـال ٢: ٢٨٨؛ والميداني مجمع الأمثال ٣: ٢٧٠ حيث ذهب مثلا) ليـس بجيّد، ففيه إيهام أن العجز ليونس، وهو إنما ضمّنه، والجادة أن يُقال مثلا: (والشطر الآخِـر صار كالمثل، وهو مُضَمّن من شِعر مشهور يُنسب إلى الكميت بن معروف الأسدي قال المرزباني: «وهو أولى بالصواب»، وإلى زُمَيل ابن أم دينار الفزاري، ونَسَبه أبو عبيدة بن المثنى وابن الأعرابي إلى الكميت بن ثعلبة الأسدي، انظر: معجـم الشعراء للمرزباني (ص: ٢٣٧-٢٣٨ طبعة عبد الستار فـرّاج)، والأغاني (٢١: ٢٤٥-٢٤٨ طبعة الهيئة المصرية العامة للكتـاب)، ولسـان العـرب (٥: ٣٨٦ طبعة بولاق)، وخزانـة الأدب ٧: ٥٢٣-٥٢٤) أو نحوه.

هـذا ويحسـنُ التعليق في الحاشيـة بالتنبيه للزيادة التـي أفادها وكيعٌ: «قال فاعتذر إليه عبيد الله».

- صـ١١٣: (أبـو الخليل أحمـدُ العروضيُّ) كذا، وهو خطـأ سببه سقوط حـرف، وصوابه: (أبـو الخليلِ [بـنِ] أحمدَ العروضـيّ) وهو واضح في المخطـوط والباء والنون فيه منقوطتان، لكن [بنِ] كُتبت مائلة فصارت كأنها خط على الورقة لا معنى له، وهذه صورة هذا الموضع:

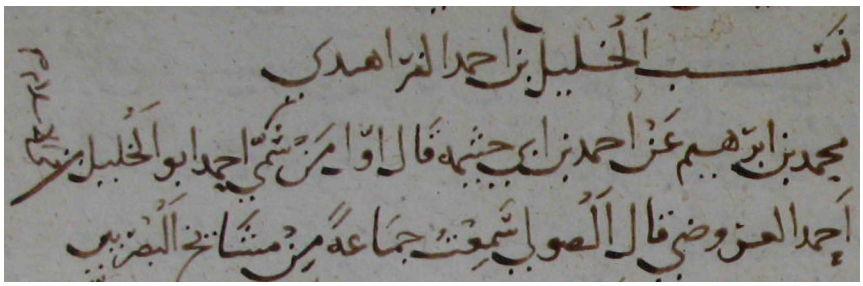

ولا أدَلّ على صحة هذا من التذكير بأن الخليل هو مخترع علم العروض، فلا معنى لوصفِ أبيه أحمد بالعروضيّ!.

- صـ١١٣: في المتن: (بإسناده إلى هشام ابن الكلبي قال: الخليل بن أحمد الفراهيدي من العتيك) كذا في المطبوع والمخطوط، قلتُ: وفيه نظر ظاهر، ولعله وهمَ قديم، كأن أصل الكلام: ([أُمُّ] الخليل بن أحمد الفراهيدي من العتيك)، فيوافق قول الأصمعي المتقدّم في أم الخليل، وسقطت منه (أُمُّ)، وذلك أَنّا وَجَدْنا ابنَ الكلبي يذكر الخليل في موضعه في الفراهيد في جمهرته منسوبا إليهم، ففي مخطوط مختصر الجمهرة للمبارك الغساني المحفوظ بمكتبة راغب باشا رقم: ٩٩٩ (ص١١٠/ب) ما نصه: «بنو شبابة كذلك: زيدٌ وعبدٌ، والفراهيدُ، فمن الفراهيد الحر ابن الحر كان فارسا، والخليل بن أحمد العروضي من الفراهيد».

وقول المحقق في الحاشية (٥): (الطبري، تاريخه ١١: ٦٦٧) فيه نظر، فالكلام المقصود الاستشهاد به هو في «المنتخب من كتاب ذيل المذيل» للطبري وليس نصًا من تاريخه.

- صـ١١٤: (الملوك يَقْصُدُونَه) صوابه (يَقْصِدُونَه) فالفعل من باب ضرب[١٠٤].

- صـ١١٥: (يقول: ما أحسن ما بآل الخليلِ بنِ أحمدَ يقول بحسب امرئ) كذا وصوابه: (ما أحسن ما قالَ الخليلُ بنُ أحمدَ) وهو الذي في المخطوط.

- صـ١١٦: (عن أبي داوود المُصَاحفي) كذا، والصواب: (عن أبي داوُدَ المَصَاحفي) بفتح الميم[١٠٥].

- صـ١١٧: (عن محمد بن يونس الكَريمي عن بدل بن المحبّرِ) فيه

تصحيفان:

- (الكَريمي) تصحيف، صوابه: (الكُدَيْمِي)، ضبطه الأمير[٦٠١] وغيرُه، وقد تكرر تصحيفه: ص٢٨٣، ٤٢٠.

- و(المحبّر) تصحيف أيضًا، صوابه فتح الباء: (المُحَبَّر)، ضبطه عبد الغني بن سعيد[٧٠١].

- ص١١٨: عند قول المتن: (وبَذّهم شرفا)، علق المحقق في الحاشية فيه: (هكذا في الأصل ولعل الصواب بَزّهم)، ولا حاجة إلى هذا التعليق، لأن بذّهم بالذال صحيحة من فصيح الكلام الذي لا إشكال فيه[١٠٨].

- ص١١٨: (أَمَيَلُ إلى مَن (فارقهم) وكَثُرَهم)، استشكل المحقق: (فارقهم)، فقال في الحاشية (٤): (هكذا في الأصل ولعل الصواب فاقهم)، ولا إشكال فيها، فمن كلام العرب: «فارَق الشيء مُفارقةً بايَنَه»[١٠٩]، فهو يقول إن عليا رضي الله عنه بايَن نظراءَه.

  (وكَثُرَهم) بضم الثاء خطأ طباعي، صوابه: (وكَثَرَهُم) بفتحها.

- ص١١٩: (فاقَ في ذلك) في المخطوط: (فاتَ في ذلك) وهما سيّان.

- ص١١٩: (أن ضَرَبَتْ به) في المخطوط: (أن ضَرَبَ به) وهما سيّان.

- ص١٢٠ قول أبي تمام:

  وغالت (حادِثاتُكَ كلَّ غَوْلِ)

  كذا برفع (حادِثاتُكَ) -خلافا للمخطوط- ونصب (كُلَّ) -وفاقا للمخطوط- والصواب العكس (حادِثاتِكَ كلُّ)، ونَصْبُ كل في المخطوط خطأ ظاهر. وفَتَحَ المحققُ غين (غَوْلِ) وهو تصحيف، صوابه ضمها: (غُوْلِ)، وضبط هذا العجز على الصواب في الديوان الذي رجع إليه المحققُ.

- ص١٢٠:

لم يدر ما (عَلِمَ الخَليلُ) فيقتدي

قوله: (عَلِمَ الخَليلُ) ضُبِطَ في المخطوط ضبطين: (عَلِمَ الخَليلُ) التي أثبتَ المحققُ، و(عِلْمُ الخَليلِ).

- ص١٢٠-١٢١: (فأطرق الخَليلُ يُفَكّرُ..قبُحَ به أن يُفَكّرَ..فجعل يُفَكّرُ طويلا) كذا ضبطه المحققُ، والذي في المخطوط في المواضع الثلاثة: (يُفْكِر) مُضارع أَفْكَرَ، وهو صواب لا ريب فيه[١١٠].

- ص١٢٢: (فجاءت بالمنجمين والمُعَزِّينَ) كذا في المطبوع ولا يظهر له معنى ولم يقف عنده المحقق!، وصوابه في المخطوط: (والمُعَزِّمينَ)، «والمُعَزِّم كمُحَدّث: الراقي بالعَزائِم»[١١١].

- ص١٢٣: (عن محمد بن يحيى الأدنيِّ) كذا والذي في المخطوط (الأدمي)، وهو موافق لما في الأوائل للعسكري الذي وثق المحقق الخبر منه في الحاشية.

- ص١٢٤: (ولا يحتمل الأمراء، دون الخلفاء، مِثلَه) هذه الفواصل تمزق النص ولا حاجة إليها.

- ص١٢٥: (يقرأ ﴿إن الله بريء من المشركين ورسولِه﴾ فقال) وكتب المحققُ في الحاشية (١): (سورة التوبة ١)، والصواب أن لو قال مثلا: (جادَّةُ القراءة ﴿أن الله بَرِيءٌ من المشركين ورسولُه﴾، سورة التوبة ٣).

- ص١٢٦: (وأبو محمد الزيدي) تحريف صوابه: (اليزيدي) وهو الإمام المُفتّنُ يحيى بن المبارك المعروف، وسيرد الخبر نفسُه ص٢٤٠ على الصواب، وتكرر تحريف اليزيدي إلى الزيدي في الكتاب ص١٤٥ أيضا، وجعل بذلك في فهرس الأعلام ص٤٢٠ عنوان لأبي محمد الزيدي،

فيُصلح ذلك في المواضع كلها ويُضاف إلى ذكر أبي محمد اليزيدي في الفهرس ٤٢٤ أنه مذكور أيضا ص: ١٢٦، ١٤٥.

- ص١٢٧: (فسمع دق الصِّفْر) بكسر الصاد، والصواب: (الصُّفْر) وهو النحاس.
- ص١٢٧: (سمع من دار دقٌّ دقٌّ) كذا، والذي في المخطوط الإسكان: (دقْ دقْ).
- ص١٢٩: (قال الأصمعي: سألتُ الخليل عن أصل «الرحيم» في كلام العرب، فقال: هو مأخوذ من قولهم: امرأة رحيمة الكلام، إذا كانت لينته، وكانت تقطع من آخر كلامها شيئا) كذا، وهو تصحيف لا ريب فيه، وإنما صوابه: (سألتُ الخليل عن أصل الترخيم..امرأة رخيمة الكلام)، ويقطع بصحة هذا قوله في شرح رخيمة الكلام: (وكانت تقطع من آخر كلامها شيئا)، وهذا هو الترخيم بعينه، كما يدل عليه الخبر الذي نقله ابن سِيدَة قال[١١٢]: (قال الأصمعي: أخذ عني الخليل معنى الترخيم، وذلك أنه لقيني فقال: ما تسمى العرب السهل من الكلام؟ فقلت له: العرب تقول جارية رخيمة، إذا كانت سهلة المنطق، فعمل باب الترخيم على هذا) انتهى منه، وهو وإن كان قَلَب فجعل الخليل مستفيدا من الأصمعي -خلافا لمتن المختار الذي جعل الأصمعي هو المستفيد من الخليل- إلا أن معنى الحديث واحد.
- ص١٢٩: (ولم يأت عن العرب ما أَشْبَهَ نَسَبُهُ جَمْعَه) وهذه صورته من المخطوط:

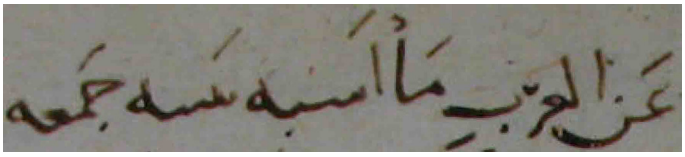

فهل يكون صوابه: (ولم يأت عن العرب ما أَشْبَهَ تَثْنِيَتَهُ جَمْعُه)؟

- ص١٢٩: (قال محمد بن أبي الأزهر حدثني سوار بن لُزَّةَ الكركي) كذا!، والصواب: (بُنْدَارُ بن لُرَّةَ الكَرَجِي)، وهو من أيمة اللغة المعروفين، ويُصحّف اسمه ونسبه كثيرا، وابن أبي الأزهر معروف بالرواية عنه[١١٣].

- ص١٣١ الحاشية (٣) قال المحقق: (وفوق كلمة «الغروب» في البيت الأول: «المغيب»، وفوقها في البيت الثاني: «جمع غرب وهو الدلو».) كذا وترك البيت الثالث، فيزاد على الحاشية: (وفوقها في البيت الثالث: «شجر»)، وهذه صورته:

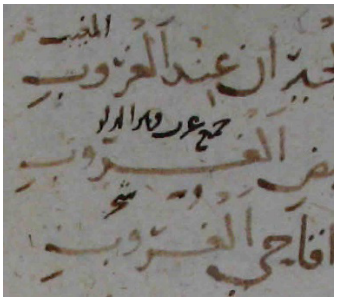

والأبيات من السريع كما قال المحقق، وقد حرّكَ الناسخُ قوافيَها بالكسر، فصار ضربها: (فاعِلاتن) فأفسد وزنها، وأحسن المحققُ بإسكانها فأصاب الصواب، وليته نبّه لهذا ليُستفاد[١١٤].

- ص١٣٢: (رجلا أَعْلَمُ مني) لعل صوابه (أَعْلَمَ).

- ص١٣٣ قول الخليل:

  وقد (يَزِيدُها) طول التجاريب

  صوابه: (يَزِيدُهُما) وهو الذي في المخطوط.

- ص١٣٣: (والتعويل على الحِسبان والهرم والنسيان عليها) كذا في المخطوط والمطبوع وليس له معنى ظاهر، وصوابه في ما أُرَى: (والتعويل

عِندَ الحِسبان والهرم والنسيان عليها)، والحِسْبان الظن.

- ص١٣٤ قول الناشئ:

وإن (شِـيـتَ) مـا بـين الـنـظـامـين في الـشـعـر

صوابه: (شَتَّ) وعلامة تشديد التاء واضحة في المخطوط، ولا معنى لـ(شِيتَ).

- ص١٣٦: (عن غَسّانِ بن المفضل) الجادة (غَسّانَ) بمنعه من الصرف[١١٥].

- ص١٣٧ قول القائل:

حـبـسُ مـا أقـل عـلـي (يَـسـيرُ)

صوابه: (يَسيرٌ) بالتنوين.

- ص١٣٧ قول القائل:

مـتـى (يُـشِـعْ يُـدني) إلـيـك ضَـرَرا

صوابه: (يُشَعْ يُدنِ) كما في المخطوط، ولعل (يَشِعْ) بفتح الياء أجود.

- ص١٣٧: (ما تقول في السماح؟) كذا وهو تقليد من المحقق لمحقق نور القبس، وهو تصحيف، صوابه: (السماع) وكذلك هو في المخطوط واضحًا بيّنًا، وهذه صورته:

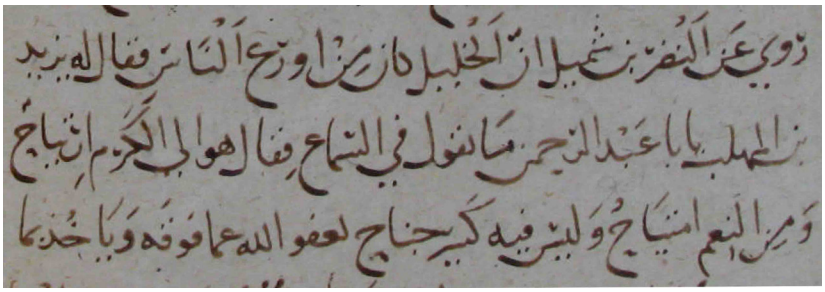

فبالمقايسة بين المكتوب نرى عين أورع مشبهة لعين السماع، وهما

مباينتان لحاء ارتياح وامتياح وجناح، ثم إن السياق الناصّ على ورع الخليل قاطع بأن المقصود هو السماع. ومحقق نور القبس مُصحِّف تصحيفا ظاهرا، فهذه صورة الخبر في أصله وفيها السماع واضحة لا لبس فيها:

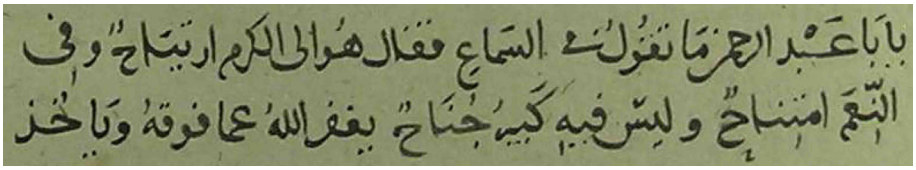
يا أبا عبد الرحمن ما تقول في السماع فقال هو الى الكرم ارتياح وفي النعم امتياح وليس فيه كبير جناح يغفر الله عما فوقه وياخذ

- ص١٣٩ قول الخليل:

مطايا يقربن الجديد من البلى ويدنين أشلاء الكريم من القبرِ

هكذا أثبته المحقق وخالف عادته في التنبيه لما في المخطوط من حواش، وكان حقه أن يثبت عجز البيت برواية: (أشلاء الكرام) فهو الذي في المخطوط، وكتب فوقه معلق مشيرا إلى الرواية الأخرى (أشلاء الكريم)، وكتب فوق أشلاء: (جمع شلو)، وهذه صورته:

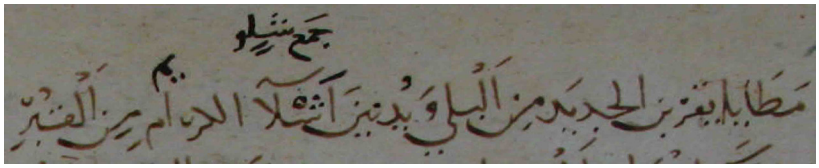
جمع شلو
مطايا يقربن الجديد من البلى ويدنين أشلاء الكرام من القبر

- ص١٣٩ قول الخليل:

(فإذا) افتقرتَ إلى الذخائر لم تجد ذخرا يكون كصالح الأعمال

صوابه: (وإذا افتقرتَ) بالواو كما في المخطوط.

- ص١٤٠ قول الخليل:

يا ليت شعري ما يراد بنا ولقل ما (تُغنِي) إذا ليتُ

الذي في المخطوط: (يُغْنِي) بالياء، وهو صواب لا حاجة إلى تغييره.

- ص١٤٠ قول مِسْعَر بن كِدام:

عش يا ابن آدمَ ما استطعـ ـتَ فلستَ من موتٍ (بآيلْ)

كذا في المخطوط والمطبوع وهو خطأ، والصواب الهمز: (بِآئِلْ)[١١٦].

- ص١٤١ قول الخليل:

ألا ينهاك شيبك عن صباكا (ويَـثْرُكُ) ما أضلكَ من هواكا

الذي في المخطوط: (وتَتْرُكُ) بالتاء، وهو صواب ظاهر.

- ص١٤١ قول الخليل:

وما بكثير ألف خل لعاقل (وكـانَ) عَـدُوا واحـدا لكثيرُ

كـذا أثبتـه المحقق وعلّـق عليه في الحاشيـة (٣) قائـلا: (في الحاشية «وليـس كثيرا»، وأول عجـز البيت في شعر الخليل: «وإن عـدوا») قلتُ: (وإنّ عَدُوًّا) هو الصواب بلا ريب، وهو الذي في المخطوط!، وهذه صورته:

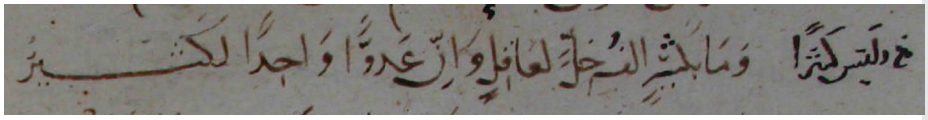

- ص١٤٣: (قيل: لتسْـع؟ قال: مُثَقَّبٌ في الجَزْع) كذا والذي في المخطوط: (يُثقَبُ فِيَّ الجَزْعُ) وهو الصواب ويجوز (يُثَقَّبُ فِيَّ).

- صـ١٤٣: (وثلج ماسَبْـذان) وهو غير مضبوط في المخطـوط، وصوابه: (ماسَبَذان) بفتح الباء[١١٧].

- صـ١٤٣: (عن إبراهيم بن حبيب بن بَسطامٍ) بفتح الباء في المخطوط، والصواب: (بِسْطام) بكسر الباء[١١٨].

- صـ١٤٣: (والفضـل بن المؤتمن العَتْكِـي) صوابه التحريـك: (العَتَكِي) منوب إلى العَتِيك من الأسْد.

- ص١٤٥ قول الخليل:

(أَلِحُسْنِ) منزلتي تؤخر حاجتي أم ليس عندك لي (لخير) مطمعُ

قولـه في الصـدر: (أَلِحُسْـنِ) كذا، قلّد فيـه المحقق ما في نـور القبس

وشعـر الخليل وغيرها، والذي في المخطوط: (ألخس) وهو صواب، وضبطه: (أَلخَسّ) ففي المحيط: «وَخَسَسْتُ نَصيبَه خَسًّا»[١١٩]، فلا يُعدل عن صواب ما في المخطوط لموافقة رواية أخرى.

وقوله في العَجُز: (لِخَيْرٍ) كذا وهو ظاهر حسن، لكن الذي في المخطوط (لجَبْرٍ) وهو أيضا حسـن مقبول، فالصـواب إثباته والتنبيـه في الحاشية للرواية الأخرى.

- صـ١٤٥: (الصـولي عن عبيد الله بـن محمد الزيدي عـن أبيه محمد ابـن أبي محمد عن أبـي محمد الزيدي) كذا في المطبوع والمخطوط وهو تحريـف، وصوابه في الموضعين: (اليَزِيدِي) تقـدم التنبيه له في التعليق على الصفحة: ١٢٦.
- صـ١٤٦: (أسمرُ؛ سمـرةٌ عربيةٌ) كـذا وليس في الشـكل في المخطوط، والجادة النصب (سُمرةً عربيةً).
- صـ١٤٦: (له جُمّةٌ كأنها جناحُ غُـداف ، قد أخضله السدى) كذا فصل المحقـق بين الكلام بهذه الفاصلة، فصار موهمًـا أن قوله: (قد أخضله السـدى) من نعـتِ الشاب، وليـس بصحيح، بل هي جمـة حالية وصف بها جناح الغُـداف، فمعنى الكلام أن جمته شديدة السواد كأن سوادها سـواد جناح غراب حالَ كـون هذا الجناح قد أخضلـه السدى، إذ ذلك أشد ما يكون سوادا.
- صـ١٤٦: (عن وميضٍ في زِبَرّجٍ) خطأ طباعي صوابه: (زِبْرِجٍ).
- صـ١٤٦: (أزعجني عن مَفَرّي تدابر العَشِـير) وصوابه: (أزعجني عن مَقَرّي تدابـر العَشِيرة)، وكذلك هو في المخطوط، وهاء (العشيرة) كاد يذهب بها رقم الورقة (٨٥) لكنها بقيت واضحة، وهذه صورة ذلك:

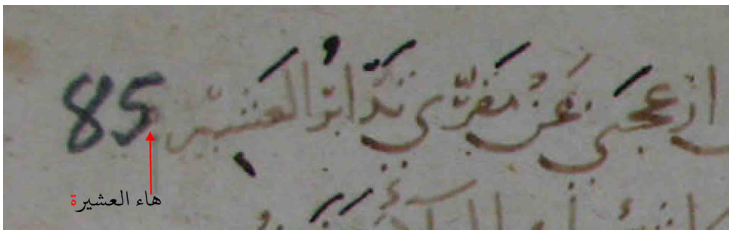

- ص١٤٦: (ومَعَصَ العِتْرِس) وكذا في المخطوط والجادة (مَعِصَ) بكسر العين.

- ص١٤٦: (والضَّبُوعُ في الحُتفِ) كذا، والذي في المخطوط (في الخُنُفِ) وهذه صورته:

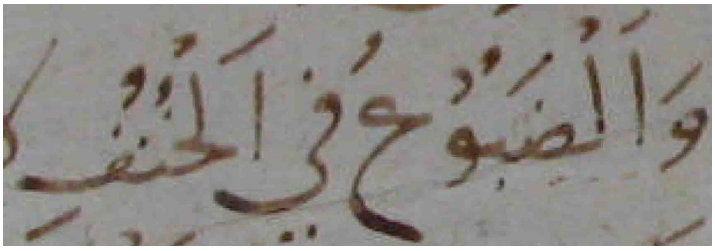

- صـ١٤٦: (فأشبروا نِضْوَ الحَدْبِ، وأَنْعِشُوا عثرة الوغب) صوابه (الجَدْب وانْعَشُوا) فالجدب بالجيم، وانعَشُوا أمر من «نَعَشَه اللَّه يَنْعَشُه نَعْشًا وأَنْعَشَه رَفَعَه»[١٢٠]، وهذه صورته من المخطوط:

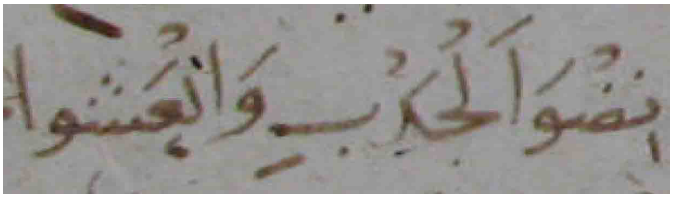

- وفي تفسير ألفاظ الخبر الذي جعله المحقق في حاشية الصفحة ١٤٧:
  - (مَعَصَ القَوِيُّ رِجْلُهُ) وهو تحريف صوابه: (الْتَوَى)[١٢١]، وهذه صورته من المخطوط:

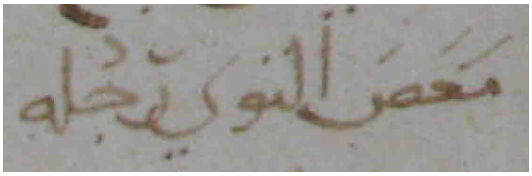

وفي الجملة في المخطوط إشكالان: ضبط (مَعَصَ) بالتحريك وصوابه كسر العين، وتذكير الرِّجْل والصواب التأنيث.

- (أَنعِشُوا ارفعوا) والذي في المخطوط: (اِنْعَشُوا)[١٢٢].

- ص١٤٧: (عن رجاء بن بسطام الفِرْدَوْسِي) قوله: (الفِرْدَوْسي) ليس بواضح في المخطوط، وينبغي أنَّ يكون تصحيفا صوابه: (القُرْدُوسِي) وهم بطن من الأزد.
- ص١٤٨: (فَرْهُودِ بن شبابة) صوابه: (فُرْهُودِ) بضم الفاء[١٢٣]، وسيتكرر ص١٤٩.
- ص١٤٨: (من مَذْحِج) بالتنوين وصوابه: (مَذْحِجَ) بالمنع من الصرف، إن شئت على إرادةً القبيلة، وإن شئت على أن أصل الاسم علم على امرأة أو على أكمة، فالمعرفة والتأنيث في كل ذلك.
- ص١٤٨: (وقمعتك هَنْأَةُ بجِلْدها) تصحيف، صوابه: (هُنَاءَةُ[١٢٤] بِجَلَدِها)، وأعاد تصحيف (هُنَاءَة) مرتين ص١٤٩.
- ص١٤٨: (وجعفتك جُعْفَى) تصحيف، صوابه: (جُعْفِيٌّ)[١٢٥]، وأعاده ص١٥٠.
- ص١٥١: (ثم أَسَدِ بني يشكر) صوابه: (ثم أَحَدُ بني يشكر) وهو الذي في المخطوط.
- ص١٥١: (إلا المَسْحَلانيّ) صوابه: (المُسْحُلانيّ) بضم الميم والحاء[١٢٦].

- صـ١٥٢: (فكيـف المجامعـةُ والمُباضعـةُ) صوابـه: (فكيـف بالمجامعةِ والمُباضعةِ) وهو الذي في المخطوط.

- ص١٥٢ قول الخليل:

فلم تقبل فخبتَ أبـا المعلى كخيبة طالب (الـطَّـرْفِ) العَقُوقِ

وهـو تصحيف، صوابه: (الطِّرِّف) بكسر الطاء، وهو الحِصانُ الكريم، تـكاءَدَه الـوزن أن يقول (الأبلـق العقوق) بلفظ المثـل، فاستراحَ إلـى ذِكرِهِ بمعناه.

- ص١٥٢: (إذا عَمَرَهُ عَقَرَ) كذا وإخالُ صوابه: (غَمَرَه).

- ص١٥٢: (وإذا أخرجه فَشَرَ) كذا وصوابه: (قَشَرَ) بالقاف[١٢٧].

- ص١٥٣: (أن تُدفعَ إليك) صوابه: (أن نَدْفَعَ) وهو الذي في المخطوط.

- صـ١٥٣: (حِذْقُ تَجَمُّشٍ وقِلَّةُ رِوَاتَـةٍ) ولم يُعلِّقْ عليه المحقق إلا بقوله في الحاشية (١): (وعند ابن طيفور، بلاغات ١٦٠: «وقلة رواية») قلتُ: هو محرف في المخطوط غيرُ ذي مَعنى ظاهر، ويوضح المُراد لفظ رواية أبي علي القالي[١٢٨]، ففيهـا: «أراك حاذقا بالتجميش قليلة الرواية للشعر»، فيظهر أن أصل ما في المخطوط: (حِذْقُ بتَجْميشٍ وقِلَّةُ رِوَايَةٍ).

- ص١٥٣: (فكيف يا متداهي) صوابه: (وكيف) وهو الذي في المخطوط.

- ص١٥٣: (أما ترى قول جرير) صوابه: (تَرْوِي) وهو الذي في المخطوط، كُتِبَتْ أول الأمر (ترى) ثم أضيفت الواو فوق الكلمة، وهذه صورة ذلك:

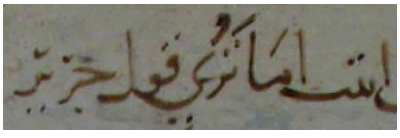

- ص١٥٤ قول خُفاف بن افعى العجلي:

في فتية (سَبْطِي) الأكف مَسامح

صوابه: (سَبِطي) وهو الذي في المخطوط مُجَوّدَ الضبط.

- ص١٥٤: (وقال أبو العلاء ثابت بن قطنة العِتْكِيُّ) كذا في المخطوط والمطبوع، والصواب: (ثابتُ قُطْنة العَتَكِيُّ) فالقطمة كما هو معروف من ترجمته قطنة جعلها في عينه وليست أمًّا ولا أبًا، والعَتَكِي نسبة إلى العَتِيك من الأسْد[١٢٩].
- ص١٥٥: (قال حَرْمِيُّ بن العلاء) صوابه: (حِرْمِيُّ) بالكسر، أو (حَرَمِيُّ) بالتحريك.
- ص١٥٦ قول السيد الحميري:

والتالِيَ الغَلَّابَ في (الإنجابِ)

كذا، وينبغي أن يكون صوابه: (الأنجابِ) بفتح الهمزة: جمع نَجِيب أي كريمٍ.

- ص١٥٧: (أشعر العلماء النُبَل) صوابه: (النَّبَل) بالتحريك[١٣٠].
- ص١٥٧ أبيات خلف الأحمر:
  - فيها:

وعَشْرَ دَجائجٍ (لَعَثَوا) بنعلِ

كذا، وصوابه: (بَعَثُوا) وهو الذي في المخطوط.

  - وفيها:

(وخمسٌ) من رديء المُقل خشلِ

وصوابه: (وخمسٍ) بالجر، معطوف على (بعثوا بنعلِ).

  - وفيها:

فإن (أهديتَ) ذاك لتحملوني

وصوابه: (أهديتُ) فهو يعني نفسه.

- وفيها:

ولـــكـــن الـــفَـــعـــال فـــعـــال (عُـــكـــلـــي)

وكذلك هـو في المخطوط، والصواب: (عُكلِ) فهو يريد القبيلة لا واحدا منها بعينه.

- ص١٥٧ قول الأصمعي:

أئن تغنيت للشَّرب الكرام ضحى يا قلب ويحك لا تذهب بك الحُرَقُ

عجـز هذا البيت مُضمّن، والسيـاق دالٌّ عليه، وكان حقُّ المحقق أن يبين ذلك في الحاشية[١٣١]، وأبعد المحقق فأحال في الحاشية على ربيع الزمخشري ومسالك العمري والقصـة في الأغانيّ[١٣٢] والعزو إليه أولى، وفيها فائدة أن الأبيات تروى لابن المنـذر العروضي وللأصمعي، وأعيدت القصة في المختار مرة أخرى (ص١٩٤) ولم ينبه المحقق لذلك.

- ص١٥٨ قول عبد الله بن أبي عيينة:

(أشارت) الفرسُ فيما قد مَضَى مثلا وكان للفرس في أيامها مَثَلُ

هكذا في المطبوع، وأمره في المخطوط غير واضح وهذه صورته:

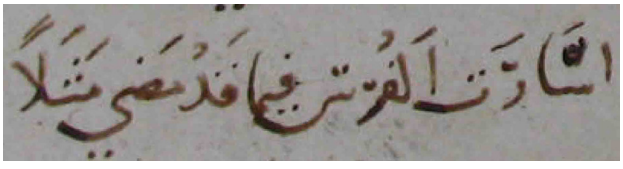

فقد يكون إعجاما للسين، وقد يكون تغييرا للإعجام إلى علامة الإهمال، وهـو الظاهـر عندي، إذ لا أرتـاب في أن الإعجام تصحيـف، وأن الصواب: (أَسَارَت) بالمهملة، سيّرَه وأسارَه واحد[١٣٣].

- ص١٥٨ قول الخليل:

رُزِقْـتُ جُـودًا ولم أُرزَقْ مُـرُوَّتَـهُ ومـا (المـروءة) إلا كـثرة المـال

الذي في المخطـوط: (المروة)، واختار المحقق المُرُوّة في الصدر والمُرُوءة في العَجُز، والمُرُوءَةُ والمُرُوَّةُ سِيّان.

- ص١٥٩ قول الخليل:

وهـذا المـال يُـرْزَقُـهُ رِجـالٌ (مَـنـادِيـلٌ إذا) اختُـبِرُوا فُسُـولُ

كذا، والذي في المخطوط: (مَناذِيلٌ قد)، وهذه صورته:

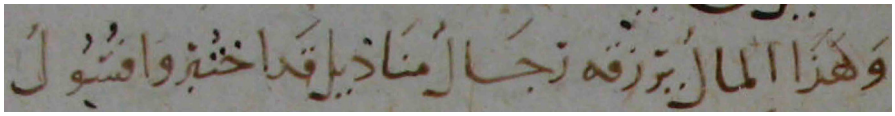

- ص١٥٩ في الأبيات التي أنشدها المبرَّد:

وما بلغت أيدي المنيلين بسطةً من (الطُّولِ) إلا بسطة الشكر أطولُ

كذا ضبطه المحقق، وليس على الطاء في المخطوط ضبط، ولعل الصواب: (الطَّوْل) بفتح الطاء، أي المَنّ والفضل.

- ص١٥٩ قول الخليل:

لا (يَـفْـهَـمُـونَ) مَـقَـالَـهـم ويَـــدِقُّ عـنـهـمْ مـا أَقُـــول

كذا في المخطـوط والمطبوع، وإخال الصواب: (يُفْهِمُـونَ) لتَتِمَّ المُقابلة، فيصير كأنه قال: أنا لا أفهم عنهم وهم لا يفهمون عني.

- ص١٥٩ قول الخليل:

صـاهَـرَ (حيتانَها الضِّبابُ) بها فـهـذه كَـنـة وذا خَـــتَنُ

كذا والذي في المخطوط العكسُ: (حيتانُها الضِّبابَ).

- صـ١٦٠: (اعترى الخليلُ بـنُ أحمدَ بعـد إحسانه في النحـو والعروض أن ادعـى العلم بالكلام) وهو الذي في المخطـوط أيضا، وكأن الصواب النصبُ على المفعولية: (اعترى الخليلَ بنَ أحمدَ).

- صـ١٦١: (فرماه بشرّه، وما غافَلَهُ بمـا هو راجع عليه) كذا في المطبوع،

وهـذا كلام مُشكل غامض المعنـى، ولم يعلق عليه المحقـق بشيء، وكان ينبغي له أن يتوقف عنده، وأن يذكر -على الأقل- أن الناسخ ضَبَّب على هذا الحرف لاستغلاقه، وهذه صورة ذلك:

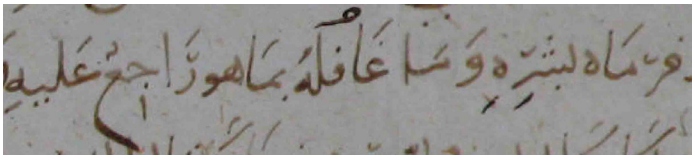

ولم يضِح لي شيء فيها، ولعل صواب العبارة: (وعامله).

- صـ١٦١: (ويَنْشَـطُ لسانُـه فيمـن ينظُـرُ فيها) كـذا في المطبـوع، وهو تصحيـف، صوابه: (ويَنْبَسِـطُ لسانُه)، وهو الـذي في المخطوط، وهذه صورته:

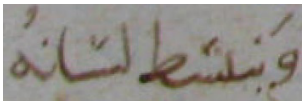

- صـ١٦١: (ومن يُعاينُها وينظُـرُ فيها) كذا في المطبـوع، وهو تصحيف، صوابه: (يُعانِيها)، وهو الذي في المخطوط جَلِيًّا، وهذه صورته:

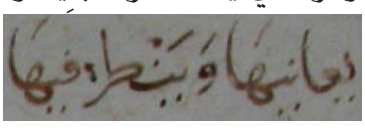

- ص١٦١: (وجعل ذلك نقصا فيه وإنما النقص على من رغب عنها وزهد فيهـا) كذا في المطبوع، فهذه ثلاثة ضمائر: (فيه، وعنها، وفيها) والذي كَتَـبَ الناسخُ في الأصل أول مـرة: (وجعل ذلك نقصا فيه وإنما النقص علـى من رغب عنـه وزهد فيه) فأصلحـه في الثاني والثالـث بعض من اطلع على المخطوط بمداد مخالف لمداد الأصل وجعله كما أثبته المحقق، وترك الأول فلم يصلحه، وهذه صورة الأصل:

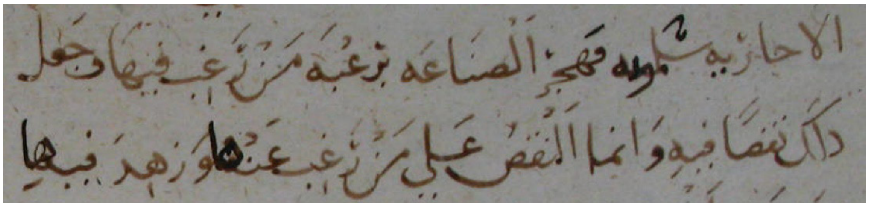

والظاهـر أنه كان ينبغـي أن يصلح الأول أيضـا فصوابه: (وجعل ذلك نقصـا فيهـا وإنما النقص على من رغب عنهـا وزهد فيهـا) والضمير في الثـلاث عائـد على الصناعـة، ليصح معنى الـكلام، فيكـون النص هكذا: (ويقـول: «مـا رأينا أحدا نظـر في كتاب إقليدس إلا جاريـة سلمويه»، فهجر الصناعـة برغبة من رغب فيها، وجعل ذلك نقصا فيها، وإنما النقص على من رغب عنها، وزهد فيها).

- ص١٦٢ الحاشية (٢) فيها ما أُدْرِجَ في المتن ماخوذا من طبقات الزُّبَيْدِي واختار المحقق جعله في الحاشية، وفيه تصحيفات هذا بيانها:
  - (وكان يونس يقول: الفِرْهَوْدِيُّ مثل فِرْدَوْس، وهو حي من الأزد) كذا في المطبوع، وقد يُفهم مثله من ضبط المخطوط، وفي مخطوط طبقات الزبيدي المحفوظ بمكتبة نور عثمانية ٣٣٩١: (الفُرْهُودِي مثل فُرْدُوسٍ) وهذه صورته (ص١٢/أ):

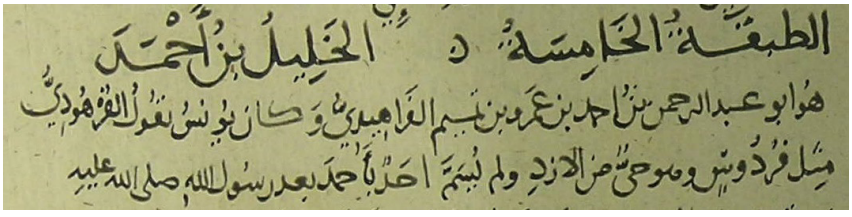

وكذلك أثبته محقق الطبقات، وهو صحيح إلا في (فُرْدُوسٍ) فإن صوابه: (قُرْدُوس) بالقـاف، والفاءُ تصحيف[١٣٤]، فالصـواب: (وكان يونس يقول: الفُرْهُوْدِيُّ مثل قُرْدُوس، وهو حي من الأزد)، ولعله مأخوذ أصلا من طبقات ابن سلّام[١٣٥].

- (إذ سمع حمامة من المُطَوِّقات) تصحيف، صوابه (المُطَوِّقات) بفتح الواو اسم مفعول.

- قول الخليل:

لا يكون السَّريُّ مثلَ (الدَّنيئي)

كذا، وصوابه: (الدَّنِيّ) مراعاة للتصريع، وهو الذي في المخطوط.

- قول الخليل:

ينظم الحجة الشتيتة في (السَكْـ ـك) من القول مثل عقد الهَدِيِّ

وهذا تحريف لا معنى له، والصواب: (السِّلْـ ـك) والسياق يوضحه جدًا، وهو الذي المراجع[١٣٦]، وفي الحاشية تعليق لم ينبه له المحقق نصه: (الهَدِيُّ: العروس).

- قول الخليل:

وترى اللحن بالحسيب أخي الهَيْـ ـئَةِ مثل (الصَّدَى) على المشرفي

كذا في المخطوط وتابَعَه المحقق، والصواب: (الصَّدَا) فالمقصود ليس صَدَى الصوت بل صَدَأ الحديد، ولكنه تَخَفف من الهمزة.

- قول الخليل:

فاطلب النحو للحجَاج وللشِّعْـ ـر مُقيمًا والمُسْنَد المَرْويِّ
(والخِطَابُ البَليغُ) عند حوار الْـ ـقَوْل يُزْهَى بمثله في النَّدِيِّ

كذا بالرفع، وصوابه: (والخِطَابِ البَليغِ) بالجر، فهو معطوف على الحِجَاجِ.

- ص١٦٣: (عبد الملك بن قُرَيب بن مُظَهِّر بالظاء معجمة)، صوابه: (مُظَهِّرٍ) بالتنوين.
- ص١٦٣: (قال أبو العيناء: حدثنا الأصمعي [قال أنا] أبو سعيدٍ عبد

الملـك)، هكـذا أضـاف المحقق مـا بين المعقوفتـين من عنـده، وقال في الحاشية (٢): (زِيادة يستقيم بها السياق)، والحق أن السياق غنيٌّ عن هـذه الزيادة، فالمرزبـاني هنا ينقل عن أبي العينـاء خبرًا حدّث به عن الأصمعـي فكَنَاه في أوله ثم سَمّاه ثـم رفع نسبه، واقتصر المرزباني على هذا منه لحاجته إليه، وحَذَفَ سائرَ الخَبَر لأنه لا تعلق له بما يريد[١٣٧]، وهذا ظاهر جلي، فالصواب حذف زيادة المحقق على المتن.

وقـد أعـاد المحقق هذا في ص١٦٤ أيضا، ففيها: (قـال أبو العيناءِ: قال الأصمعـي: [أنا] عبد الملك) كذا!، وقـال في الحاشية (١): (زِيادة يستقيم بها السياق)، والحال فيها كالحال في سابقتها.

- صـ١٦٤: (فقلتُ لزيد بن مرة الذارع) كذا في المخطوط والمطبوع، ولعل صوابه: (لِيَزِيدَ) فهو المعروف[١٣٨].
- صـ١٦٤: (إذ سقـط كساؤه فإذا أيـره (قَدٌ) أنعظ) مـا بين المعقوفتين أقحمـه المحقق من عنده، وقـال في الحاشية (٢): (زِيـادة يستقيم بها السيـاق)، والحقُّ أن السياق مُستغنٍ عنها، فـلا إشكال في إسقاطها، لا معنى ولا مبنى.
- صـ١٦٥: (واللّه مـا ملك أبـو الأصمعي قـطُّ إلا دابة في زيقَـةٍ) كذا في المطبـوع، ولم يفسره المحقق، وهو تصحيف، صوابه: (زِيقِه)، وهو الذي في المخطوط، «والزيق: ما أحاط بالعنق»[١٣٩]، ومعنى كلام أبي عبيدة أنه مـا ملك إلا دابة هي في ثيابـه، أي هو دابة، وكذلك حكى السيرافي[١٤٠]، وحِدّةُ لسانِ أبي عبيدة وسلاطته معلومة، غفر اللّه لنا وله.
- صـ١٦٥ في خبر الملط مـع أبي الأصمعي غَيّر المحقـق كلمتين رأى أنهما أولـى بالسياق، وكان حقه أن يدعهما على حالهما، فليس فيهما إشكال،

فقـد جاء في القصة: (فلمـا اجتمعوا للميعاد مضى بهم إلى مسجد بني أصمـعَ، وإذا شيخ متلفـف بكسائه في ناحية (المسجـد) فأجلسهم كأنه يريـد (إملاءً) ثـم قال للشيخ) وأصل الـكلام في المخطوط: (في ناحية المجلس فأجلسهم كأنه يريد إملاكًا) وهذا كلام ظاهر لا شائبة للغموض فيـه، فناحية المجلس المذكورة قد تكـون في مسجد بني أصمع وقد تكون قريبة منه، فمـا موجب تغيير اللفظ ؟!، وقوله: كأنه يريد إملاكًا واضح أيضـا، أي كأنـه جمعهم ليشهـدوا عقد نكاح، وربما عقـدت الأنكحة في المساجد، فما الداعي إلى تغيير لفظ المتن؟!.

- ص١٦٦ قول إسحاق الموصلي:

ومـا إن كـان يـدري مـا دَبِـيرٌ أبـوهُ إن سـألـتَ (ولا) قـبـيلُ

كـذا في المخطـوط والمطبوع، والجادة ما في الأغـاني: (وما قبيلٌ)[١٤١]، وسيُعاد ص٢٠١.

- ص١٦٦ قول إسحاق الموصلي:

وجـلـلـه عـطـاءُ (المِـلْـطِ) خِـزيـا تـزول الـراسـيـات ولا يـزولُ

وسيتكـرر صـ٢٠١ وصوابه: (عطـاءُ المِلَطُ) وكذلك هـو في المخطوط، فالملط[١٤٢] لقب عطاء، وقد سلف في ص١٦٥ قول أبي مِسحل:

أبـان المِـلْـطُ أمـرَ أبـيـك حتى أضـاء لكل ذي بَصَـر إضـايه

وفي نسخة الموشح للمرزباني النفيسة المحفوظة بمكتبة يني جامع برقم ١٠١٢ (ص١٧٦/ب):

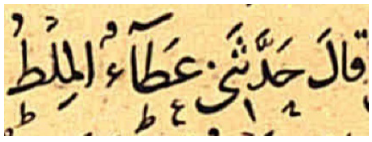

- ص١٦٦: (الصولي بإسناده عـن دِماذٍ عن أبي عبيدٍ) كذا في المخطوط

والمطبوع، ولا أرتاب في أنه خطأ صوابه: (أبي عبيدة) وهو مَعْمَر بن المثنى التيمي، فدِماذ مشهور بالرواية عن أبي عبيدة مكثر عنه، وكل موضع ذُكِرَ فيه في المختار فهو يروي فيه عن أبي عبيدة إلا موضعا واحدا ليس غير، والخبر منقول من رواية دماذ عن أبي عبيدة في المجموع اللفيف[١٤٣].

- ص١٦٦: (فأُقْعِدَ معهما عامر الجحدري) كذا، ولعل الصواب: (فأَقْعَدَ) أي الحجاج، وأما (عامر) فالظاهر أنه سهو وتحريف من الناسخ وأن الصواب: (عاصم)[١٤٤].

- ص١٦٧ قول الفرزدق:

وإلا رسومُ الدار (قُفْرًا) كأنها كتاب محاه الباهلي ابن أصمعا

- صوابه: (قَفْرًا) بفتح القاف.
- ص١٦٧: (قوموا خذوا أُعْطِيَتَكُمْ) كذا بضم الهمزة، وصوابه: (أَعْطِيَتَكُمْ) بفتحها[١٤٥].
- ص١٦٨: (فقالت غني: نحن أفضل، نحن أفضل، فرضَوا بأول من يطلع عليهم) بفتح الضاد، والصواب: (فَرَضُوا) بضمها، ومنه قول الله جلّ اسمه: (رَضُوا بأن يكونوا مع الخوالف)، وخالف المحقق عادته هنا فترك السياق على حاله، مع أنه ناقصٌ ظاهرُ الاضطراب، ولعله سقط منه شيء، وكان حقه أن يكون: (فقالت غني: نحن أفضل، [وقالت باهلة] نحن أفضل).
- ص١٦٨: (إلا بأسير ومالٍ معه لذلهم) كذا، وليس هذا عَيْنٌ ما في المخطوط، وهذه صورته:

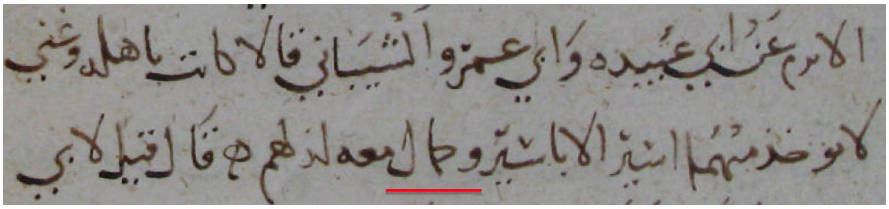

فأظـن أن صوابه: (وجِمَالٍ معه) فالرسم يحتملها، وتُوافِقُ قولَ الشعبي في نـور القبس[١٤٦]: «كانت العرب في الجاهلية إذا أسرت أسيرا فدته بأسير إلا أن يكون باهليًّا أو غَنَوِيًّا زادوا عليه قلوصين».

- صـ١٦٨: (قال: لا، دعوه يكون بينهم) صوابه: (يكون مِنْهُم) وهو الذي في المخطوط.
- ص١٦٨: (إذا قتل رجلا من أفياء العرب) صوابه: (أفناء العرب)[١٤٧].
- صـ١٦٨: (فذلك قول (الأشعث) بن قيس الكندي) كذا جعلها المحقق بين معقوفتين، وقال في الحاشية (٤): (في الأصل: «أشعب»، ولعل الصواب ما أثبت)، وهذه صورة الأصل:

فيها (الأشعث) واضحة.

- صـ١٦٩: (يقول: إن غسان بن باهلة غنيمة لمن أراد الغنيمة) كذا في المطبوع، وهو في المخطوط أيضا لكنه ضُبِّبَ عليه لاستغلاقه، وأعرَضَ المحقق عن ذلك فلم ينبه له، ولا توقف عند هذا السياق المُستَبْهِم، والمُثبَتُ تحريف لا خفاء به، وإنما الصواب: (يقول: إن غَنِيًّا وباهلةَ)، والعجب من المحقق يثبت في الحاشية رجوعه إلى المعاني الكبير لابن قتيبة ثم لا تظهر فائدة ذلك في تقويم النص!.

- صـ١٦٩: (من لَوْمهم وأنهم لا قدر لهم) بفتـح اللام، والصواب: (من لُوَمهـم) بضمها، واللُّومُ هو اللُّؤْم، وقد تقدم مثل هذا في التعليق على ما في ص٧٦ من المختار.

- ص١٦٩: (محمد بن يزيد النحوي، عن أبي قُلابة الجرمي قال: حججنا مع أبي جَزَاءٍ الباهلي) صوابه: (أبي قِلَابَة) بكسر القاف[١٤٨] وسيتكرر هذا الضبط (صـ: ٢١٧، ٢١٨، ٣٨١)، و (أبي جَزْءٍ الباهلي)، وهو كما في الكامـل للمـبرَّد: أبو جَزْء بن عمرو بـن سعيد بن سَلْم بـن قُتَيبة بن مسلـم الباهلي، الأمير ابن الأمراء، والقصـة في الكامل بسياق غير ما في المختار[١٤٩].

- صـ١٦٩: (لـو كان النبـي صلـى الله عليه وسلـم من باهلـة) الذي في المخطوط: (لو كان النبي صلى الله عليه من باهلة).

- ص١٦٩ في أوِل البيتين اللذين أنشدهما المبرَّد عن المازني:

(سـلِ) الله ذا المَـنّ مـن فضلـه ولا (تـسـألَـنّ) أبـا واثـلَـه

هكذا أثبته المحقق، والذي في المخطوط خطاب لأنثى، وهذه صورته:

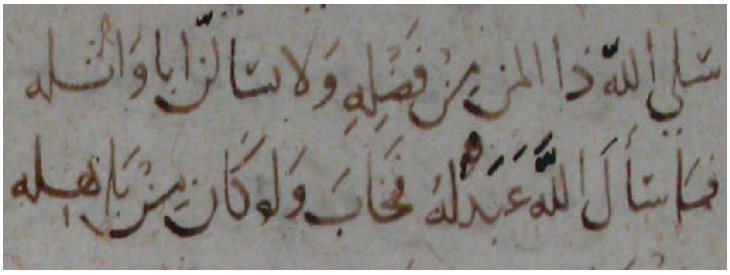

فيكون صوابه:

(سَـلِـي) الله ذا المَـنّ مـن فضلـه ولا (تـسـألِـنَّ) أبـا واثـلَـه

والذي أثبتـه المحقق موافق لما في الكامل المطبـوع، ولكن الصواب ترك المـتن علـى حاله مـا صحّ ذلـك، فأقل ما في ذلـك التنبيه لهـذه الرواية، إذ

لا يمتنع أن تظهر في بعض نسخ الكامل، أو تظهر قصة تنصرها، ويُنبّه للاختلاف بعدُ في الحاشية، لا أن يُغير المتن وفاقا لمطبوعة الكامل ثم يطوى خبر ما في المخطوط من غير تنبيه.

- ص١٧٠ البيت الذي أنشده المبرَّد: ولو قيل للكلب يا باهلي..إلخ، لم يعزُه المحقق في هذا الموضع وأحال على الكامل في الحاشية، وجعله غفلا في فهرس الشعر في آخر الكتاب (ص٤٣٤)، مع أن المبرد قال في الكامل: (وأنشدني رجل من عبد القيس)، قلتُ: وهذا الرجل هو أبو هِفّانَ المِهْزَمي، والشعر له يهجو به أبا عمرو قعنب بن المُحَرَّرِ بن قعنب الباهلي صاحب التاريخ[١٥٠] وفاتَ الدكتور الدالي عزوُه إليه في تحقيقه.
- ص١٧٠: (وينشج به) صوابه: (ويتمسَّح به) ومُحِيَ من الكلمة في المخطوط شيء، ولكن الضبط يدل على هذه القراءة، وهي التي في أصلها: كاملِ المبرَّد الذي أحال عليه المحقق.
- ص١٧١: (لقد فَقَأَ أعيُنَ الإسلام) صوابه: (لقد فَقَآ) أو (لقد فَقَأَا) على التثنية لا الإفراد.
- ص١٧٢: (وهي أم لَبَطَةَ ابنِه) صوابه: (لَبَطَةَ) بالتحريك[١٥١].
- ص١٧٢: (لأنَ أباها أعْيَنُ بنُ ضُبَيعةَ المجاشعيَّ) الجادة النصب: (أَعْيَنَ ابنَ ضبيعةَ) ولا ضبطَ في المخطوط.
- ص١٧٢: (وسمع الحسن الصوت فدعاه فسأله، فقال: وثب فلان على الأصمعي في شيء جَرَى فأسمعه وتناوله، وقال [الحَسَن]: يُوثَبُ على ضيفي) هكذا جعل المحقق علامات الترقيم، ثم أضاف ما بين المعقوفتين من عنده، وقال في الحاشية (٣): (زِيادة يستقيم بها السياق) كذا!، والسياق مستقيم لا حاجة بقارئه إلى هذه الزيادة، والآفَة فيه أن المحقق

ظـن أن (فأسمعـه وتناوله) مـن كلام الحاجب، وليس ذلك بصحيح، بـل ينتهـي كلام الحاجب عنـد قوله: (في شيء جرى) ثـم يبتدئ كلام الـراوي، والضمـير في (فأسمعـه وتناولـه) عائد على الحسـن، أي إنه أَسْمَـعَ حاجِبَه وتناوله أي بغليظ من القـول، فالصواب أن تُحذَفُ زيادة المحقـق، وأن يكون المتن هكذا: (وسَمِعَ الحَسَـنُ الصوتَ، فَدَعاه فسألَه، فقال: وَثَـبَ فُلان على الأصمعي في شيءٍ جَـرَى، فَأَسْمَعَهَ وتَنَاوَلَه وقال: يُوثَبُ على ضيفي).

- صـ١٧٢: (على بنتِ رسول الله صلى الله عليهمـا) الذي في المخطوط: (عليها).
- صـ١٧٣: (وكان الأصمعي يكره أن تفسر شيئا مـن القرآن بدايةً) هذه تصحيفات، والصواب موافقا الذي في المخطوط: (فكان الأصمعي يكره أن يُفَسِّرَ شيئا من القرآن برَأْيِه)[١٥٢].
- ص١٧٣: (ابن أبي داوود) تكررت مرتين، والصواب: (ابن أبي داود).
- صـ١٧٤: (وكل منهـم غلام لـه يَقْـرَأُ بأستاذيتـه) لعل صوابـه: (يُقِرُّ بأستاذيته).
- صـ١٧٥: (قال: سل الأصمعـي) صوابه: (بَل الأصمعـي) وهو الذي في المخطوط.
- ص١٧٥ البيت:

أو وَجْبَـة مِـن جَنَـاة أَشْكَلَـة إن لَم (يُـرِعْـها) بالقوس لم تُنَلِ

الصـواب: (يُرِغْها) مـن أراغ الشـيء إذا طلبه[١٥٣]، وتكـرر تصحيفه ص١٧٦، مع أنه في المخطوط واضح الضبط، وهذه صورته:

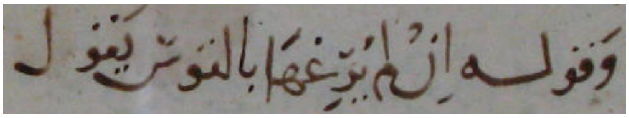

- ص١٧٥: (تَوَزَّرَهُ أمُّ ثلاثين) صوابه: (تُوزِرُهُ) أو (تُؤَزِرُهُ).
- صـ١٧٦: (أضيق مـن اللَّهبِ) صوابـه: (اللِّهْبِ) بكسر الـلام وإسكان الهاء[١٥٤].
- ص١٧٦: (والأشكل: السدر الحُبْلَى) تصحيف صوابه: (الجَبَلِيّ)[١٥٥].
- ص١٧٦: (وبإسناده إلى أبي الحسين بن بكر عن عمر بن بكر أبيه) كذا في المخطـوط والمطبوع، وصوابه في الموضعين: (بُكَيْر) بالتصغير، وعُمَرُ هذا عُرِفَ بأنه «صاحب الحسن بن سهل، وكان أخباريًّا راويًا نسابة، وله عمـل الفرّاء كتاب معاني القرآن»[١٥٦]، ووجـدتُّ ذِكرَ ابنين له، أحدهما اسمه أحمد[١٥٧]، وله ترجمة في الإنباه[١٥٨]، والثاني اسمه محمد ذُكِرَ في ترجمة أبيه في معجم الأدباء[١٥٩]، وفيها أنه أبو الحَسَن، والقصة نفسُها في التذكـرة الحمدونية[١٦٠] وفيها أنه أبـو الحسين، فلعله هو المذكور في سنـد القصـة في المختار، فإن كانَهُ فإن إحـدى الكنيتين مصحفة، واللّه أعلـم بحقيقة الحـال، وورد ذكر عمر بـن بكير أيضا صـ٣٣٣، فجعله المحقـق: (عمـر بن بكر عن الأصمعـي) مع أنه في المخطـوط (عُمَرُ بن بُكَيْر) وهذه صورته:

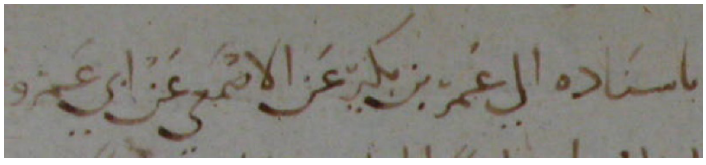

- صـ١٧٦: (وبالحضـرة جماعة من أهـل العلم فيهم: جريـر بن حازم، ومعمر بـن المثنـى، والأصمعي...فتكلم أبـو عبيدة والأصمعـي والهيثم

وجريـر) كـذا في المخطوط والمطبـوع، وأحسِب بعض النسـاخ غَلِط فيه فأسقـط اسمـا، وأن صوابه: ([وهب بن] جرير بن حـازم) فإن جرير ابـن حازم قديم المـوت[١٦١]، لم يدرك خلافة الرشيد بلـهَ المامون!، أما ابنُـه وهب فتوفي في خلافة المأمـون سنة ست أو سبـع ومئتين[١٦٢]، وقد قـال عمر بن بكير في الاعتراف بفضل الحسن بن سهل عليه: «خَلَعَ عَلَيّ فألحقنـي برؤساء أهل العلم: كأبي عبيدة، والأصمعي، ووهب بن جرير، وغيرهم»[١٦٣].

- ص١٧٧: (هؤلاء الجُلَّة) صوابه: (الجِلَّة) بكسر الجيم.
- ص١٧٨: (يا هذا، حسبك الساعة! والله أقتلكَ بعيني! يا غلام: (هات) خمسينَ ألفا) هكذا أثبتَ المحقق النص، وفيه مما ينتقد:
  - أن ما بين المعقوفتين أقحمه المحقق من عنده وقال في الحاشية (١): (زيادة يستقيم بها السياق) !، وهذا الإقحام لا داعي له، والسياق مستغن عنه، فالحَسَنُ بنُ سهل نَصَبَ (خمسين) بفعل أمرٍ أضْمَرَه، وهذا أسلوب فصيح مألوف جدًا، بل إن من العجب أنه سبق مثله في القصة نفسها فأمَرّه المحقق ولم يستشكله، وهو قول الحسن أيضا ص١٧٧: (يا غلام: الدفترَ الفلانيَّ)، فما الفرق بين الجُمْلَتَين؟!.
  - وأن المحقق لم يُصب أيضا في وضع علامات الترقيم، والصواب بعد حذْف الزيادة وتصحيح العلامات أن يكون النص هكذا: (يا هذا حَسْبُك، الساعةَ واللهِ أقتُلُكَ بعيني!، يا غلام: خمسينَ ألفا).
- ص١٧٩: (عن ثماني ألف مسألة) صوابه: (آلافٍ).
- ص١٧٩: (وقد جاءه [خلفٌ] الأحمر) زاد المحقق التصريح باسم خلف، وقال في الحاشية (٤): (زيادة للإيضاح)، وهو مذهب لبعض المحققين، ويخالِـفُ بَعضٌ، والأحسـنُ في مـا أُرَى أن لو كان جَعَل هـذه الزيادة في

الحاشية، فقال مكان الحاشية التي كتب: (هو خلف الأحمر)، والزيادة على النص تجد من ينتقدها، وأقل ما تُنتَقَدُ به عدمُ اطراد الأمر فيها، أما تنبيه القَرَأةِ في الحاشية فسالم من النقد لا يقدر أحد أن يطعُن في فاعله.

- ص١٧٩ قول ابن مُقْبل:

وقد تكونُ إذا نُجريكَ (تُعْنِينَا)

كذا، تبع فيه المحقق رواية الديوان، والذي في مخطوط المختار: (تُعَيِينَا)، وقد قال محققُ ديوان ابن مقبل: «جمهرة الأشعار ومنتهى الطلب: تعيينا».

- ص١٧٩ قول زُهير:

غصصْتَ (بِنَيْئِها) وبَشِمْتَ عنها

صوابه: (بِنِيْئِها) بكسر النون[١٦٤].

- ص١٨٠: (وإن اتَّجَرْتَ فيه أربحك) الذي في المخطوط: (وإن تَجَرْتَ فيه) وهو صواب لا حاجة إلى تغييره[١٦٥].

- ص١٨٢: (وحاملُ دُرّة) تصحيف، صوابه: (دِرّة) بكسر الدال[١٦٦]، ومنه دِرّةُ أمير المومنين عُمرَ رضي الله عنه.

- ص١٨٢: (بالعلم توصلنا وبالمُلَحِ اكْتَسَيْنا) تصحيف، صوابه: (اكْتَسَبْنا) بالباء الموحدة، وهو الذي في المخطوط[١٦٧].

- ص١٨٣: (فلان لا يَلِيقُ شيئا) صوابه: (يُلِيقُ) فهو مُصَرّحٌ أنه من الرباعي أَلَاقَ.

- ص١٨٣: (قد أفادني أمير المومنين من الآداب أكثر ما أفدته) خطأ واضح، صوابه: (مِمَّا).

- ص١٨٤: (إن السَّقَطَ يُحَدِّقُ الحَرَجة) تصحيف، صوابه: (السَّقْطَ يُحَرِّقُ)، فالسَّقْط بتثليث السين وإسكان القاف: ما سقط من الزندين من نار قبل استحكام وَرْيِها[١٦٨]، والحَرَجَة: مُجتَمَع شَجرٍ مُلتَفّ[١٦٩]، فهو يقول إن السِّقْطَ من النار على قِلّته وتفاهة شأنه قد تكون منه نار عظيمة تُحَرِّق الحَرَجَة الكثيرة الشجر، وهذا مشروح بغاية البيان في أمالي القالي وقد رجع إليه المحقق كما أثبت في الحاشية، ومع ذلك فلم يفد منه في تقويم النصّ!.

ومثله في الخبر نفسه قول المَرّار الفقعسي:

(رَفَعُوا معاوِنَ) فقده بفُلان

تصحيف، صوابه: (رَقَعُوا مَعَاوِزَ) ومعناه مشروح بما لا مزيد عليه في المصادر التي ذكر المحقق في الحاشية ثم لم ينتفع بها في ضبط النص![١٧٠].

- ص١٨٤: (فما كان بأسرع أن جيء به) كذا في المخطوط والمطبوع، ولعل الصواب: (فما كان بأسرع [مِنْ] أن جِيءَ به).

- ص١٨٥ بيت سعيد بن وهب:

بردَ الليلُ والنهارُ (أيا وَهْـ ـبُ) وهَبَّتْ عليكَ ريحٌ بَرُودُ

كذا أثبته المحقق، وأحال في الحاشية (١) على معجم الشعراء للمرزباني (ص٤٩٧) ولم يزد!، والصواب: (أبا وَهْب) بالباء الموحدة في (أبا) وبتنوين الباء الموحدة في (وهبٍ)، وكان يجمُلُ أن يُذكَر أن الشعر في معجم المرزباني الذي أحيل عليه معزوٌّ إلى أبي وهب يحيى بن محمد بن عمرو بن الوليد بن عقبة بن أبي معيط الأموي، وأن المرزباني ذكر أنه يُعزى إلى غيره، وأن يُستَنتَجَ من ذلك أن نسبته إلى أبي وهب الأموي هذا قد تكون أصحّ، لأن أبا الفرج المرواني نصّ في ترجمة سعيد بن وهب في أغانيّه[١٧١]

علـى أنه كان يكنى أبا عُثمان، هذا وطبعة المعجم التي أحِيلَ عليها هي طبعة كرنكو وكان الأولى أن يُعزَى إلى طبعة عبد الستار فرّاج[١٧٢] كما تقدم.

- ص١٨٥: (عشرة ألف درهم) صوابه: (آلافِ).
- صـ١٨٥: (أن يَعْـذُرَهُ عنده) بضم الـذال وهو خطأ، صوابـه: (يَعْذِرَهُ) فالفعل من باب ضرب[١٧٣].
- صـ١٨٧: (قـال لناب المُـكارِيِّ) كذا بتشديـد الياء وهو خطـأ، صوابه: (المُكَارِيْ)[١٧٤].
- صـ١٨٧: (فقال ناب بالفارسية: أي والله، لقد حملتُ عليه نَوَارًا كثيرا) كذا!، والصواب: (إِيْ) بكسر الهمزة، و (نَوَارَ) بالمنع من الصرف، فهو يعني النوار بنت أعين زوج الفرزدق.
- صـ١٨٧: (قال له أبو صفوان الأحوزي[١٧٥] أحد بني ضبة: يا ماص فِعْلِ أمه! أما وجدتَ شيئا تُضحِكُ به هؤلاء إلا نُسيَّاتُ بني تميم) فيه:
  - قوله: (فِعْل) بكسر الفاء تصحيف، والصواب: (يا ماصّ فَعْل أمه) بفتح الفاء، فإنه لم يُرِد عَمَلَ أمه، ولكنه أراد شيئا معلوما على وزن فَعْل بفتح الفاء فكَمَاهُ وكَنَى عنه[١٧٦].
  - والرفع في (إلا نسياتُ تميم) غلط، والصواب (نُسَيّاتِ) بنصبه.
- صـ١٨٨: (ولا يذكره [إلا] بالتزيُّد) ما بـين المعقوفتين زاده المحقق من عنـده، وقال في الحاشية (٣): (زيادة يستقيم بها النص)، وليس الأمر كمـا قال، فـإن هذه الزيادة أفسـدت النص، فقلبت معنـاه، وإنما يريد قائـل هـذا الكلام أن أبا عبيـدة وأبا زيد والأصمعي علـى بُعْدِ ما بينهم ونَيْـل كُلٍّ منهم من سِـواه إلا أنهم لم يزيدوا على ما ذكـر، فأما أبو زيد

فمقتصد في الذم، وأما الأصمعي فيقول عن أبي عبيدة: ابن الحائك، وأما أبو عبيدة فيقول عن الأصمعي إنه بخيل ضيق العطن، وهذا ونحوه هو غاية ما يكون منهم من القِرْفَةِ والثَّلْب، ولم يَبْلُغ ما بينهم أن يَرْمِيَ بعضُهم بعضا بالتزيد.

- صـ١٨٩: (ما ينفسح سؤال العربيات لنا إذا تزوجناهن كما ينفسح سؤال الإماء ؟) هكذا أضيفت علامة الاستفهام، والصواب حذفها، لأن الرشيد هنا يُخبر الأصمعي، وليس يسأله، فهو يقول له إن نساءَه الحرائر يُقلِلْنَ سؤالَه والتشهي عليه، ولسن كالإماء اللائي يكثرن التطلب، والشعر الذي نزع به الأصمعي بعدُ دالٌّ على هذا المعنى.

- ص١٩٠ بيت إسماعيل بن عمار:

تشعَبُ (التَّعْبَ) والجفانَ ولا تُعْـ ـطي من الحِذْقِ قدرها والصناعا

صوابه: (تَشعَبُ القَعْبَ) بالقاف، وهو الذي في المخطوط.

- ص١٩٠ في إنشاد الأصمعي بيت الحطيئة:

ودعوتني وزعمت أنـ ـنَك لا تني (في الضيف) تامُرْ

خطأ صوابه: (بِالضَّيْف تامُرٌ)، وكذلك هو في المخطوط.

- ص١٩١ بيت جرير:

رزقنا به الصيد (الغَزِير) ولم نكن كمن نبله محرومة وحبائله

وهو تصحيف صوابه: (الغَرِير) أي هجمنا على صيد غافل لم يُروّع، وكذلك هو في نسخة الموشح للمرزباني النفيسة المحفوظة بمكتبة يني جامع برقم ١٠١٢، وهذه صورة الموضع المقصود (ص٨٨/ب):

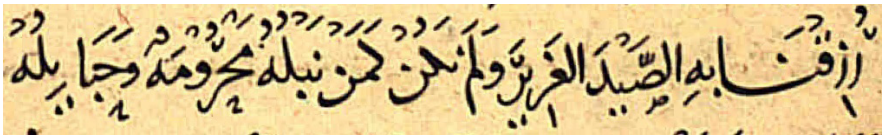

والخبر تامًا بسنده ولفظه رواه المرزباني في المُوَشّح، فكان العَزْوُ إليه أولى من الإحالة على المراجع التي أثبتَ المحقق في الحاشية.

- ص١٩١: (وقال لرسوله: لا يَعْذُرُهُ إلا عند علي) فيه علامة الترقيم وضبط (يَعْذُرُهُ) وصوابه: (وقال لرسوله لا يَعْذِرُهُ إلا عند علي)، وهو خبر عن سعيد أنه قال لرسوله: لا تَعْذِرْني إلا عند علي، وفعل عذر من باب ضرب[١٧٧]، كما تقدم في التعليق على ما في ص١٨٥.
- ص١٩٢: (لشَدّ ما نَفَسَتْ علي أمية) صوابه: (نَفِسَتْ)، فالفعل من باب تَعِبَ[١٧٨].
- ص١٩٤: (أشبه ما خلق الله بالسلا فلذلك تُشَبّهُ بها) صوابه: (بالسلا فلذلك يُشَبّهُ)، فالسَّلَى ياوِيٌّ مُذكر[١٧٩].
- ص١٩٤ قول الأصمعي:

أئن تغنيت للشَّرب الكرام ألا ... ردَّ الخليط جمال الحي فانفرقوا

وقيل أحسنت فاستدعاك ذاك إلى ... يا قلب ويحك لا تذهب بك الحُرَقُ

فيه أشياء:

- تقدمت القصة (ص١٥٧) باختلاف، ولم ينبه المحقق في الموضعين لورود القصة في موضع آخَر من الكتاب.
- وعَجُزا هذين البيت مُضمّنان، والسياق دالٌّ على ذلك، وقد تقدم الكلام في الآخِر منهما، أما الأول فالظاهر أنه تضمين شطر لقيس بن الخطيم الأوسي مع تغيير وزنه وقافيته، فإن قيسا يقول في فاويّته الشهيرة:

ردّ الخليطُ الجمالَ فانصَرفوا ... ماذا عليهم لو انهم وقفوا

فينبغي بيان ذلك في الحاشية.

- وأحال المحقق في الحاشية هنا على ربيع الزمخشري وقد تقدم في الموضع

الأول أن أحال عليه وعلى مسالك العمري، وأن القصة في الأغانيّ[١٨٠] والعزو إليه أولى، وأن فيها فائدة أن الأبيات تروى لابن المنذر العروضي وللأصمعي.

- في البيت الأخير:

فما بهذا تقوم النادبات ولا (تبكي) عليك إذا ما ضمك الخرق

في المخطوط: (يبكَي) مثل ما تقدم في (ص١٥٧).

- ص١٩٥ أبيات الكلابي:

فقالت: من ايّ الناس أنت ومن تكن فإنّك راعي (صَرْمةٍ) لا يزينها
فقلت لها: ليس الشّحوب على الفتى بعار ولا خير الرّجال سمينها
عليكِ براعي (ثُلَّةٍ) مُسْلَحِبّة يروح (عليها) محضها وحقينها
سمين الضّواحي لم تؤرّقه (ليلةٌ) (وَأُنْعِمَ؛) أبكارُ الهموم وعونها

فيها أشياء:

- (صَرْمَة) بفتح الصاد صوابه (صِرْمَة) بكسرها[١٨١].
- (ثُلَّةٍ) بضم الثاء صوابه: (ثَلَّةٍ) بفتحها[١٨٢].
- (عليها) كذا في المخطوط والمطبوع، وقد يصحّ على اجتراح ضرب من التأويل، ولعل الجادة: (عليهِ) أي على راعي الثَّلّة[١٨٣].
- (ليلةٌ) بالرفع الأحسن نصبه على الصواب: (ليلةً) ليكون لقوله بعده: (ورفع ليلة) معنى.
- (وَأُنْعِمَ؛) تصحيف، صوابه: (وَأَنْعَمَ) بفتح الهمزة والعين[١٨٤]، وتكرر في (ص١٩٥) مرتين، ولا يظهر معنى للفاصلة المنقوطة هنا.

- صـ١٩٦: (فحارَبَهُ ورأى دفترا) تصحيف، صوابـه: (فجازَ بِه) أي مر به، وكذلك هو المخطوط.
- ص١٩٦ السطر السادس: (وأُنْعِمَ؛) وفي السطر العاشر: (وأُنْعِمَ أي بولغ لـه في ذلك، كما جاء في الحديث: وإن أبا بكـر وعمر منهما وأُنْعِمَا) كل ذلك تصحيف، صوابه: (أَنْعَمَ) بفتح الهمزة والعين، كما تقدم آنفا.

وقولـه: (وإن أبـا بكر وعمر منهما) هكذا هـو في المخطوط، وهو خطأ، صوابـه: (منهـم)، لأن الضمير عائد على (أهل الدرجـات العلى) أو (أهل عليـين) حسـب اختلاف لفظ الروايـة[١٨٥]، وعزا المحقـق في الحاشية (٣) الحديثَ إلى النهاية لابن الأثير وعلى ما في ذلك فإنه لم يَستَفِدْ منه في تقويم النص وضبطِه شيئا، ولا أشار إلى مخالفته لما أَثْبَتَ!.

- صـ١٩٦: (دققـت الشيء دقا نَعْمًـا) تصحيف، صوابـه: (نِعِمّا) بكسر النـون والعين وتشديد الميـم، أو (نِعَمّا) بكسر النون وفتح العين وتشديد الميم[١٨٦].
- صـ١٩٤: قول أوس بن حجر:

وذاتِ هِـدم عـار نواشـرها (تُـصَـمِّـتُ) بـالماء تولبـا جَـدِعـا

تكرر مرتين هكذا: (تُصَمِّـتُ)، وهو تصحيف يُفسد الوزن، والصواب: (تُصْمِتُ).

- ص١٩٧ قول الأصمعـي: (لو نفخت في شَبُورِ يهودي)، وفي ص١٩٨: (في ألف شَبُورٍ)، والصواب في الموضعين: (شَبُّور) بتشديد الباء[١٨٧].
- ص١٩٨ قول الأصمعي: (أي لم يَحِلَّ من نفسه شيئا) صوابه: (يُحِلَّ).
- ص١٩٩ بيت الربيع بن زياد العبسي:

قد كن يخبأن الوجوه تسترا فالآن حين بدون للنظار

لم ينسبه المحقق، وجُعِلَ غُفْلا في فهرس الشعر (ص٤٤٦).

- ص١٩٩: (أما ترى الشيب قد بلَّغَ في لحيتك؟ قال المبرد: وحدثني بهذا الحديث التوزي وذكر أن ابن الأعرابي صحّف فيه فقال: «بَلَغَ» فكان ينضحك منه) وهذه تصحيفات، والصواب: (بَلَّعَ في لحيتك) بالعين المهملة وهو الذي في المخطوط مُجوَّد الضبط، وهذه صورته:

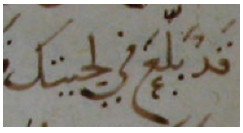

وهو كذلك في المصادر التي ذكرت القصة ومن أهمها شرح ما يقع فيه التصحيف لأبي أحمد العسكري[١٨٨]، وينبغي أن يُضاف إلى مصادر القصة في الحاشية لأهمية فحواه واتساعه في البيان، وهو كذلك أيضا في أخبار النحويين للسيرافي الذي عزا إليه المحقق في الحاشية، وهذه صورة الكلمة في أصله النفيس المحفوظ بمكتبة شهيد علي ذي الرقم ١٨٢٤ (ص٤٩):

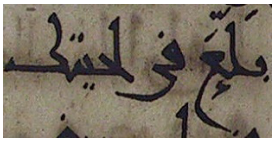

وأما بقية نص المختار فصوابه كما في المخطوط: (وذكر أن ابن الأعرابي صحّف فيه فقال: «بَلَغَ» فكان يُضْحَكُ منه)، وهذه صورته:

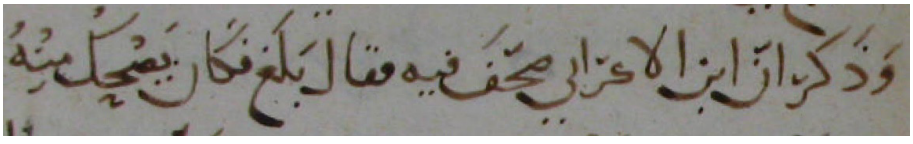

كذا فيه «بَلَغَ» بغير تشديد اللام، ولعل الصواب: «بَلَّغَ» بالتشديد، ليكون

التصحيـف موافقا لوزن الصواب المُصَحّف، ويدل عليه أيضا نقل أبي أحمد العسكـري[١٨٩] عـن جماعة مـن أهل اللغـة سمّاهم قولهم في نقـد قول ابن الأعرابـي: «فقـال كلهم: الصواب بلـع بالعين غير معجمـة أول ما يبدو، ولا نعرفـه بالغين إلا أن يكـون تكثيرا من المبالغة نقوله قياسـا لا سماعا»، فهذا يدل على أنهم يقولون: «بَلَّغَ».

- ص١٩٩ البيتان اللذان أولهما:

وقـد جعل الأعـداء ينتقصوننا (ويَطْمَعُ) فينا ألسن وعيون

لم ينسبهما المحقق، وأُغْفِلَت نسبتهما أيضا في فهرس الشعر (ص٤٧٦)، وهمـا لكُثَيِّر عزة في أكثر المصـادر، وفي بعضها للمجنـون، وكلها رجع إليها المحقـق وأثبتهـا في الحاشيـة!، وقولـه: (ويَطْمَـعُ) بالياء كـذا في مخطوط المختـار، ولـه وجه يصح بـه، غير أن الجـادة التـاء: (وتَطْمَـعُ) كما في كل المصـادر التي ذكر المحقق أنه ورد فيها، وكما في أهمها في هذا الموضع، وهو موشـح المرزباني، الذي لم يرجع إليـه المحقق أصلا، ففيه الخبر عينُه تامًا، وهذه صورة الكلمة من أصله النفيس المحفوظ بمكتبة يني جامع برقم ١٠١٢ (ص١١٣/أ):

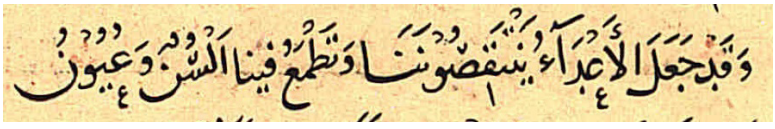

ومثله في نور القبس وهذه صورة أصله (ص١٨٨/ب):

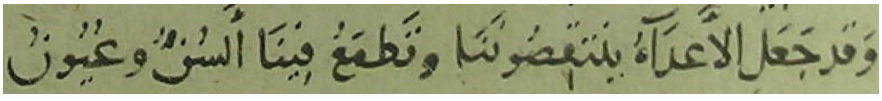

وتوثيـق المحقق مثـل هذه الأخبار التـي توارد على ذكرهـا الموشح ونور القبـس كان ينبغـي لـه أن يَبدَأ فيـه بذكرهمـا، لعُلْقَتِهما بمصنـف الأصل:

المرزباني، لا أن يؤخرا أو يُعرَض عنهما أصلا.

- ص٢٠٠ قول بشار:

(وحـــــوراءُ) المـدامـع مـن معـد كـأن حـديـثـهـا قـطـع الجـنـان
إذا قـامـت (لـسُـبـحـتـهـا) تـثـنـت كـأن عـظـامـهـا مـن خـيـزران

- (وحوراءُ) جادّته: (وحوراءِ) فالواو واو رب.
- (لسُبحتها) الذي في المخطوط يظهر أنه (لسَبحتها) بفتح السين، وقد روي (لصبحتها) ولكلٍّ معنًى صحيح[١٩٠].

- صـ٢٠٠: (الصولي عـن الرياشي عن أبيه قال) وعلـق عليه المحقق في الحاشية (١) فقال: (وفي الحاشية «محمد بن العباس» ولعله الصواب)، وما في المتن صواب لا غبار عليه، وما في الحاشية هو تنبيه وإيضاح لكون الرياشـي الذي يروي عنـه الصولي هو محمد بن العباس، لئلا يُظنّ أنه أبوه العباس بن الفرج الذي لم يدركه الصولي، ثم إن الذي في الحاشية: «محمد بن العباس بن الفرج» وقد حذف المحقق «بن الفرج» منه، وهذه صورته في المخطوط:

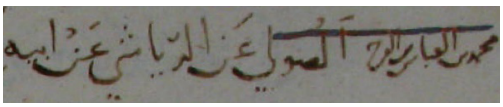

- صـ٢٠٠ قول الأصمعي: (يتعجبون مـن أبياتك في المشورة في قصيدتك الميميـة ومـن جودتها [في المشورة])، ما بين المعقوفتـين أُقحِمَ في المتن، قـال المحقق في لحاشية (٢): (وما بين المعقوفتين زيادة من الحاشية)، وليـس هذا بصواب، فإن هذه الزيادة ليسـت استدراكا على الناسخ ولا إضافـة ساقطة، ولكنه عبارة كتبها بعضُ مَن قرأ الكتاب تنبيها للفائدة مثل ما يكتبون (قف على كذا) للمعنى الذي يهتمون له ويرونه مستأهلا

للاستظهار والعناية، ليس غير، ويدل على هذا نوع الخط الذي كتبت به ولونـه، وانعدام وجود إشـارة إليه، فضلا عن ركاكة السياق إذا كُرر فيه ذِكرُ المشورة، وهذه صورة الأصل:

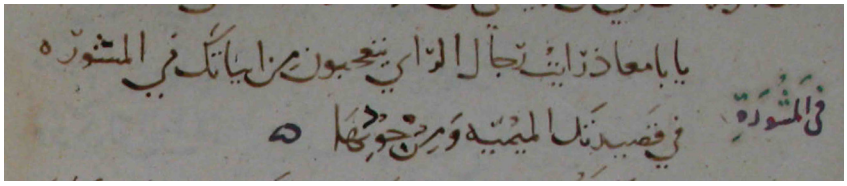

ويقطع بهذا أن كاتبه لما مَرَّ بقصة هجاء أبي نُواس للأصمعي عنون لها في الحاشية على النمط نفسه، وهذه صورة ذلك:

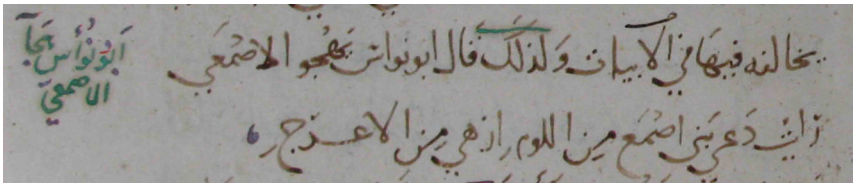

وهذا الأخير أعرض عنه المحقق ولم يشر إليه بشيء.

- ص٢٠٠ قول بشار:

ولا تجعل الشورى عليك غضاضة (مكانَ) الخوافي نافع للقوادم

صوابه: (مكانُ) بالرفع.

- صـ٢٠٠ قول بشـار: (ألم تعلـم أن المُشاوَر أو قـال المستشير) كذا اسم مفعـول، وهو خطأ يفسـد المعنى، صوابـه: (المُشاوِر) بكسـر الواو اسم فاعل، وهو الـذي في المخطوط، والسياق دالٌّ عليه صراحة، فإن المشاوِر هو المستشير عينُه.
- ص٢٠١: (وكان رَأْيُهُما الاعتزالُ) صوابه: (الاعتزالَ).
- ص٢٠١: (وكان الأصمعي يعادي قطربا لأشياءَ يخالفه فيها في الأبيات)

كـذا أثبت المحقق هذا الحرف ولم ينبـه لوجود تضبيب عليه في الأصل، وهو حقيق بذلك لاستغلاق معناه، وأُراه تصحيفا صوابه: (الإثبات) أي إثبـات الصفات، بمعنـى أن قطربا معتزلي يعطّـل الصفات والأصمعي سني يثبتها.

- ص٢٠١: (خمسة ألف درهم) صوابه: (آلاف).
- صـ٢٠٢: (ولا أرادت أنهـا لا تذكـره في كل وقـت) كـذا في المخطـوط والمطبـوع، وأظن الصواب حـذف (لا) فيكون النصـ: (ولا أرادت أنها تَذكُرُه في كل وقت)، وهو الذي يدل عليه السياق لمن تأمله.
- صـ٢٠٣: (لأن طلـوع الشمس وقتَ الغـارة، وغروبها وقـتَ الأضياف) صوابـه الرفـع فيهما (وقتُ) خـبرا لأن، أو خـبر المبتـدأ في الآخِر من الموضعين.
- ص٢٠٤: (كنا عند الأعمش، وعنده أبو عمرو ابن العلاء يُحَدّثُ الأعمشَ، عـن أبي وائل) كذا أثبته المحقق، وهو خطأ في الإعراب والترقيم، وإنما صوابـه: (كنا عند الأعمش وعنـده أبو عمرو بن العلاء، يُحَدّثُ الأعمشُ عـن أبي وائـل) فالأعمش هو المحـدّثُ عن أبي وائـل، وهذا الحديث في الصحيحين بهذا السند، والسياق دالٌّ على هذا المعنى.
- ص٢٠٤ قول عبد الله:

ألا (تَـــزَغِ) القـلـب عـن جهله ... وعـــن مـا تـؤنـب مـن أجـلـه
فـتـبـدل بـعـد الـصـبـا حكمة ... (ويَقْصُـرُ) ذو العذل عن عذله
وتـزجـر عـنـك سـفـاه الـصـبـا ... وتـقـطـع حبلك (عـن) حبله
وأمـسَـى على حـينِ بـان الشبابُ ... (كـمـا هـو إذ لم يـكـن يبله)
يـهـيـم (بـحِـمْـلٍ) ومـا إن يـرى ... لـه مـن سبيل إلـى (حِـمْـلِـه)

في هذه الأبيات أشياء:

- نسبة الشعر إلى عبد الله بن جعفر رضي الله عنهما غريبة جدًا، ولا ريب أنها باطلة، وأن الشعر لسبطه عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر كما نسبه إليه أبو الفرج الأموي في أغانيّه ومقاتله، ولكن الناسخ اختصر النسب جدًا.

- (ألا تَزَغ) كذا في المخطوط والمطبوع، وهو تصحيف ظاهر صوابه: (ألا تَزَعُ) أي تنهى وتكُفُّ، وهو الذي في مقاتل الطالبيين الذي ذكر المحقق في الحاشية، وحقه كان أن يَذْكُر الأغانيّ مكان المَقاتل فهو أولى بذلك والشعر فيه[١٩١].

- (ويَقْصُرُ ذو العذل) صوابه: (ويُقْصِر).

- (وتقطع حبلك عن حبله) كذا في المخطوط، ولعل الصواب: (مِن حبله).

- قوله: (كما هو إذ لم يكن يبله) هو هكذا في المخطوط والمطبوع، ولا ريب عندي أنه فاسد لفظا ومعنى، وأن صوابه: (كما هُوَ إذ كانَ لَمْ يُبْلِه)، ولعل ناسخه لم يفهمه فغيره، أو غيّره غيره، ومغيره على كل حال ضعيف في العربية فيما يظهر، ومعنى البيت أنه يقول إنه أمسى بعد أن بان شبابه كما كان حين شبابُه غَضٌّ لم يُبْلِه، ولعل قائلا يقول إن هذا تصرف في المتن وتغيير مخالف للأصل، فنعم هو كذلك، ولستُ أقطع بأنه ينبغي تغييره في المتن لكني أرى أن استشكاله والتنبيه له في الحاشية لا مندوحة عنه وهو من أقل ما يلزم المحقق، ومثله البيت الثامن ففيه إشكال وغموض لم يتّجه لي فيه شيء.

- قوله (يهيم بجِمْلٍ) و(إلى حِمله) تصحيفان ظاهران، والصواب: (جُمْلٍ) و(جُمْلِه)، أي امرأة اسمها جُمْل، وجيمُ الآخِرة منهما منقوطة في المخطوط.

- ص٢٠٤ قول أبي ماجد الكلابي:

يقولون لا (تَنْزَفْ) دُموعُك بالبكا

صوابه: (تَنْزِفْ دموعُك) إن جُعِلَ الفعلُ للدموع، أو (تُنْزِفْ دُموعَك) إن جعلت الدموع مفعولا[١٩٢]، وليس في المخطوط ما يقطع بأحد الضبطين.

- وقوله ص٢٠٤ أيضا:

وفي القلب منها حَسرة (ووُلُوعُ)

صوابه: (وَلُوعٌ) بفتح الواو مصدر ولع[١٩٣].

- وقوله ص٢٠٤ أيضا:

(تُساقِطُ) نفسي أنفسا كلفا بها

صوابه: (تَسَاقَطُ) بفتح التاء والفاء، وكذلك ضبط في المخطوط[١٩٤].

- ص٢٠٦: (وهو إذ ذاك مَغانٍ بأهله أي آهل) وهو تصحيف صوابه: (مَعَانٌ) وكذلك كان ناسخ المخطوط كتبه وضبط أول الأمر، ثم جاء من أعجم العين المهملة بمداد مخالف لمداد الأصل، وهذه صورة ذلك:

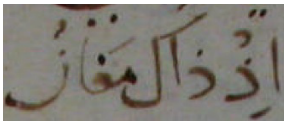

ومعنى مَعَان أي مَوطِنٌ عامرٌ[١٩٥]، وكذلك ورد هذا الحرف في أمالي القالي وأمالي المرتضى الطالبي، وقد أحال عليهما المحقق في الحاشية.

- ص٢٠٦: (بصوتٍ [نَدِيٍّ] حزين) هذا الحرف غيّره المحقق ولم يبين ذلك في الحاشية، والذي في المخطوط: (ندٍ) وكذلك هو في أمالي القالي وأمالي المرتضى العلوي، اللذين أحال عليهما المحقق في الحاشية، وهو صواب صحيح مليح[١٩٦].

- ص٢٠٦ قول الحادي:

وكاد من الوجد (المُبِزّ) يطيرُ

وهو تصحيف لا معنى له، صوابه: (المُبِرّ) من أَبَرَّه إذا قهره وغلبه[١٩٧]، وكذلك هو في المخطوط، وهذه صورته:

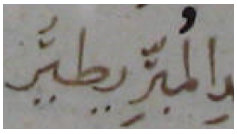

فالعلامة التي ظنها المحقق نقطة زاي هي علامة إهمال الراء، وهذه هي رواية أمالي القالي أيضا، وقد رجع إليها المحقق.

- وقوله ص٢٠٦ أيضا:

من الأرض (غُوْلٌ) نازحٌ ومَسِيرُ

كذا ولا مدخل للغُول هنا، وإنما صوابه: (غَوْلٌ) وهو الذي في المخطوط، وفي أمالي القالي وأمالي المرتضى الموسوي وحماسة البصري وكلها رجع إليها المحقق، و «الغَوْلُ: بُعْدُ المَفَازَة..وغَوْلُ الأرض: أن يسير فيها فلا تنقطع»[١٩٨].

- وقوله ص٢٠٦ أيضا:

أزيد اشتياقا (إنْ يَحِنُّ) بعيرُ

صوابه: (أنْ يَحِنَّ) وهو الذي في المخطوط وفي أمالي المرتضى الموسوي وحماسة البصري وقد رجع إليهما المحقق.

- ص٢٠٦ قول الأصمعي: (فسكتت عني الحمى) ليس في المخطوط نقط يقطع بهذا الحرف، وهو في أمالي القالي وأمالي المرتضى العلوي: (فسكنَت) بالنون، ومثله في حماسة ابن الشجري[١٩٩].

- ص٢٠٧ قول الأصمعي: (رأيتُ فتىً شابا من بني عامر) كذا، وهو تحريف، صوابه: (رأيتُ بِقُباءَ شابا) وكذلك هو في المخطوط، وهذه صورته:

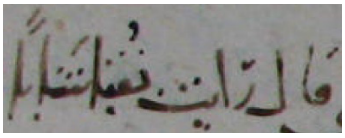

وكذلك وقع في أمالي المرتضى الطالبي، وقد رجع إليها المحقق كما قال في الحاشية.

- ص٢٠٧:

وأصـــــرفُ منـك (الـتّـقْـسَـن عـمـن أجـنّـتِ

ولا معنى له، وصوابه: (النَّفْسَ) وهو ظاهر، وهو الذي في أمالي المرتضى، وقد بيّن المحقق في الحاشية أنه رجع إليها.

- ص٢٠٧:

أبـت سـابـقـاتُ الحـب إلا مَـقَـرهـا إليكِ ومـا (تَـثْـنِـي) إذا مـا استقرت

الـذي في المخطـوط: (يثنى) ، وهو الذي في أمـالي المرتضى، وقد رجع إليها المحقق كما أخبر في الحاشية.

- ص٢٠٧:

ولـكـن حـالَ دونـكَ ذو (شَـنـاءٍ) أُسَـرُّ بـفـقـده ويَـهِـرُّ فـقـدي

(شَناءٍ) كذا أثبته المحقق تبعا للمخطوط، ولم يتوقف عنده ولا شرحه، وهو مُشكِل، ولعل أصله شذًى بالقصر فمدّه الشاعر ضرورة، ومد المقصور في الشعر جائز عند الكوفيين وبعض البصريين، والشذى: الأذى[٢٠٠]، وفي مطبوعة أمالي المرتضى: (ذو شذاة) وفسره محققها بالحِدّة، وهو كما قال، وقد اطلع عليه محقق المختار كما بيّن في الحاشية.

- ص٢٠٨:

(وأُقْـضِـيـكَـهُ) يـا ربِّ في وجـه صـيـفـتِـي

صوابه: (وأَقْضِيكَهُ) بفتح الهمزة.

- ص٢٠٨:

(لِـهَـنَّـكِ) في الـدنـيـا لـبـاقـيـة الـعـمـر

صوابه: (لَهِنَّكِ) بفتح اللام وكسر الهاء[٢٠١].

- ص٢٠٨:

فـيـا رب (فـاكْـفِـفْـهَـا) وإلا فـنـجِّـنـي

صوابه: (فاكْفُفْهَا) بضم الفاء الأولى، فالفعل من باب قتل[٢٠٢].

- ص٢٠٩ أبيات الأعرابية:

عن يسار الطريق دون المصلى جسد من شبابه قد (تَمَلّى)

عاجلته بيومه عطفة الدهـ ـر فكانت به من الأهل أولى

لعل الصواب: (تَمَلّا) أي من تملَّأ بالهمز، أي امتلأ شبابا، أما (تَمَلّى) التي من تركيب (ملو) فمعناها عكس المراد، يقال تملى شبابه أي استمتع به، وتملى عيشه أي أطال الله عمره[٢٠٣].

- ص٢٠٩: خبر الأصمعي مع العامري عزاه المحقق في الحاشية إلى أمالي أبي علي القالي، فكان حَقُّه أن يستفيد فيه من شرح البكري في لآليه، ففيه فوائد من شرح واستدراك وتنبيه مفيد، وأقل ما فيه لو رجع إليه أن يسْلَمَ له الخبر مما وقع فيه من التصحيف.

- قوله ص٢١٠:

وإن كـنـتَ لا (تـــزداد) إلا عـلـى عُـفْـر

صوابه: (تُزْدَارُ) من الزيارة، وكان كتب الناسخ في الأصل أول الأمر: (تـزداد) ثم أصلحها هو أو غيره فجعل الدال راء وأوضح علامة الإهمال عليها، وهو الصواب، ولا مدخل للزيادة هنا، وهو الموافق لرواية أبي علي القالي في الأمالي وهو كالمرزباني يرويانه عن شيخهما أبي بكر بن دريد.

- ص٢١٠: (فقال: الحبيب الغريب) صوابه: (القَرِيب)، ويدل عليه

السياق، فإنه سيقول له بعد هذا: (زادك الله قربا).

- ص٢١٠: (بقِراب خيمته) صوابه: (بقُراب) بضم القاف، كذلك ضبطه القالي[٢٠٤].

- ص٢١٠: (فألقى فيها تمرا وأفرغ عليه سمنًا، ولفته حتى التبك، ثم دَرّ، وقَرّبَهُ إليّ) كذا في المطبوع والمخطوط، وضبّب على (دَرَّ) في المخطوط، وهي حقيقة بذلك لغموضها، والظاهر أنه سقط من الكلام شيء، وذلك يَضِحُ من سياق أبي علي القالي في أماليّه، فإنه ساقه هكذا: (فألقى فيها تمرا وأفرغ عليه سمنًا، ثم لَفَتَه حتى الْتَبَكَ، ثم ذَرَّ عليه دَقِيقًا وقَرّبَهُ إليّ)[٢٠٥].

- ص: ٢١٠-٢١١:

فيا (كَبِدي تَحْمَى) عليها وإنها ... مخافة هيضات النوى لخفوق
أقام فريق من أناس يودهم ... بذات (السَّرَى) قلبي وبان فريق
بحاجة (مَخْزون) يظل وقلبه ... رهين ببيضات الحجال صديق
تحملن أن هبت لهن عشيةً ... جنوب وأن لاحت لهن بروق
كأن فضول الرقم حين جعلنها ... غُدَيًّا على أدم الجِمال (عُدُوقُ)
وفيهن من (نُخَب) النساء ربحلة ... تكاد على غر السحاب تروق

- (فيا كَبِدِي تَحْمَى عليها) في الأمالي: (فيا كَبِدًا يُحْمَى عليها) ولا ريب أنها أجود.

- (بذات السَّرَى) الذي في المخطوط: (الشَّرَى)، وفي الأمالي (الغَضَا).

- (بحاجة مخزون) تصحيف واضح، صوابه: (مَحْزون) بالحاء المهملة، وهو الذي في الأمالي.

- (على أدم الجِمال عُدُوقُ) الذي في الأمالي: (عُذُوقُ) وهو الصواب.

- (وفيهن من نُخَب النساء) تصحيف يفسد الوزن، وصوابه: (بُخْت) وهو الذي في الأمالي وأقرّه البكري في لآليه وشَرَحَه فقال: «البُخْتُ من أكرم الإبل وأعظمه أجسامًا فاستعاره للنساء»[٢٠٦].

- ص٢١١: (أدنى هذه المشافِر) بالفاء، وصوابه: (المَشَاقِر) بالقاف، كذلك رواه أبو علي في الأمالي عن ابن دريد، وفسره فقال[٢٠٧]:

قال لي أبو بكر بن دريد رحمه الله تعالى: المشاقر: منابت العرفج، وقال غيره: المشاقر: الرمال، وأحدها مشقر، وأنشدني لذى الرمة:

كأن عرى المرجان منها تعلقت على أم خشف من ظباء المشاقر

- ص٢١١: (تنفس صُعَدًا) بفتح العين، صوابه: (صُعُدًا) بضمها[٢٠٨]، ومضى مثله (ص١٠١).

- ص٢١١ البيتان:

سقى بلدا أمست سليمى (تَحِلُّهُ) من الغيث ما تَرْوَى به (وتَشِيمُ)
وإن لم أكن من ساكنيه فإنه (يَحِلُّ) به شَخْصٌ علَيّ كريمُ

- (تَحِلُّهُ) صوابه: (تَحُلُّهُ) بضم الحاء، وهو الذي في المخطوط، ومثله (يَحِلُّ) في البيت الثاني، صوابه: (يَحُلُّ) بضم الحاء.

- (وتَشِيمُ) كذا في المخطوط وإعجام الشين طارئ ليس من الناسخ الأول، وهو بمداد مخالف، وهذه صورته:

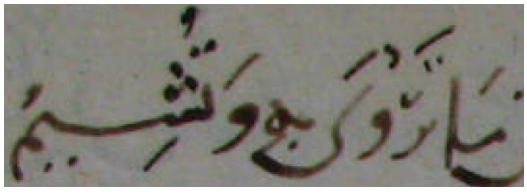

والظاهر أنه تصحيف، وأن الصواب: (وتُسِيمُ) بالسين المهملة، وهو الذي في أمالي القالي.

- ص٢١١: (ثم سكت سكتة كالمَرْمِيّ عليه) كذا في المخطوط والمطبوع، ولم يضِحْ لي معناه، ولم يشرحه المحقق، وأخاف أن يكون تحريفا، فالذي في أمالي القالي[٢٠٩]: «كالمُغْمَى عليه» وهو ظاهر.

- ص٢١٢ قول الأعرابي:

  إن (يَكْسِنِي) ربي قميصا وريطة

  صوابه: (يَكْسُنِي) بضم السين.

- ص٢١٣ خبر الأصمعي وأبي زيد الأنصاري في شان « شَتّانَ» فيه: (إن الأصمعي قال: لا يقال «شتان ما بينهما»، إنما يقال «شتان ما بِهِمَا».... فقال: كذب!، يُقال «شتان ما بهما» و «شتان ما بينهما») كذا في المخطوط والمطبوع في الموضعين: (شتان ما بهما) وهو تحريف لا شك فيه، وإنما الصواب فيهما: (شتان ما هُما)، وهذه مسألة مشهورة عن الأصمعي أنه لا يجيز إلا «شتان ما هما»، واستشهاده ببيت الأعشى قاطع بوقوع التحريف، ولم يتوقف المحقق عند هذا -على عادته- مع وضوحه في المراجع التي ذكر في حاشية القصة ولم يستفد منها في تقويم النص!.

- ص٢١٥:

  (لمْ يُسبَقِ اللهُ) على حِمارِ

  وهو تحريف، صوابه: (لَنْ يُسبَقَ اللهُ) وهو الذي في المخطوط مجوّد الضبط!، وهذه صورته:

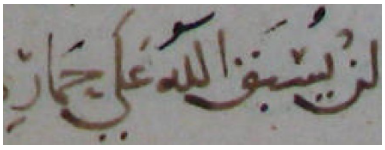

- ص٢١٥ جاء في متن القصة: (لأنه كأخٍ لأبي الأسود، قال وما قصة أخي أبي الأسود؟) والمقصود بأخ هنا أي صديق، واسمه[٢١٠] حوثرة بن سليم البكري، والأبيات بعده لأبي الأسود نفسه، فقولُ المحقق في الحاشية

(١): [الأبيات لأخي أبي الأسود الدؤلي] نَبْوَةٌ فَهم.

- ص٢١٥ قول أبي الأسود:

وإن (حُـــــرْتَ) عــن بــاب الـغـوايــة دلّـكـا

كـذا في المخطـوط والمطبوع، وكأنـه تصحيف، صوابه: (جُـرْتَ) بضم الجيم، وهو المثبت في الأغاني في الموضع الذي ذكره المحقق في الحاشية[٢١١]، ويمكن أن يكون (حِدْتَ) بكسر الحاء وإسكان الدال، أو (حِرْتَ) بكسر الحاء وإسكان الراء، والأول أجود وأسعد بالدليل.

- ص٢١٦ البيتان اللذان أولهما:

ولمــا أبَــــتْ إلا (اطِّــــراقًــــا) بـودهـا

اكتفى المحقق بذكر المصـادر التي ذكرًا فيها، من غير أن يعزوهما إلى قائـل، وأغفل نسبتهما في فهرس الشعر أيضا (صـ٤٧٩)، وهما لأبي حية النمـيري، كمـا في شعره وفي المصادر التـي رجع إليها المحقـق، و(اطِّراقًا) كـذا في المخطـوط والمطبوع، وفي عدد من المصادر، وهـو تصحيف، صوابه: (اطِّرافًـا) بالفاء، أبـت إلا اطّرافا بودها أي إلا استحـداث هَوًى طريف أي جديد، والاطِّراف افتعال منه[٢١٢].

- صـ٢١٧: ([حدثنـي أحمد بـن كامل القاضـي قال] قـال [أبي]: مات الأصمعي) هكذا أثبت المحقق النص، ثم قال في الحاشية (٥): (السند في المخطـوط: «قال ابـن دريد حدثني أحمد بن كامل قـال...»، وصحح في الحاشيـة ليكون: حدثني أحمد بن كامل القاضي قال». وكتب بعدها: صح.) وقال في الحاشية (٦) عن كلمة [أبي]: (ملحقة بين السطرين). وهـذا الذي فعلـه هنا أفسد النص، فأسقط منـه ذكر ابن دريد، وجعل المرزباني يروي عن أحمد بن كامل بلا واسطة، وجعله راويا عن أبيه وكل ذلك خطأ، وهذه صورة هذا الموضع من المخطوط:

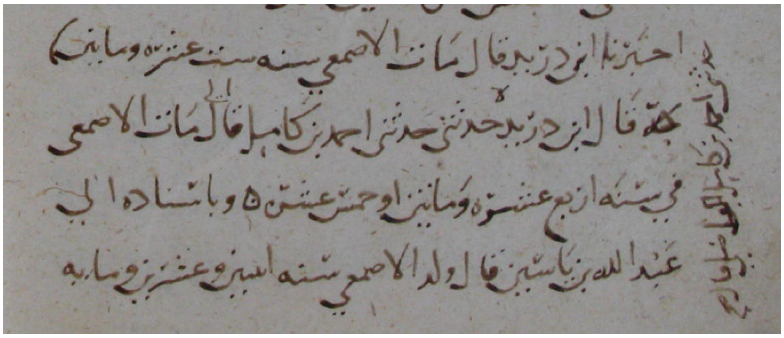

فالناسخ كتب أولا: (قال ابن دريد حدثني حدثني أحمد بن كامل قال مات الأصمعي) ثم ضرب على الجملة التي تحتها خط فكتب فوق (حدثني) الأولى: (لا) وفوق كلمة (قال) الثانية (إلى) وهذا نوع من الضرب معروف عند المحدثين والمشتغلين بالمخطوطات[٢١٣]، فهو يقول إن هاتين الكلمتين وما بينهما مضروب عليه، وأن الصواب ما كتبه في الحاشية وصَحّح عليه، فيصير المتن الصحيح هكذا: (قال ابن دريد حدثني أحمد بن كامل القاضي قال مات الأصمعي)، أما كلمة أبي التي أقحمها المحقق وذكر أنها ملحقة بين السطرين فلا وجود لها، وإنما هي كلمة (إلى) الدالة على الغاية في المضروب عليه.

- ص٢١٧: (فوقعتُ بين أبي العالية الحسين بن مالك الشامي وأبي قُلابة) (الحسين) في المخطوط والمطبوع، وهو تحريف صوابه: (الحَسَن)[٢١٤]، و (الشامي) كذا في المطبوع، وهو في المخطوط: (السامِيّ) بسين مهملة كأنه نسبة إلى بني سامة بن لؤي، والظاهر أن ما في المخطوط تصحيف، ففي ترجمته أنه مولى لبني العَمّ، ولا يستقيم أن يكون ساميًّا عَمّيًّا. و(أبو قُلابة) صوابه كسر القاف، وقد مضى القول فيه في الكلام على ما في المختار (ص١٦٩).
- ص٢١٨ أثبت المحقق أبيات أبي العالية في رثاء الأصمعي:

لهفي لفقد الأصمعي لقد مضَى حميدا له في كل صالحة قسم
تولى النهى إذ غاب عنا خياله وفارقنا لما مضَى الحلم والعلمُ
وقد كان نجما للمجالس بيننا فلما هوى من بيننا أفل النجم

ثم قال في الحاشية (٣):

قلتُ: وفي الحاشية -بخط الناسخ- بيتان آخران:

وما زال نجم العلم فينا حياته فلما انقضت أيامه أفل النجم
تقضت بشاشات المجالس بعده وودعنا إذا ودّع الأنس والعلمُ

كذا قال، والحق أن الناسخ ألصق البيتين بالبيتين الأخيرين وكتب أمام كل منهما حرف (ح) وأظنه أراد (خ) لكنه لم يعجمها، وهي علامة تدل على أنه مرويٌّ في نسخة أخرى بهذه الرواية، وقد يكون أراد بالحاء المهملة أن هاتين الروايتين كتبتا في حاشية الأصل، وكيف ما كان فَمَا المقصودُ منه إضافةُ بيتين على الثلاثة السالفة كما ذهب إليه وهم المحقق، بل هو تنبيه لوجود رواية أخرى للبيتين المثبتين في المتن، فالأبيات ثلاثة على كل حال لا خمسة، وهذه صورة هذا الموضع في المخطوط مع الإشارة إلى الحرفين المذكورين:

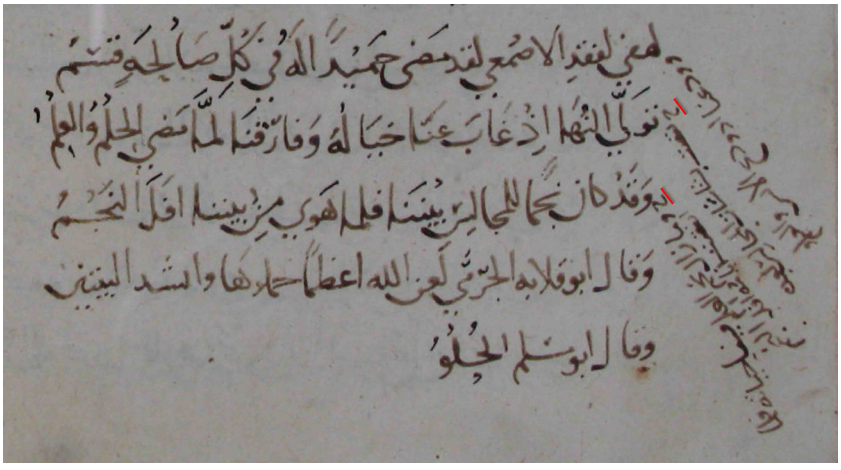

- ص٢١٨ قول أبي مسلم:

(يَجُورُ) صَوابَ معاني الكلامِ

كذا في المطبوع، والذي في المخطوط: (يَجُوبُ)، وهذه صورته:

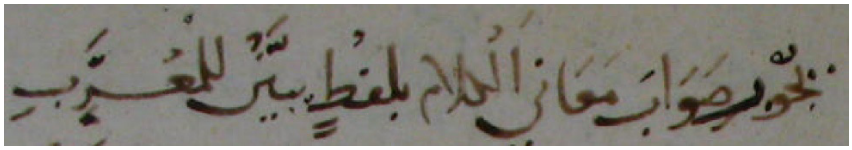

- ص٢١٩ قول مُزَرِّد:

رؤوسَ (نِفَادٍ) قُطِّعَت ما تَجَمَّعُ

كذا في المخطوط والمطبوع، وهو تصحيف، صوابه: (نِقَادٍ) بالقاف، كما في المصادر التي ذكر المحقق في الحاشية، وهي غنم صِغار.

- ص٢٢٠ قول هارون الرشيد:

لنجا بمهجته (طِمِرٌ) مُلجَمُ

صوابه: (طِمِرٌّ) بتشديد الراء، وهو الذي في المخطوط. وقوله:

(يرجو) اللحاق به العُقاب القشعَمُ

صواب، والأجود: (ترجو) بتانيث العُقاب، وقوله:

لم يدفع (الحِدْثانَ) عنه مُنَجِّمُ

صوابه: (الحَدَثَانَ) بالتحريك[٢١٥].

- ص٢٢١: (عَلَّةَ بن خالد) تصحيف وتحريف، صوابه: (عُلَة) بوزن كُرة[٢١٦]، وهو الذي في المخطوط، وهو ابن (جَلْدٍ)[٢١٧] وقد تحرف في المخطوط.

- ص٢٢٢ في الحاشية (٤) قال المحقق: [يقول ياقوت الحموي في معجم الأدباء ٣: ١٣٧٤ عند ترجمته لإبراهيم الزيادي «هو إبراهيم بن سفيان ابن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه، كان نحويًا لغويًا راوية، قرأ كتاب سيبويه على سيبويه، ولم يتمه»]، وكتب المحقق

هذا التعليق على سبيل الاستدراك على قول المبرِّد في متن المختار: (لم يقرأ أحد كتاب سيبويه على سيبويه، وإنما قرئ بعده على الأخفش)، وفي قول المحقق نظر:

- فقوله: [معجم الأدباء ٣: ١٣٧٤] غير صحيح، فهذا موضع ترجمة أبي الحسن الأخفش الأوسط، وصواب العزو: [معجم الأدباء ٣: ١٣٧٤].
- كون الزيادي قرأ الكتاب على سيبويه لا يصح، والقولُ به في معجم الأدباء لياقوت لا يعدو أن يكون وهمًا منه أو من بعض نساخ كتابه، وقد أبان هذا الدكتور سيف بن عبد الرحمن العريفي في بحثه: «الزيادي النحوي»[٢١٨].

- ص٢٢٢: (ونصر بن علي الجهضمي، [حَدَّثَنِي] نصر بن علي بن نصر) كذا أثبته المحقق وقال في الحاشية (٦): (في الأصل: «حد..»)، وهذا خطأ، وإنما الصواب: (ونَصرُ بنُ علي الجهضمي، جَدُّ نصر بن علي بن نصر)، وهو الذي في المخطوط.

- ص٢٢٣:

... فقال له سيبويه: أتُراني شككتُ في ذلك؟ قلتُ: أنا!

وحُكِيَ عن أبي زيد.. إلخ

كذا وقع فيه، فصارت جملة: (قلتُ: أنا!) جزءا من كلام سيبويه مع الأخفش، وذلك فاسد، وإنما هي ابتداء كلام للمرزباني المصنف، فالصواب أن يُنهى حديث سيبويه والأخفش عند قول سيبويه: (أتُراني شككتُ في ذلك؟) ثم تُفتَح فقرة مستقلة أولها: (قلتُ أنا: وحُكِيَ عن أبي زيد..).

- ص٢٢٤: (وتوعد سيبويه ولَدَغَه بأبيات) كذا في المطبوع تبعا لمطبوعة نور القبس، وهو صواب، والذي في المخطوط: (ولدعه) بلا ضبط، فأحسن من (لدغه) عندي: (لَذَعَه)[٢١٩].

- صـ٢٢٥: وثّـق المحقق خبر سيبويـه مع بشار مـن نور القبـس، وهو في الموشح، فكان توثيقه منه أولى. هذا وفيه قول بشار:

(أسبْوَيْه)–يا ابن الفارسية–ما الذي تحدثت من شتمي وما كنت (تَنبُذُ)
(أَطَلْتَ تُغَنّي) سادرا بمساءَتي وأمُّك بالمِصْرين تعطي وتأخذُ

- (أسِبْوَيْه) قلّدَ المحققُ فيه اجتهادَ الطاهر ابن عاشور في تعليقه على الديوان، وأولى منه: (أَسِيبُوهْ) فهو الذي في نسخة الموشح النفيسة المحفوظة بمكتبة يني جامع برقم ١٠١٢.
- و(تَنبُذُ) بضم الباء صوابه: (تَنْبِذُ) بكسرها.
- (أَطَلْتَ) صوابه: (أَظلْتَ).
- (تُغَنّي) صوابه: (تَغَنَّى) وهو الذي في المخطوط موافقا لما في الموشح.

وهذه صورة البيتين في نسخة الموشح المذكور (ص١٨٠/ب):

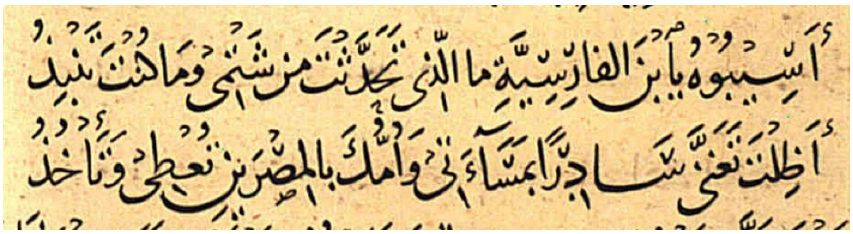

- صـ٢٢٥: (قال أبو مُحْكَم) كذا في المخطوط والمطبوع، ولا ريب أن ما في نسخة الموشح المذكورة آنفًا أصحّ منه، ففيها: (أبو مُحَلّم) وهذه صورته:

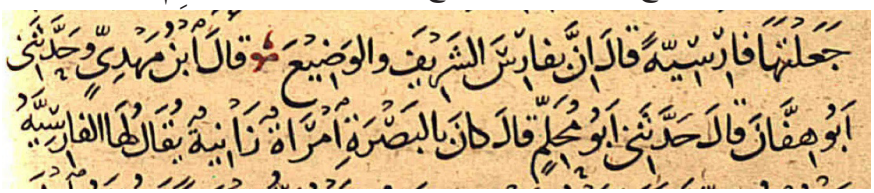

- ص٢٢٦: (ووفدت عليك من كل صِقْعٍ) صوابه: (صُقْعٍ) بالضم[٢٢٠].
- ص٢٢٦: (وقد قَنَعَ بهم أهل المصرين) صوابه: (قَنِعَ) بكسر النون[٢٢١].
- ص٢٢٧: (وأبو نَـزْوان) صوابه: (ثَرْوان) كما في نور القبس الذي ذكره

المحقق في الحاشية، وهو أبو ثروان العكلي، يروي عنه أيمة كالفراء وابن السكيت [٢٢٢].

- ص٢٢٧: (فأمر له بعشـرة ألف درهم فخرج فصيّره وجهُه إلى فارس) هكـذا في المخطوط والمطبـوع، والصواب: (آلاف)، والجـادّة: (فَصَيَّرَ وَجْهَهُ)، وهو الذي في نور القبس:
- 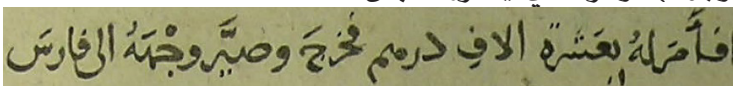
- ص٢٢٨: (و «أَيًّا» مع ما بعدها) بفتح الهمزة صوابه: (و «إِيًّا») بكسرها.
- صـ٢٢٨: (مـن أعـراب الحَطَمَة) بالتحريـك، وهو تصحيـف صوابه: (الحَطْمَـة) بإسـكان الطاء، وقد تقدم التنبيه لـه في الكلام على ما في (ص٦٧).
- ص٢٢٩: (فعرف الرشيد [خَبَرَه]، فأمر) قال المحقق في الحاشية (٢): (في الأصـل «خَيرَه» بالياء) كذا قال، وليـس هذا بصحيح، وهذه صورة هذا الحرف من الأصل:

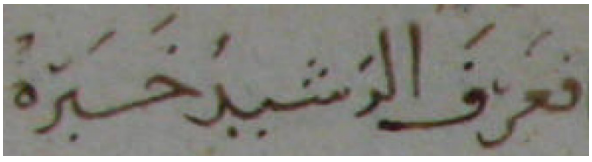

- ص٢٢٩: (ووافَى الكسائِيَّ ومعـه خلق من العرب) صوابه: (الكسائِيُّ) فاعل وافَى، وفي اللسان: «ووافَى فُلانٌ: أَتَى»[٢٢٣].
- صـ٢٢٧: (فأعطـاه يحيـى بن خالـد عشرة ألـف درهـم) والصواب: (آلاف).
- ص٢٣٠: (مات من دَرْبٍ أصابه) صوابه: (ذَرَبٍ)[٢٢٤].

- ص٢٣١ أبيات العدوي:

(ذُهِـلَ) الأحبة بعد طول تزاور ... ونأى المزار فأسلموك وأقشعوا
تركوك أوحش ما (يَكُونُ) بقفرة ... لم يؤنسوك وكربة لم يدفعوا
قُضيَ القضاء وصرت صاحب (جُفْرَةٍ) ... عنك الأحبة أعرضوا وتصدعوا

- (ذُهِلَ) صوابه: (ذَهَلَ) وهو الذي في المخطوط[٢٢٥].

- (تركوك أوحش ما يكون بقفرة) كذا في المخطوط والمطبوع، وقد يُتَعَسّف لتوجيهه، والحق أنه تصحيف، صوابه: (تكون).

- (وصرت صاحب جُفْرَةٍ) تصحيف صوابه: (حُفْرَةٍ).

- ص٢٣٢: (فَحَرِصَ بـه) بكسر الراء، والجـادة (فَحَرَصَ) فهي اللغة العالية التي لا اختلاف فيها[٢٢٦].

- ص٢٣٢: (احْتَضَرَ سيبويه) بفتح التاء والضاد، والصواب (احْتُضِرَ)[٢٢٧].

- ص٢٣٢: (فدمَعَتْ عَينَـيْ أخيه) كذا في المخطوط والمطبوع، ولا أعلم ما وجهه، والجادة الرفع على الفاعلية: (عَيْنَا).

- ص٢٣٣ البيت:

أخـيـين كـنـا فـرّق الـدهـر بيننا ... إلى (الأَمْدِ) الأقصى فمن يأمن الدهرا

(الأَمْدِ) بإسكان الميم تصحيف طباعي، صوابه: (الأَمَدِ) بالتحريك.

- ص٢٣٣ البيتان:

سأشكر عمرا ما تراخت منيتي ... (أَيَـادِيَّ) لم تُمنن وإن هي جَلّت
أخًا غير محجوب الغنى عن صديقه ... ولا (يُظهِرُ) الشكوى إن النعلُ زَلّت

- (أَيَادِيَّ) بتشديد الياء الآخرة غلط، صوابه فتحها بلا تشديد: (أيادِيَ) جمع يد بمعنى العارفة.

- (ولا يُظهِرُ الشكوى) صوابه: (مُظْهِرِ الشكوى) وهو الذي في المخطوط.

- ص٢٣٣: ([تَمّتْ أخباره]) أضافها المحقق من عنده، وليست في المخطوط، ولم ينبه لذلك، وكذلك فعل ص٢٤٦، ٢٥٠، ٢٦١، ٢٨٣، ٢٩٣، ٢٩٥، ٢٩٧، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٩، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٥، ٣٦٧

- ص٢٣٥: (فذكره المبرد عن المازني) صوابه: (فذَكَرَ المبرد) والعلامة في المخطوط التي ظنها المحقق هاء ليس بهاء بل هي علامة إهمال الراء.

- ص٢٣٥: (يَعْسِجُني بالحُوْيلَة يَبْصَرُني لا أَحْسَبُه) كذا وهو تصحيف ظاهر، صوابه: (يَعْسِجُني بالخَوْتَلَة يَبْصَرُني لا أُحْسِبُه) والكلمة الأولى في المخطوط غير منقوطة: (الحوله) والسياق قاطع بهذا الذي قلتُ، فالرجل من فزعه قَلَبَ الكلام، وقد عزا المحقق في الحاشية القصة إلى أخبار النحويين للسيرافي، وهذه صورتها في أصله النفيس المحفوظ بمكتبة شهيد علي ذي الرقم ١٨٢٤ (ص٧٩)[٢٢٨]:

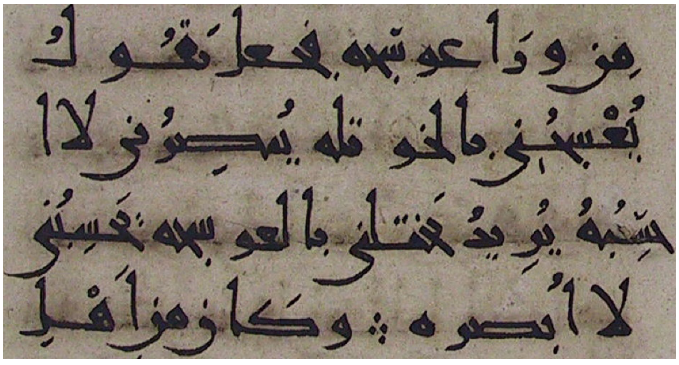

- ص٢٣٥ قول الأخفش:

(لا تَنْدَ) من كفيه لي قطرة

ضُبّب عليه في المخطوط، ولا ريب أنه خطأ، وأصلحه المحقق في الحاشية بما في ربيع الزمخشري: (لَم يَنْدَ)، وأصحّ منه: (لم تَنْدَ) لأن القطرة مؤنثة، وهو الذي في طبعة مصر لربيع الأبرار[٢٢٩].

- ص٢٣٥ قول المُعَذَّل العبدي:

إن (تَـــكُ عِـــنـــدَ) اللهِ ذا جـفـوةٍ

وهو تصحيف شديد، صوابه: إن (يَكُ عَبْدُ اللهِ) والسياق دالٌّ عليه دلالة واضحة، ووقع في المخطوط على الصواب، وهذه صورته:

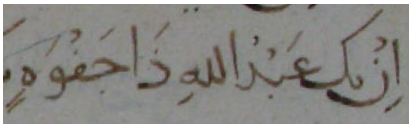

- صـ٢٣٦: (يستعـير منه دابـة [يركبها]) وما بـين المعقوفتين من تغيير المحقق، وقال في الحاشية (٢): (في الأصل: «يركبه») وهو في المخطوط كما قال، غير أنه صواب أيضا[٢٣٠].

- صـ٢٣٦: (ودابـة لا تقع في المشاعـر) وهي من تغيـير المحقق، وقال في الحاشيـة (٣): (رواية المعافـى، الجليس الصالـح ٢: ٢١١؛ اليغموري، نـور القبس ٩٨: «ودابة لا تقع في شعر».) وقراءتـه لما في المخطوط غير صحيحة، فالذي فيه: (ودابة لا تقع في الشاعر)، وهذه صورته:

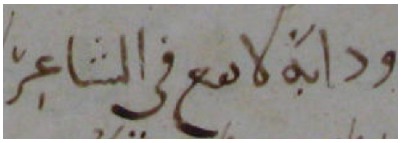

ولا ريب أن الصواب: (في الشعر).

- ص٢٣٦ قول المُعَذَّل العبدي:

فـكـن مـحـسـنـا فـاعـلا مـن عـذرت

وقـال في الحاشية (٥): (فوق عجـز البيت: «سيدي» روايـة أخرى)، وليس هـذا بدقيق ولا بَيِّن، فالكلمة فوق كلمة (مُحْسِنا) خاصة، فكان الأولى جلاء الأمر بوضوح وأن المراد أنه يروى:

فـكـن (سـيـدي) فـاعـلا مـن عـذرت

- ص٢٣٦: (كان الأخفش (يَطْعَنُ) على بشار في قوله:
(فـــالآنَ أُقْـصِـــرُ عـن سَـمِـيَّـةَ) بـاطـلـي

كذا، وفيه أشياء:

- الجادة: (يَطْعُنُ) بضم العين، فكَوْنُ فِعْل الطعن بالقول من باب قَتَلَ أرجح[٢٣١].

- في المخطوط: (والآنَ) بالواو، وهو الذي في الخبر نفسه في الموشح.

- (أُقْصِرُ) لا معنى لها هنا، وإنما الصواب: (أَقْصَرَ) وهو فِعْل فاعلُه (باطلي) في آخر الشطر، وكذلك الرواية في الموشح وفي الديوان.

- (سَمِيَّةَ) تصحيف، صوابه: (سُمَيَّةَ) بضم السين، تصغير أسماء، وهذه صورة هذا الخبر من نسخة الموشح للمرزباني النفيسة المحفوظة بمكتبة يني جامع برقم ١٠١٢، (ص١٨٠/أ):

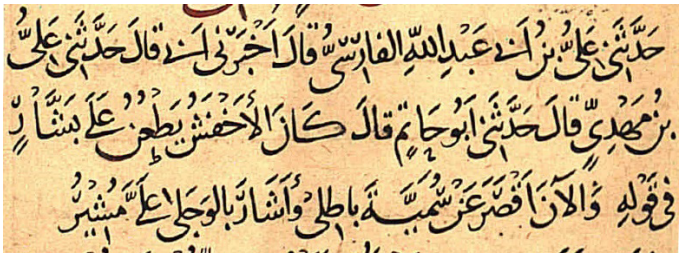

إدارة التحرير:

تواصلت (العرب) مع المحقق أ.د. عبدالعزيز المانع ووافته بنسخة من هذا البحث، فتقبّلها قبولًا حسنًا، وأثنى على جهد الباحث ودقّته في المراجعة، وأخبرنا أنّه سيعيد نشر الكتاب مرّة أخرى آخذًا بأكثر ما ورد في هذا البحث من ملحوظات وتصويبات.

الحواشي:

(١) وجدته على هذا الموقع:
_٨_١UNisjqmaMHP/https://docs.google.com/spreadsheets/d
٠=gid#١=LIRO٠kX٢KEKPthGClJwNRYjnK٩sdo/edit?pli

ولا أعرف مُعدّه، جزاه الله خير الجزاء.

(٢) عندي -والحمد لله- عددٌ منها مما هو في سِفْر واحد كهذا الكتاب، ومما هو في أسفار كمُعجَم أبي عُبيد البكري، وأطالُعها متلطفا في حملها وتقليب ورقها، حريصا على سلامتها، لكنها على ذلك لا تَسْلَمُ لي!.

(٣) نشر الدكتور بهاء الدين عبد الرحمن تعليقه في صفحته في فَيْسبُك يوم الاثنين ٢٨/ ٦/ ١٤٤٣ (٣١/ ١/ ٢٠٢٢م):
https://www.facebook.com/100002509267622/posts/4806634969430098

وجزم فيه بأن محمد بن الحسن بن معاوية الذي نسب المحققُ الكتابَ إليه لا وجود له في الخارج، قال: «وأما المختار لابن الباقلاني فوصل الجزء الأول منه، ومخطوطته في مكتبة شهيد علي باشا برقم ٢٥١٥، ونشره مصورا عن المخطوط، معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية، في فرانكفورت بألمانيا،، وكنت بدأت في تحقيقه، لكن علمت أنه ظهر محققا منسوبا إلى علي بن حسن بن معاوية، وهو شخص ليس له وجود، وهو خطأ من بعض مَنْ ملك المخطوط الذي وجد من كلمة (معالي) (معا) فكمّلها وجعلها معاوية، مع أن تدقيق النظر فيما تحت الشريط اللاصق الذي رمم به المخطوط يكشف أن القسم المغطى (لي) وليس (وية) كما اجتهد المالك، والمداد مختلف عن مداد الأصل، وتبعه المحقق، مع أن المستشرق محقق نور القبس قرأها (معالي) ولكنه لم يهتد إلى ترجمته التي وفقني الله وسددني للوقوف عليها، فعلى المحقق أن يعيد النظر في اسم صاحب المختار ويصححه. وابن الباقلاني هو أحد شيوخ ابن الفوطي صاحب مجمع الآداب في معجم الألقاب ... وذكره الذهبي في تاريخ الإسلام ...» إلى آخر كلامه.

(٤) منهم مثلا: عبد الواحد بن العباس الهاشمي ص٣، جعفر بن القاسم الهاشمي ص٣/ص١٦، ويعقوب ابن الليث ص٤، وإبراهيم بن رياح ص٢٨، وابن عرفة النحوي ص٢٩، وأحمد بن يزيد المهلبي وأبوه ص٣١، وعمرو بن أبير السعدي ص٣٥، ومالك بن المنذر ص٤٠، وعبد الله بن جعفر بن درستويه ص٤٣، وعبد الوهاب بن إبراهيم الإمام ص٤٥، وأبو زيد، وأبو عبد الرحمن القحذمي، وعيسى بن عمر الهمداني، وطلحة بن مصرف، وعاصم الجحدري كلهم ص٤٦، وأبو بكر الباهلي العُلَيْمي ص٥٣، وأبو بكر محمد بن الحسن بن حمادة البلعي ص٦٥، وعبد الوارث ص٨٧، وجحدر والأصم والخلعاء وزهير بني عبس، وعبد الباقي بن قانع ص٨٥ وغيرها، وعبد الصمد بن عبد الأعلى ص١١٣، والفزاري ص١١٦، وعياش بن لهيعة ص١٢٠، ومروان بن سعيد المهلبي ص١٥٧،

والناشئ ص١٦١، وأبو قِلابة الجرمي، والساكن البصري ص٢٠١، وعروة الرحال ص٢٠٨، وعلي ابن القاسم ص٢١٥، والفضل بن إسحاق ص٢١٦، وأبو العالية الحسن بن مالك الشامي ص٢١٧، والأحمر صاحب الكسائي ص٢٢٥، وهشام بن معاوية ص٢٢٩، ومحمد بن سعدان ص٢٢٩، وأبو شمر ص٢٣٤ وذكر قبل ذلك، وابن عون ص٢٣٩، وعوف ص٢٣٩، وإبراهيم بن إسماعيل بن داود العبرتاني ص٢٧٠، وكيسان الهجيمي ص٢٧٧، وابن سليمان الهاشمي ص٢٧٧، والمظفر بن يحيى ص٢٨٣، وعنبسة بن سعيد ص٢٨٦، والمثنى بن عبد الله وأخوه محمد بن عبد الله ص٣٦٢، وسعد القصر ص٣٧٠، وعلي بن عيسى بن جعفر بن المنصور ص٣٨١، وأبو صفوان القديدي ص٣٨١، وأبو مسلم الخلق ص٣٨٢، وغيرهم كثير.

(٥) فمن ذلك: قنطرة قرة في البصرة ص٥٠، وقصر أوس بالبصرة ص٦٨/ص١٥٠، والنباج ص٦٩، ووادي بني العنبر ص٢٠٦، والبارجاه ص١٦٧، والقرنيطية ص٣٣٧، وباب البصرة ص٣٥٢، وغير ذلك كثير.

(٦) من ذلك: سكر العشر ص٥٣، والملاب واخسأنانّ ص٥٥، واللَّوح ص٦٠، والبدور ص١٧٧، وما خالَف إلى كذا ص١١٧، وشَفَّرَ المالُ ص١٩٠، ويتفرى ص٢٠٦، وخفاتا ص٢٠٦، وشذاء ص٢٠٧، وبيضة العقر ٢٠٨، وعلى عفر ص٢٠٩، وأذنت له ص٢١٠، وسمارية ص٢٢٩، وبرذون غامز ص٢٣٦، وأعطي هنيدة ص٣٢٦، وغارزها ص٣٣١، ومعترفا بالصبر ص٣٤٣، وغير ذلك كثير جدا.

(٧) وقد جرّ اعتماده عليها غلطا عجيبا انظر التعليق عليه في الكلام الآتي على ما في (ص١٠٣).

(٨) (ص٥٠٢).

(٩) انظر مثلا ص٢٣٢ الحاشية ٤.

(١٠) تكرر ذلك مرارا، منها مثلا قول يحيى بن معين ص١٧٨: (سمعت الأصمعي يقول سمع مني مالك) وقوله ص١٨٠: (قد روى مالك عن شيخ.. إلخ) فكان ينبغي عزو القولين إلى تاريخ ابن معين لا إلى غيره، فهما فيه.

(١١) مثل خبر ابن أبي العروبة (ص٢٣٠) هو في طبقات الزُّبَيْدي وفي تاريخ الخطيب بالسند وخرجه المحقق من معجم الأدباء!، وخبر النضر بن شميل مع المأمون (ص٢٤٠) هو في الأغاني، وفي مجالس العلماء للزجاجي، بل وفي الجليس الصالح، وفي رسوم دار الخلافة، وفي درة الغواص، وعلى ذلك وثقه المحقق من وفيات ابن خلكان ومعجم الأدباء لياقوت.

(١٢) منه مثلا ما في (ص١١١) و (ص٢٦٠).

(١٣) وعمل الناسخ جيد عموما، دال على ارتفاع صاحبه شَيْئًا عن دَرَكَات العامّيّة، لكن ضُعفه في العلم ونزول رتبته في الأدب واضح مستبين.

(١٤) من ذلك ما في الورقات: (٣، ٥، ١٧، ٣٨، ١٠٨، ٢٧٧، ٢٩٩، ٣٢٣، ٣٤١).

(١٥) كَسَرَ المحققُ كافَ «كركرة» وهو صواب نص عليه الصاغاني في العباب وعنه المجد في القاموس، وكذلك ضُبِطَ في ا الأصل النفيس لأخبار النحويين للسيرافي المحفوظ بمكتبة شهيد علي ذي الرقم

١٨٢٤ (ص: ٨١-٨٢). لكن في حاشية مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي (ص٤٠ بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم سنة ١٣٧٥/ ١٩٥٥م) أن الكافين مفتوحتان مع عزو ذلك إلى خط أحمد بن إسحاق بن يعقوب بن نوبخت.

(١٦) (١: ١١٩ طبعة الفرقان).

(١٧) انظر: الفهرست (١: ١١٩ طبعة الفرقان).

(١٨) انظر: مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي (ص٤٠ بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم سنة ١٣٧٥/ ١٩٥٥م).

(١٩) في تاريخه (٧: ٥٩ طبعة صادر)، وقال السيوطي في البُغْيَة (٢: ٣٥٣ طبعة محمد أبو الفضل إبراهيم الثانية): «المزرَّع بفتح الراء والمحدثون يكسرونها».

(٢٠) معجم الشعراء للمرزباني (ص٥٠٥ طبعة عبد الستار فرّاج):

مُهَلْهِلُ أحشائي عليك تَقَطَّعُ ... وأقرَحَ أجفاني أخوك مُزَرَّعُ

إلى الله أشكو ما تُجِنُّ جوانحي ... ومَا فِيكما مِن غُصَّةٍ أَتَجَرَّعُ

فَلولاكُما ما إن سلكتُ تَنائِفًا ... ولولاكما قد كان في القوم مَقْنَعُ

فإن ذرفتْ عيناي وَجْدًا عليكما ... ففي دون ما ألقاه مَبْكًى ومَجْزَعُ

أخافُ حِمامًا يا مُهَلْهِلُ بَاعِثًا ... وَطَيُّرُ المَنَايَا حَائِمَاتٌ ووُقَّعُ

فقد التزم فتح ما قبل حرف الروي.

(٢١) (ص: ١١، ٢٤، ٢٥، ٣٠، ٣٢، ٥٨، ٦٤، ٦٨، ١٠٢، ١٢٨، ١٧١، ٣٢٢).

(٢٢) (٢١: ٣٢٦-٣٢٨ بتحقيق بشار معروف الطبعة الأولى لمؤسسة الرسالة ١٤١٣).

(٢٣) (٢١: ٣٢٧).

(٢٤) انظر: طبقات الزُّبَيدي (ص٩٤ الطبعة الثانية).

(٢٥) وهو كذلك الذي في أصل نور القبس المخطوط (ص٢٢٩/أ) وأثبته محققه في المطبوع (ص٢٢٧).

(٢٦) انظر: لسان العرب (١٩: ١٣٩-١٤٠ طبعة بولاق).

(٢٧) في الإكمال (٦: ٣٨٤).

(٢٨) انظر تكملة الإكمال لابن نقطة (٤: ٤٤٠ بتحقيق عبد القيوم عبد رب النبي، الطبعة الأولى: ١٤٠٨/ ١٩٨٧م)، ولسان الميزان (٧: ١٣٩ طبعة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة)، والمراجع سواهما في حاشيتَي محققَيهما.

(٢٩) كابن السمعاني في الأنساب والذهبي في المشتبه والخَيضري في الاكتساب.

(٣٠) انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك (٣: ١٥٠٣ بتحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى: ١٤٠٢/ ١٩٨٢م).

(٣١) ومثلُه يَخْفَى ويكثر الغلط فيه، من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح: «وإن

جـاءت بـه أُحَيْمِرَ» ثبت بالروايـة ممنوعا من الصرف علـى جادة العربية، وغلـط فيه ابن التين والزركشـي فَادَّعَيَـا أن صوابه أحيمـرا بالصرف، انظر التلقيح لفهم قـارئ الصحيح (١٢: ٣٣٤ طبعة دار عطاءات العلم: ١٤٤٢).

(٣٢) انظر: لسان العرب (٥: ٣١٢ طبعة بولاق).

(٣٣) انظـر تكملـة الإكمال لابن نقطـة (٤: ١٨٩ بتحقيق عبـد القيوم عبد رب النبـي، الطبعة الأولى: ١٤٠٨/ ١٩٨٧م).

(٣٤) انظر: لسان العرب (١٤: ٣٢٨ طبعة بولاق).

(٣٥) انظر: معجم البلدان (٤: ٤٤٤ طبعة صادر).

(٣٦) انظر: تاريخ مدينة السلام (١١: ١٤٣ طبعة بشار معروف).

(٣٧) انظر: تاريخ مدينة السلام (١٥: ١٩٧ طبعة بشار معروف).

(٣٨) (١: ٥٤٢-٥٤٣).

(٣٩) انظر: تاج العروس (٣١: ١٩٤ طبعة الكويت).

(٤٠) انظر: لسان العرب (١٢: ١١٦ طبعة بولاق).

(٤١) كما في المصباح المنير للفيومي (١: ٣١١ بتحقيق الشناوي، طبعة دار المعارف الثانية).

(٤٢) ومثـلُ هـذا وقع مـا في كل ما اطلعت عليه من طبعـات سيرة ابن هشام والروض الأنف عند قول ابـن إسحـاقَ في خبر غـزوة الطائـف: «والفُقَيْمِيّة أميمة بنـت الناسئ أمية بن قلـع»، والصواب: «والفُقَمِيّة».

(٤٣) في الكتاب (٣: ٣٣٥ طبعة عبد السلام هارون).

(٤٤) كمـا في المصباح المنـير لخطيب الدهشة الفيومي (٢: ٤٣٥ بتحقيـق الشناوي، طبعة دار المعارف الثانية).

(٤٥) يتصحـف هـذا الاسم حيث يردُ غالبا، وأكثر ذلك عند ذِكر أبي دُواد الإيادي الشاعر، وابنه دُوَادِ ابـن أبي دُوَادٍ، وكُنيـةِ عَدِيّ بنِ الرِّقَاعِ أبي دُوَاد، والقاضي المعتـزلي أحمد بن أبي دُوَاد، وأبيه أبي دُوَادِ بـن حَريـز، وبنيـه، وكل هؤلاء بدال مهملـة مضمومة بعدها واو مخففة ممـدودة وآخره دال مهملـة، فـدُوَادٌ يُذكر في كتب اللغـة في تركيب (دود) وهـذا يبعد معه همز الـواو، ولو كان كذلك لذكـروه في تركيب (دأد)، فمـن النص على ضبطه بالواو عند اللغويين قـول أبي بكر بن دريد في الاشتقاق (ص١٦٨ طبعة عبد السلام هارون) : «ودُوَادٌ من الدُّود، والدُّوادة والدودة واحد»، وقول الأزهـري في التهذيـب (٦: ١٠٧ طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمـة): «وروى أبو العباس عن سلمـة عن الفراء: هَرَّصَ الرجل: إذا اشتعل بدنـه حَصَفا، قال: وهو الحَصَـف والهَرَص والدُّوْدُ والـدُّوَادُ، وبـه كني الرجـل: أبا دُوَاد»، وقول الصاحـب ابن عباد في المحيـط (٩: ٣٩١ طبعة عالم الكتـب): «والدُّوَادُ: الرجل السريع، وبـه كُنِيَ أبو دُوَادٍ»، ونحوه في العُبـاب الزاخر (٤: ٢٤٢-٢٤٣ الطبعة السعودية الأولى)، ولسان العرب (٤: ١٤٦ طبعة بولاق)، والقاموس المحيط (١: ٢٩٠ طبعة الأميرية سنة ١٣٠١)، وشرحه للزَّبيدي (٨: ٧٣ طبعة الكويت).

ومنـه عند المُحَدّثين والأدبـاء قول أبي أحمدَ العسكري في تصحيفـات المحدثين (ص: ٨٤٠-٨٤٢ بتحقيـق محمود ميرة، الطبعة الثانية سنة: ١٤٣٨): «فأمـا دُوَاد الدال مضمومة وبعدها واو فمنهـم أبـو دُوَادٍ الأيـادي الشاعر الجاهلي..وأحمد بن أبـي دُوَادٍ، هو من إيـاد أيضا..وهو وولده يعرفون بأبي دُوَاد». وقول أبي الحسن الدارقطني في المُؤتَلِف (٢: ٩٦٥ دار الغرب) قال: «باب دُوَاد وذَوَّاد وذَوَّاب بالبـاء: أمّـا دُوَاد فهو..أحمد بن أبي دُوَادٍ، قاضي القضـاة للمعتصم والواثق، يُقال اسـم أبي دُوَادٍ: الفرج..وابنه أبو الوليد مُحمَّد بن أحمد بـن أبي دُوَاد..أبو دُوَادٍ الإيَادِيُّ الشَّاعِر». وقـول أبي بكر الخطيـب البغدادي في المؤتَنِف نقلا عن الآمدي في الموتلف والمختلف، قال (١: ٣٤٠ بتحقيـق الشوامي، الطبعة الأولى): «بابُ دُوَادٍ وذَوّاد: أما الأول بضم الدال وتخفيف الواو فهو أبو دُوادٍ الرُّوَاسي..وقـد قيـل إنه كان يُكنى أبا داود، ذكر ذلك كله الآمديُّ..وأبو دُوادٍ عدي بن الرقاع العامِلـي..ودُوَاد بـن أبي دُوادٍ الإيادي..الآمدي قال: دُواد بن أبـي دُواد الإيادي شاعر» انتهى منه، وهـو هكذا في النسخـة التي بخط الخطيب نفسِـه، المحفوظة بمكتبة الدولـة ببرلين، وهي الأصل الوحيـد الموجود للكتـاب، وهي منشورة على الإنترنت، فَعَجِبْتُ لمحقـق المؤتنِف كيف غيّرها جميعا وجعلها (دؤَاد) بالهمز حيثما وردت مع نصّ الخطيب على الواو وكتابته بيده!، هذا وكلام الآمدي في الموتلـف (صـ١٦٦ طبعة عبد الستار فـرّاج) وفيه تصحيف يُصلَحُ مـن المؤتلف. وممن ضبطه أيضا الأمير أبو نصر ابن ماكولا في الإكمال (٣: ٣٣٥-٣٣٦) قال: «باب دُوَاد وذَوّاد وزَوّاد وذُؤَاب: أما دُوَاد بضَمّ الدال المهملة وفَتح الواو المخففة فهو: دُوَادُ بنُ أبي دُوَاد شاعر. (الكنى والآباء) أبو دُوَادٍ الأيـادي الشاعر..وأبـو دُوَادٍ الرُّوَاسي..وأبو دُوَادٍ ابنُ الرقـاع وهو عدي..وأحمد بن أبي دُوَادٍ قاضـي المعتصـم والواثق، واسم أبـي دُوَادٍ فرج..وابنه أبو الوليد محمد بن أحمـد بن أبي دُوَادٍ». وممـن ضبطـه أيضا الحافظ أبو سعد بن السمعاني في الأنسـاب (٥: ٣٨٦ بتحقيق المعلمي) قال: «باب الدال والواو: الدُّوَادِي بالواو والألف بين الدالين المهملتين الأولى مضمومة والأخرى مكسورة، هـذه النسبة إلى دُوَادٍ وأبي دُوَاد، وهـو اسم لجد أبي بكر محمد بن علي بن أبي دُوَاد بن أحمد بن أبـي دُوَادٍ الإيَـادي الـدُّوَادِيّ البصري، من أولاد أحمـد بن أبي دُوَادٍ» انتهـى كلامه، قلتُ: وبكلام أبـي سعـد هذا يصحح التصحيـف في تاريخ بغداد للخطيب: (٣: ٨٤ طبعـة السعادة) و (٤: ١٤٢ طبعـة الغـرب الإسلامي). وممن ضبط دُوادًا أيضا الحافظ أبو بكـر ابن نقطة في تكملة الإكمال (٢: ٦٥٥) قـال: «وأمـا دُوَاد بِضَـم الدَّال الْمُهْمَلَة وَفتـح الْوَاو المخففة فَهُوَ حَرِيز بـن أَحْمد بن أبي دُوَادٍ، أبو مَالك، الْإِيَادي». وممن ضبطه أيضا الشمس بن خلكان في تاريخه (١: ٩١ طبعة صادر) قـال: «ودُوَاد بِضَـم الدَّال الْمُهْمَلَـة وَفتح الْوَاو وبعد الألـف دال ثانية مهملة». وممـن ضبطه أيضا عبـد القـادر البغدادي في شرح أبيات مغنـي اللبيب (٣: ٥٦) قال: «وأبـو دُواد بضم الدال بعدها واو غـير مهمـوزة، واسمه جارية بن الحجاج»، وقال في خزانـة الأدب (٩: ٥٩٠ طبعة عبد السلام هـارون): «وأبو دُواد بدالين مهملتين أولاهما مضمومة بعدها واو». إلى طائفة من أهل الفن يؤخذ

من كلامهم ضبطهم دوادًا في أسماء هؤلاء وكُناهم بالواو غير المهموزة منهم: أبو علي الغساني في تقييد المهمل (ص٢٤٣ طبعة عالم الفوائد)، والزمخشري في متشابه الأسامي (١: ٣٩٥-٣٩٦).

وهمزه الذهبي في المشتبه (١: ٢٨٠ طبعة البجاوي) فقال: «داود كثير. والقاضي أحمد ابن أبي دُؤاد الإيادي الجهمي مشهور. وأبو دُؤاد الرُّواسي واسمه يزيد، شاعر فارس. وأبو دؤاد جويرية بن الحجاج الإيادي من الشعراء. وعدي بن الرقاع العاملي من فحول الشعراء في دولة بني أمية ويكنى أبا دؤاد. ومحمد بن علي بن أبي دؤاد الإيادي حدّث عن زكريا الساجي. وأبو المتوكل الناجي صاحب أبي سعيد علي بن دؤاد وقيل ابن داود» انتهى منه، قال ابن ناصر الدين في توضيح المشتبه (٤: ٥ طبعة الرسالة الأولى) شارحا قول الذهبي: «قال: والقاضي أحمد بن أبي دؤاد الإيادي الجهمي مشهور، قلت: كنية أبيه بضم الدال وفتح الواو الخفيفة ثم ألف ثم دال مهملة أيضا، وهَمَزَهُ المصنف فيما وجدته بخطه وآخرون، والتسهيل أجود، وجَعَلَهُ أبو علي الغساني على زنة طُوَال» انتهى كلامه، وقوله والتسهيل أجود تنزُّل في مناقشة كلام الذهبي لأنه يُوهم أن أصله مهموز فسُهِّلَ، وليس ذلك بصحيح، وهَمْزُ الذهبي دوادا في هذه الأسماء كلها بعد ما تقدم من نصوص المحققين لا يعدو أن يكون وهما صريحا، فإنه إنما ينقل من كتبهم، وكُلُّ مَن سَمَّى في هذه المادة كلهم مُسمَّون فيها في كتب الفن قبلَه، مَنصوصٌ على الواو في ضبط أسمائهم وكُناهم، وإنما جرى الذهبي في إثبات الهمزة على الإلف والاعتياد، فإن الناس أُولِعُوا بالهمز فيها فلا يكاد قائل يقول إلا أحمد بن أبي دؤاد وأبو دؤاد الشاعر..الخ. ولم ينتبه ابن حجر لما انتبه له ابن ناصر الدين، فقَلَّدَ الذهبيَّ في شرحه لمُشْتَبِهِه فقال في تبصير المنتبه (٢: ٥٥٦): «وبضم الدال بعدها واو مهموزة ثم ألف ثم دال: أحمد بن أبي دُؤَاد الإيادي»، فتابعه من غير تحرير، إذ لو حَرّرَه لتوقف عند نص الأمير ابن ماكولا وغيره على الواو نصًّا صريحًا وهو ينقل منهم، والعلمُ عند العليم الخبير سبحانه.

(٤٦) (ص٦١٠) طبعة لايل.

(٤٧) في معجم البلدان (٥: ١٩٢ طبعة صادر).

(٤٨) قال ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة (٧: ١٩٩ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم): «قولهم: أنتِ الطلاق، لما أراد المبالغة في البينونة جعلها كأنها الطلاق نفسه». فقولهم (فلانة الطلاق) معروف مشهور، من ذلك ما في الموطأ عن مالك عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر عن أبيه أن رجلا من ثقيف مَلّك امرأته أمرَها فقالت: أنتَ الطلاق، فسكت، ثم قالت: أنتَ الطلاق، فقال: بفيكِ الحَجَر، ثم قالت: أنتَ الطلاق، فقال: بفيكِ الحَجَر، فاختصما إلى مروانَ.. إلخ، وقد أطنب الفقهاء في ذكر هذا اللفظ في كتبهم، والثلاثةُ على وقوعه وهو قولٌ للشافعية، وشواهده كثيرة، منها قول الشاعر:

أَنَوّهْتِ باسمِيَ في العالمينَ ... وَأفْنَيْتِ عُمْرِيَ عامًا فَعامَا

فَأنْتِ الطلاقُ وأنتِ الطلاقُ ... وأنتِ الطلاقُ ثَلاثًا تَمَاما

وقول أبي تمام:

حُجِرَ الصبر والسُّلُوُّ على دَمْـ ـعِي ووَجْدي فاذهب فأنتَ الطلاقُ

(٤٩) انظر: نسب قريش للمصعب الزبيري (ص٥٦).

(٥٠) في جمهرة اللغة (٢: ٩٢٢ بتحقيق رمزي بعلبكي).

(٥١) في تلخيص المتشابه بتحقيق سَكِينَة الشهابي الطبعة الأولى (٢: ٧٢٦)، وكذلك ضبطه ابن خَلِّكانَ في تاريخه (٦: ١٧٦ طبعة صادر) وقال: «وقيل بضم الميم، والأول أصح وأشهر».

(٥٢) كما يدل عليه كلامه في طبقات ابن سلّام (ص١٥ بتحقيق الأستاذ محمود شاكر طبعة سنة ١٣٩٤/ ١٩٧٤م).

(٥٣) وانظر نور القبس (ص٥)، هذا وفي هذا الخبر فائدة نفيسة تدل على أن سياقَه في طبقات ابن سلّام (ص١٥ بتحقيق الأستاذ محمود شاكر طبعة سنة ١٣٩٤/ ١٩٧٤م) فيه نظر.

(٥٤) انظر: أمالي المرتضى طبعة محمد أبو الفضل إبراهيم (١: ١٣٣)، وذكر المحقق أن في حواشي أصوله هذا الشرح: «يَتَقَارَضان: يَتَجَازَيَان، ويقال ذلك في الخير والشر جميعا، أي يُقرِضُ بعضُهم بعضا الهجاء».

(٥٥) انظر: طبقات ابن سلّام (ص١٦ بتحقيق الأستاذ محمود شاكر طبعة سنة ١٣٩٤/ ١٩٧٤م).

(٥٦) انظر: كتاب التاريخ للفلاس (ص٤٣٥ بتحقيق محمد الطبراني الطبعة الأولى).

(٥٧) انظر: تاريخ بغداد للخطيب (٢: ١٨٩ طبعة الغرب الإسلامي).

(٥٨) انظر: طبقات ابن سلّام (ص١٥ بتحقيق الأستاذ محمود شاكر طبعة سنة ١٣٩٤/ ١٩٧٤م).

(٥٩) انظر: تهذيب اللغة (١١: ٩٧-٩٨ طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة).

(٦٠) ضبطه أبو الحسن الدارقطني في المؤتلف (٤: ٢٠٦٣ دار الغرب) وأقره مَن بعده، ولقعنب ترجمة في نور القبس (ص٢١٩) وفيها أيضا: بن المحرز بالتصحيف.

(٦١) انظر: لسان العرب (١٨: ١٤٧ طبعة بولاق).

(٦٢) انظر: لسان العرب (١٨: ٢٠٩ طبعة بولاق) وفيه قول ابن بري: «وقولهم لم يَحْلَ بطائل أَي لم يظفر ولم يستفد منها كبيرَ فائدة لا يُتَكَلَّم به إلا مع الجَحْد وما حَلِيتُ بطائل لا يُستعمل إلا في النفي»، وهو خلاف قول ابن القوطية في أفعاله (١: ١٦٤ طبعة درة الغواص الأولى): «وما حَلِيتُ بكذا أي لم أظفَر، وما حلوتُ، مثله، ويُقالان بغير النفي».

(٦٣) في كتابه: المذكر والمؤنث (ص٧٣ بتحقيق رمضان عبد التواب الطبعة الثانية ١٩٨٩م دار التراث).

(٦٤) انظر: معجم ما استعجم للبكري (١: ١٤٤ طبعة الكرسي السعودية الأولى)، والأماكن للحازمي (١: ٤٣ بتحقيق الجاسر)، وشرح السيرة لأبي ذر الخشني (ص٢٠٨ بتحقيق برونله طبعة مصر ١٣٢٩/ ١٩١١م).

(٦٥) انظر: شرح شواهد المغني للسيوطي (ص٦٥٠ بعناية أحمد كوجان)، وشرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي (٥: ٥٦ طبعة دار المأمون).

(٦٦) قال ياقوت في معجم البلدان (٢: ٣١٥ طبعة صادر): «حُوّارين بالضم وتشديد الواو ويُختَلَف في الراء فمنهم من يكسرها ومنهم من يفتحها وياء ساكنة ونون» انتهى منه. ولعل كسر الراء هنا أرجح، فقد اشتهر قول يزيدَ يخاطب زَوجَه أمّ خالد العبشمية لما أغارها بالعُمَريّة:

مَا لَكِ أمَّ خَالِدٍ تُبَكِّينْ
بَاعَتْ عَلَى بَيعِكِ أُمُّ مِسْكِينْ
مَيْمُونَةٌ مِن نِسْوَةٍ مَيَامِينْ
زَارَتْكِ مِن يَثْرِبَ فِي حُوّارِينْ
فِي مَنزِلٍ كُنتِ بِهِ تَكُونِينْ

فيزيد كَسَرَ الراء.

(٦٧) انظر الأغاني (٢٢: ٢٧١ طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب).

(٦٨) انظر: معجم البلدان (٢: ٤٠٦ طبعة صادر).

(٦٩) انظر: اللباب في تهذيب الأنساب للعز بن الأثير (١: ٦٧ طبعة صادر).

(٧٠) (ص: ١٣٣، ١٣٦، ١٤٦، ١٥٠، ١٥٤، ١٦٩، ١٩٣، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٦٥، ٣٣٣، ٣٣٦، ٣٨١).

(٧١) وفي اللسان (١٨: ١٧٣ طبعة بولاق) «الفُرْجَةُ التي بين مَحِلَّة القوم وسط البيوت تسمى جِوَاءً، يُقال: نزلنا في جِواءِ بني فلان».

(٧٢) وهو الصواب كما في إحدى روايات الخبر نفسه في شرح ما يقع فيه التصحيف للعسكري (ص٩٠ طبعة مجمع اللغة بدمشق)، واللسان (١٩: ١٧٨ طبعة بولاق).

(٧٣) رواه العسكري في شرح ما يقع فيه التصحيف (ص٩٠ طبعة مجمع اللغة بدمشق).

(٧٤) (ص٩١ طبعة مجمع اللغة بدمشق).

(٧٥) وهو الذي في شرح ما يقع فيه التصحيف (ص٩١ طبعة مجمع اللغة بدمشق).

(٧٦) انظر: جمهرة ابن الكلبي (ص٢٠٢ بتحقيق ناجي حسن).

(٧٧) انظر: الأغاني (١١: ١٥٢ طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب).

(٧٨) وكان سعيد إلى حَسَبِه ونُبْلِه وشَرَف مَحْتِدِه وعِلْمِه فاضلا مريئا كريما، وابتُلِيَ على ذلك بالهجاء كما تُهْجَى الأشراف، وادُّعِيَ عليه الشُّحّ واللوم، وكان هو نفسُه يروي بعض ما هُجِيَ به!، انظر لبعض ذلك: الكامل للمبرَّد (٢: ٨٩٢-٨٩٤ طبعة الرسالة الثانية)، والأغاني (١٩: ٤٩-٥٠ طبعة الهيئة المصرية للكتاب).

(٧٩) قال المَجْدُ الفيروزابادي: «المَعْرَفة كمَرْحَلَة: مَوضعُ العُرف من الفرس» انظر: التاج (٢٤: ١٤٦ طبعة الكويت).

(٨٠) قال ابن السِّكّيت: «وَهُوَ الجَدْيُ، وثلاثةُ أَجْدٍ، فإذا كثُرتْ فهي الجِدَاء، ولا تقل الجَدَايا ولا الجِدْيَ بكسر الجيم» انظر: إصلاح المنطق (ص١٦٣ طبعة دار المعارف الرابعة)، ونقله الجوهري عنه في

صحاحـه (٦: ٢٢٩٩ طبعة دار العلم للملايين الثالثـة)، ونقله ابن منظور عن الجوهري في لسانه (١٨: ١٤٧ طبعة بولاق) وأقرّاه.

(٨١) انظر: اللباب في تهذيب الأنساب للعز بن الأثير (٢: ١٨٢ طبعة صادر).

(٨٢) وكفـى شاهدا قول عبـد الله بن الزبير بن العوام رضي الله عنهما يـوم الجمل: «أُقتلوني ومالكًا» فصـار مثلا، انظر: نسب معـد واليمن الكبير لابن الكلبي (ص٢٩١ تحقيـق ناجي حسن)، وسير أعلام النبلاء (٤: ٣٤ مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية: ١٤٠٢).

(٨٣) انظـر: كتاب التاريخ للفلاس (صـ٣٨٩ بتحقيق محمد الطبراني الطبعة الأولى)، ولفظه: «حماد ابن سلمة بن دينار، يكنى أبا سلمة، وأبوه يكنى بأبي صخرة».

(٨٤) انظـر: أخبـار النحويين البصْريين لأبي سعيـد السيرافي (ص٥٧ بتحقيق محمـد إبراهيم البنا، طبعة دار الاعتصام الأولى ١٤٠٥).

(٨٥) انظر ترجمته في تاريخ بغداد للخطيب (٢: ١٨٩ طبعة الغرب الإسلامي).

(٨٦) انظر: الأنساب لابن السمعاني (٢: ١٩٤ بتحقيق المعلمي).

(٨٧) انظر: كتاب التاريخ للفلاس (ص٣٠٧ بتحقيق محمد الطبراني الطبعة الأولى).

(٨٨) انظر: لسان الميزان (٧: ١٣٩ طبعة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة).

(٨٩) انظر المبهج لأبي الفتح ابن جني (ص١٠٦ دار الهجرة، الطبعة الأولى: ١٤٠٨).

(٩٠) انظر تهذيب الكمال (٢١: ٣٨٧ بتحقيق بشار معروف الطبعة الأولى لمؤسسة الرسالة ١٤١٣).

(٩١) انظر: الجرح والتعديل (٩: ٢٤٢ طبعة دائرة المعارف العثمانية).

(٩٢) انظر: لسان العرب (١٠: ٩٠ طبعة بولاق).

(٩٣) قـال ابن سيـدَهَ في المخصص (١٦: ٦٨ طبعة بولاق): «والصُّعَداء التنَفُّس إِلَى فوقُ، وَقيل التنفُّس بوجَع، إِذا أَدخلْتَ الألف واللامَ فتحت العينَ، وَإِذا نزعَتهما ضَمَمْت العين فَقلت: هُوَ يتنَفَّس صُعُدا».

(٩٤) كما في المصباح المنير لخطيب الدهشة بتحقيق الشناوي، طبعة دار المعارف الثانية (١: ٣٢٦).

(٩٥) انظر: شرح ديوان رؤبة بن العجّاج، لعالم لغوي قديم، الجزء الثالث (ص٥٢ بتحقيق عبد الصمد محروس، ومراجعة مصطفى حجازي، مجمـع اللغة العربية بالقاهرة، الطبعـة الأولى: ١٤٢٩)، وديوان رؤبة طبعة وليم بن آلورد (ص٣٨) وهي التي رجع إليها المحقق.

(٩٦) في شرح ديوانه المذكور في الحاشية السابقة: «والإبراد يعني البرد»، وأوضحُ منه ما في اللسان (٤: ٥٠ طبعة بولاق) نقلا من النهاية: «الإبراد انكسار الوَهَج والحَرّ وهو من الإبراد الدخول في البَرْد».

(٩٧) انظر: المخصص (١٣: ١٧٣ طبعة بولاق).

(٩٨) في الكتاب (٤: ١١٣ طبعة عبد السلام هارون).

(٩٩) فقـد رَوَى المـبرِّد بيتًـا منهـا في المقتضب (٤: ٢٣ بتحقيـق محمد عضيمة، الطبعـة الثالثة) قال: وكذلك بيت رؤبة ينشده بعضهم:

أَحْـضَـــــرْتَ أهـــلَ حَـضْـــر مَـــــوْتَ مَـــوْتَـا

(١٠٠) (ص١٦٥ طبعة درة الغواص الثانية).

(١٠١) في فرحة الأديب (ص٨٤ بتحقيق محمد علي سلطاني، دار النبراس، سنة: ١٤٠١) مع اختلاف في بعض الألفاظ.

(١٠٢) في جمهرة النسب (ص٣٧٨ بتحقيق ناجي حسن) مع اختلاف في بعض الألفاظ.

(١٠٣) انظر: لسان العرب (١: ٥٨ طبعة بولاق).

(١٠٤) كما في المصباح المنير لخطيب الدهشة (٢: ٥٠٤ تحقيق الشناوي، طبعة دار المعارف الثانية).

(١٠٥) انظر: الأنساب لابن السمعاني (١٢: ٢٨٣ طبعة دائرة المعارف العثمانية).

(١٠٦) في الإكمال (٧: ١٦٦).

(١٠٧) في المؤتلف والمختلف له (ص٦٣٧ طبعة دار الغرب)، وذَكَر مُحققَاه في الحاشية مصادرَ أخرى قاطعة بصحة ضبطه بوزن مُحمَّد.

(١٠٨) من مشهور شعر زُهير:

يطلُب شأوَ امرأيْن نالَ سعيُهُما ... سَعْيَ المُلوكِ وبَذَّا هذه السُّوَقا

وفي اللسان (٥: ٩ طبعة بولاق): «بَذَّ القومَ يَبُذُّهم بَذًّا: سَبَقَهم وغَلَبَهم، وكلُّ غالبٍ باذٌّ، والعرب تقول: بَذَّ فلان فلانا يَبُذُّه بَذًّا: إذا ما عَلاه وفَاقَه في حُسْن أو عَمَل كائنا ما كان».

(١٠٩) انظر: اللسان (١٢: ١٧٥ طبعة بولاق).

(١١٠) في اللسان (٦: ٣٧٣ طبعة بولاق): «وقد فَكَرَ في الشيء وأَفْكَرَ فيه وتَفَكَّرَ: بمعنى».

(١١١) انظر: تاج العروس (٣٣: ٩٠ طبعة الكويت).

(١١٢) في المُحكَم (٥: ١١٦ معهد المخطوطات العربية الطبعة الثانية: ١٤٢٤).

(١١٣) قال الأستاذ الميمني في السمط (١: ٩٨ حاشية٣): «بُندار وَرَدَ في أصلَيْ اللآلي مصروفا، والظاهرُ مَنعُه للعجمة والعلمية، وهو بُندار بن لُرَّةَ الكَرَجِي، واضْبِطْهُ فقد تصحّف في عامة الكتب، ترجم له الأدباء (٢: ٣٩٠) وعنه البغية ٢٠٨ وفيه: الكرخي مصحفا. والكرَج كَرَج أبي دلف، ورأيته على الصواب في قطعة من مؤتلف الآمدي منقولة من نسخة السمسمي متقنة الكتابة والضبط، وله ترجمة في الفهرست ٨٣ ويأتي في الذيل (١٠٤، ١٠٢)»، وقال (٢: ١٠٢): «ولُرَّة بالراء وتصحّف في عامة الكتب»، انتهى كلام الميمني، وترجم لبندار القفطي في الإنباه (١: ٢٥٦-٢٥٧ بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط.١٩٥٠م) مرتين برقمي:١٥٧ و١٥٩ وهما ترجمتان لرجل واحد، وله ترجمة في طبقات الزُّبَيدي (ص٢٠٨ الطبعة الثانية)، وفي الوافي بالوفيات طبعة المعهد الألماني (١٠: ٢٩١)، ووقع في بغية الوعاة (١: ٤٧٦ ط. محمد أبو الفضل إبراهيم) ما نصه: «وكان استوطن الكرخ ثم العراق» وهذا تصحيف كما نبه الميمني، وهو شديد الوضوح فسياق الكلام دالٌّ عليه، لأن الكرخ محلة في بغداد وبغداد في العراق، فلم يكن ليقول إنه استوطن الكرخ ثم العراق، إذ لا معنى لهذا، وهو على الصواب في ترجمة بندار في الفهرست (١: ٢٥٤ طبعة الفرقان) قال: «ابن لُرّة الكَرَجيّ من علماءِ الجبل واسمه بندارُ بن عبد الحميد ولُرَّه لقب، ويكنى بندار بأبي عمرو»، وذِكرُه

الجبـلَ دليلٌ علـى أن صوابه هو الكرجي قـولا واحدا، ونَقَلَ الآمدي مرارا عـن كتاب بندار معاني الشعـر، انظر: الموتلف والمختلف بتحقيق عبد الستار فـرّاج (فهرس الأعلام ص٣٠٣) وتصحفت نسبة الكرجي فيه مرارا.

وروايـة محمد بن مَزْيَد بن أبي الأزهر عن بندار معروفـة، نَصّ عليها ابن ماكولا في الإكمال (١: ٣٥٦)، ومنها أن ابن السيرافي روى إصلاح المنطق عن أبيه أبي سعيد عن ابن أبي الأزهر عن بندار عن ابن السكيت، انظر: شرح أبيات إصلاح المنطق (ص٤٩ تحقيق ياسين السواس)، ومنها حكاية في ترجمة بندار في معجم الأدباء (٢: ٧٦٧ طبعة صادر).

(١١٤) ومن فوائد هذا الخبر أنه يحرك الشك في ما تحكيه بعض كتب العَروض عن الخليل من أنه كان يرى أن تكرار كلمة الروي إيطاءٌ مطلقا وإن اختلف المعنى.

(١١٥) انظر المبهج لأبي الفتح ابن جني (ص١٣٣ دار الهجرة، الطبعة الأولى: ١٤٠٨).

(١١٦) انظـر تفصيل البيان الشافي في هذا الحرف وأشباهه في مقالة الدكتور فيصل بن علي المنصور «إبـدال عـين (آئب) وأخواتها يـاءً»: مجلة سر مـن رأى للدراسات الإنسانية التـي تصدرها كلية الآداب بجامعة سامراء: المجلد ١٨، العدد ٧٢، السنة ١٨، عدد ذي القعدة ١٤٤٣: (ص: ٣-٤٢).

(١١٧) انظر: معجم البلدان (٥: ٤١ طبعة صادر).

(١١٨) قـال النـووي في شـرح مسلم (٢: ١٢٠ بتحقيق مـازن السرساوي طبعـة دار المنهاج القويم سنة ١٤٤١): المشهـور بسطام بكسر الباء وحكى الفتحَ صاحب المَطالِع، وهو يُصرَف ويُمنع، هذا معنى كلامـه وفيه نظر، لأن صاحب المَطالِع لم يذكر غير كسر الباء (مطالع الأنوار لابن قرقول ١: ٥٧٤ طبعـة وزارة الأوقاف القطريـة سنة ١٤٣٣)، والفتحُ نَصّ أهل العلم علـى أنه لحن العوام، انظر: إيراد اللآل من إنشاد الضوال وإرشاد السُّؤَّال، لابن خاتمة الأندلسي، (ص٣٣ بتحقيق رجب عبد الجـواد إبراهيم، مكتبة الآداب بالقاهـرة، الطبعة الأولى: ١٤٣٠) والمراجـعَ في حاشية محققه، وقـال الشيخ أحمـد شاكر: «بِسطامٌ بكسر الباء في اسم الرجل قـولا واحدا»، انظر تحقيقه لكتاب المُعَـرَّب مـن الكلام الأعجمـي على حروف المعجم لأبـي منصور الجواليقي (صـ١٠٥ مطبوعات مركز تحقيق التراث ونشره بوزارة الثقافة، مطبعة دار الكتب، الطبعة الثانية: ١٣٨٩).

(١١٩) انظر: المحيط للصاحب ابن عباد (٤: ١٥٩طبعة عالم الكتب).

(١٢٠) انظر: لسان العرب (٨: ٢٤٧ طبعة بولاق).

(١٢١) ففـي لسان العرب (٢: ٣٦٢ طبعة بولاق): «مَعِصَـت قَدَمُه مَعَصًا: الْتَوَتْ مِن كثرة المشي .. وقد مَعِصَ فلان بالكسر يَمْعَصُ مَعَصًا».

(١٢٢) وكلاهمـا صواب، والغرض التنبيه لإثبات مـا في المخطوط كما هو ما دام صحيحا، وأقل فوائده -في هـذا الحرف- إحياء «نَعَشَ» الثلاثي، فالمستفيض علـى الألسنة اليوم «أَنْعَشَ» الرباعي، ولعله إلفه هو ما سبق إلى المحقق فأثبت الحرف على ما اعتاده.

(١٢٣) انظـر جمهرة اللغة لابـن دريد (٢: ١١٤٦ و١١٩٨ بتحقيق رمزي بعلبكـي)، واشتقاقه (ص٤٩٩

طبعة عبد السلام هارون)، وديوان الأدب للفارابي تحقيق أحمد مختار عمر طبعة سنة ١٤٢٤ (٢: ٦٣) فقد ذكره في «باب فُعْلول بضم الفاء».

(١٢٤) في المخطوط هنأة وهو تصحيف، والصواب: هُنَاءَة بنون ممدودة بلا تشديد، أي بوزن مُلَاءَة، انظر: جمهرة اللغة لابن دريد (٢: ١١٠٦ بتحقيق رمزي بعلبكي)، واشتقاقه (ص٤٩٨ طبعة عبد السلام هارون).

(١٢٥) يقال: جُعْفٌ وجُعْفِيّ، انظر: اشتقاق ابن دريد (ص٤٠٦ طبعة عبد السلام هارون)، والمبهج لأبي الفتح ابن جني، دار الهجرة، الطبعة الأولى: ١٤٠٨ (ص١٧٦)، ولسان العرب (١٠: ٣٧١ طبعة بولاق)، وأدب الخواص لابن المغربي طبعة حمد الجاسر سنة ١٤٠٠ (ص٣١)، وانظر: أسد الغابة لابن الأثير (١: ٢٨٩ طبعة المطبعة الوهبية بالقاهرة سنة ١٢٨٥).

(١٢٦) انظر: تاج العروس (٢٩: ١٨٧طبعة الكويت).

(١٢٧) وهو الذي في بلاغات النساء الذي رجع إليه المحقق، ومثله في ذيل الأمالي للقالي طبعة دار الكتب المصرية (ص١٩٨)، وفي لسان العرب (٦: ٤٠٤ طبعة بولاق): «قَشَرَ الشيءَ يَقْشِرُه ويَقْشُره قَشْرًا..سَحَا لِحاءَه أو جِلْدَه».

(١٢٨) ذيل الأمالي للقالي طبعة دار الكتب المصرية (ص١٩٨).

(١٢٩) انظر: الأغاني (١٤: ٢٦٣ طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب).

(١٣٠) في لسان العرب (١٤: ١٦٢ طبعة بولاق): «النُّبْل بالضم الذَّكاءُ والنَّجابة.. وهو نَبِيلٌ ونَبْلٌ والأُنثى نَبْلة والجمع نِبالٌ بالكسر ونَبَلٌ بالتحريك».

(١٣١) هو لعبيد الله بن قيس الرقيات القرشي أو لوضاح اليمن، وهو صوت من المئة المختارة، انظر: الأغاني (٥: ١٠٠، و ٦: ٢٠٨ طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب).

(١٣٢) في ترجمة إسحاق الموصلي، (٥: ٣٨٥ طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب).

(١٣٣) انظر: لسان العرب (٦: ٥٦ طبعة بولاق)، ويقال: الأمثال السوائر، ومنه: «سوائر الأمثال على أفعل» و «الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة»، طبعا منسوبَين إلى حمزة الأصفهاني، و «المثل السائر» للضياء ابن الأثير.

(١٣٤) انظر: الكامل للمبرِّد (٣: ١٣١٦ طبعة الرسالة الثانية)، والاشتقاق لابن دريد (ص٥٠٠ طبعة عبد السلام هارون)، وجمهرته (٢: ١١٤٦، ١١٩٨ بتحقيق رمزي بعلبكي)، وتاج العروس (١٦: ٣٦٢ طبعة الكويت)، والمؤتلف للدارقطني (٤: ١٨٦٤ دار الغرب) وسائر المراجع في حاشية محققه.

(١٣٥) انظر: طبقات ابن سلّام (ص٢٢ بتحقيق الأستاذ محمود شاكر طبعة سنة ١٣٩٤/ ١٩٧٤م).

(١٣٦) انظر: مخطوط طبقات الزُّبَيدي المحفوظ بمكتبة نور عثمانية برقم٣٣٩١ (ص١٣/ب)، والمطبوعة (ص٥٠ الطبعة الثانية)، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢: ١٥ بتحقيق محمد عجاج الخطيب مؤسسة الرسالة ١٤١٦).

(١٣٧) وكونُ الأصمعي يقول لأبي العيناء عن نفسه: (أنا أبو سعيد) فيه ركاكة ظاهرة ومخالفة لسمت أهل ذلك العصر.

(١٣٨) انظر: الثقات لابن حبان (٩: ٢٤٧ طبعة دائرة المعارف العثمانية ١٣٩٣).

(١٣٩) انظر: لسان العرب (١٢: ١٦ طبعة بولاق).

(١٤٠) هـذا لفظـه: «ويُـروى أنه قيل لأبي عبيـدة: إن الأصمعي يقـول: «بينا أبي يسايـر سلم بن قتيبة علـى فرس له» فقال أبو عبيدة: سبحان الله والحمد لله ولا إلـه إلا الله والله أكبر، المُتَشَبِّع بما لم يُـوتَ كلابِـس ثَوبَيْ زُور، والله ما ملـك أبو الأصمعي قَط دابة إلا في ثوبـه»، انظر: أخبار النحويين البصْريين لأبي سعيد السيرافي (ص٨٢ بتحقيق محمد إبراهيم البنا، طبعة دار الاعتصام الأولى ١٤٠٥).

(١٤١) انظر الأغاني (٥: ٣٨٧ طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب).

(١٤٢) انظر تعليق الأستاذ عبد السلام هارون في تحقيقه رسائل الجاحظ (٢: ٢٢٦ دار الجيل ببيروت، سنة ١٩٧٩م).

(١٤٣) لكنـه محـرف فيه، والـذي أثبته المحقق: «قـال حدثني فريح صاحب أبي عبيـدة عنه قال سرق علـي بـن أصمع..»، انظر: المجموع اللفيف للأفطسي تحقيق يحيـى الجبوري (ص٤٩٠ دار الغرب الإسلامـي ١٤٢٥)، وقال الدكتور محمد أجمل بن أيـوب الإصلاحي معلقا على هذا الموضع: «كذا أثبـت المحقـق: فريح، وقال في تعليقـه: «في الأصل كلمة غـير معجمة وغير واضحـة»، الواقع أنها في الأصـل فريح واضحـة معجمة، والظاهر أنه محـرف عن رُفَيع، وهو أبو غسـان رفيع بن سلمة العبدي المعروف بدماذ، صاحب أبي عبيدة معمر بن المثنى، انظر ترجمته في الفهرست (ص٦٠)، وطبقـات النحويين واللغويين للزبيدي (صـ١٨١)»، انظر: بحوث ومقالات في اللغة والأدب وتقويم النصوص، للدكتور محمد أجمل الإصلاحي (ص٤١٥ دار الغرب الإسلامي ١٤٢٨).

(١٤٤) كمـا في تأويـل مشكل القرآن لابـن قتيبة (ص٥١ تحقيـق السيد صقر الطبعـة الثانية ١٣٩٣)، والعجب من المحقق رجع إلى هذا الموضع من كتاب ابن قتيبة ولم يستشكل ذكر «عامر الجحدري» هذا ولا توقف عنده!.

(١٤٥) انظر: لسان العرب (١٩: ٣٠٠ طبعة بولاق).

(١٤٦) (ص١٢٥) وقد رجع إليه المحقق.

(١٤٧) انظر: لسان العرب (٢٠: ٢٤ طبعة بولاق).

(١٤٨) انظر: الكامل للمبرَّد (٢: ٨٩٦-٨٩٨ طبعة الرسالة الثانية).

(١٤٩) وسيتكرر في المختار مرة ثانية ص١٧١.

(١٥٠) انظـر القصة في نـور القبس (ص٢٢٠)، والمُحَرَّر بمهملات بـوزن محمد، ضبطه ابن ماكولا في الإكمال (٧: ٢١٧) وغيرُه، فما في مطبوعة نور القبس تصحيف.

(١٥١) انظـر: الاشتقاق لابن دريـد (ص٢٤٠ طبعة عبد السلام هـارون)، وجمهرته (١: ٣٦٠ بتحقيق رمزي بعلبكي)، وديوان الأدب للفارابي تحقيق أحمد مختار عمر طبعة سنة ١٤٢٤ (١: ٢٣٧) فقد ذكـره في «باب فَعَلَـة» في ذيل «باب فَعَلٍ بفتح الفاء والعين»، وصَحـاح الجوهري (٣: ١١٥٥-١١٥٦ طبعة دار العلم للملايين الثالثة).

(١٥٢) وسيأتي في المختار نفسه (ص١٩٢): «المبرّد عن التوزي قال: بلغَ أبا عبيدة أن الأصمعي يعيب عليه تأليفه كتاب المجاز في القرآن وأنه قال: يفسر القرآن برأيه».

(١٥٣) انظر: لسان العرب (١٠: ٣١٢-٣١٣ طبعة بولاق)، والكلمة بالغين في أمالي القالي الذي ذكره المحقق في الحاشية، وبالغين أيضا في أمالي المرتضى الموسوي (١: ٣٥٩-٣٦٠ طبعة محمد أبو الفضل إبراهيم) وشُرِح الحرف في الحاشية (٣) منه، وساقَ الخبر بسنده عن ابن دريد كسياق المختار حرفا بحرف تقريبا.

(١٥٤) انظر: لسان العرب (٢: ٢٤١ طبعة بولاق).

(١٥٥) انظر: لسان العرب (١٣: ٣٨٣ طبعة بولاق)، وهو كذلك مضبوطا مشروحا في أمالي القالي الذي ذكر المحقق في الحاشية أنه رجع إليه!، وكذلك في أمالي المرتضى الموسوي (١: ٣٥٩ طبعة محمد أبو الفضل إبراهيم).

(١٥٦) هذا لفظ النديم في ترجمته له، انظر الفهرست (١: ٣٣٠ طبعة الفرقان)، ومعجم الأدباء (٥: ٢٠٦٤ طبعة صادر)

(١٥٧) روى الخطيب قصة الأصمعي مع ابن سهل هذه من طريقه بلفظ غير لفظ المختار، انظر: تاريخ بغداد (١٢: ١٦٣ طبعة الغرب الإسلامي).

(١٥٨) انظر: إنباه الرواة للقفطي (١: ٩٠-٩١ بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط.١٩٥٠م).

(١٥٩) انظر: معجم الأدباء (٥: ٢٠٦٤ طبعة صادر).

(١٦٠) انظر: التذكرة الحمدونية (٢: ٢٨٢ طبعة صادر ١٩٩٦م).

(١٦١) مات سنة سبعين ومئة، وقيل سبع وستين ومئة، انظر: تهذيب الكمال بتحقيق بشار معروف الطبعة الأولى لمؤسسة الرسالة ١٤١٣ (٤: ٥٣١).

(١٦٢) انظر: نور القبس (ص٣١٢)، وتهذيب الكمال بتحقيق بشار معروف الطبعة الأولى لمؤسسة الرسالة ١٤١٣ (٣١: ١٢٤).

(١٦٣) انظر كلامه في الخبر المشار إليه آنفا في معجم الأدباء (٥: ٢٠٦٤ طبعة صادر)، والتذكرة الحمدونية (٢: ٢٨٢ طبعة صادر ١٩٩٦م).

(١٦٤) في لسان العرب (١: ١٧٤ طبعة بولاق): «ولحمٌ نيءٌ بالكسر مثل نِيع لم تَمَسَّسْه نار».

(١٦٥) في لسان العرب (٥: ١٥٦ طبعة بولاق): «تَجَرَ يَتْجُرُ تَجْرًا وتِجارةً باع وشرى وكذلك اتَّجَرَ وهو افْتَعَل».

(١٦٦) في لسان العرب (٥: ٣٦٧ طبعة بولاق): «والدِّرَّة بالكسر التي يُضرَبُ بها، عربية معروفة، وفي التهذيب الدِّرَّة: دِرَّةُ السلطان التي يُضرَب بها»، وفي المصباح المنير لخطيب الدهشة (١: ١٩٢ بتحقيق الشناوي، طبعة دار المعارف الثانية): «والدِّرَّة: السوط، والجمع: دِرَرٌ، مثل: سِدْرَة وسِدَر».

(١٦٧) وتشهد لصحة هذا ألفاظُ هذه الحكاية عن الأصمعي في غير المُقتبس، ففي البيان للجاحظ «قال الأصمعي: وَصَلتُ بالعلم، ونِلْتُ بالمُلَح» (انظره ١: ١٩٩ بتحقيق عبد السلام هارون مكتبة

الخانجـي، الطبعة السابعـة)، وفي زهر الآداب للحُصَري: «قال الأصمعـي: بالعلم وَصَلنا، وبالمُلَح نلنا»، انظره (١: ١٦٠ بتحقيق البجاوي الطبعة الأولى سنة ١٣٧٢).

(١٦٨) انظر: لسان العرب (٩: ١٨٨ طبعة بولاق).

(١٦٩) انظر: لسان العرب (٣: ٥٩ طبعة بولاق).

(١٧٠) وانظر أيضا: خزانة الأدب للبغدادي (٧: ٢٥٢ طبعة عبد السلام هارون).

(١٧١) الأغانيّ (٢٠: ٣٣٦ طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب).

(١٧٢) وهو فيها (ص٤٨٤).

(١٧٣) انظر المصباح المنير لخطيب الدهشة (٢: ٣٩٨ بتحقيق الشناوي، طبعة دار المعارف الثانية).

(١٧٤) قـال الجوهـري في صحاحـه (٦: ٢٤٧٣ طبعة دار العلـم للملايين الثالثة): «والمُـكارِي مُخَفّف، والجمـعُ: المُكارونَ، سقطت الياء لاجتماع الساكنين، تقول: هـؤلاء المُكارُون، وذهبتُ إلى المُكارِين، ولا تقل: المُكارِيِّين بالتشديد».

(١٧٥) أبـو صفـوان هذا هو فيما يظهر الذي ذكره المرزبـاني في معجم الشعراء (ص٥١٠ بتحقيق عبد الستـار فـرّاج سنة ١٣٧٩)، وكأنـه من بني الأَحْوَزِيّ بن حُيَيّ بن السِّيِّـدِ بن مالك بن بكر بن سعد ابـن ضبّة بن أد، انظر: أنساب الأشراف للبـلاذري (١١: ٣٧٧ بتحقيق سهيل زكار وصاحبه سنة ١٤١٧)، وأسـد الغابـة لابن الأثير (٢: ٣٣٩ طبعة المطبعة الوهبيـة بالقاهرة سنة ١٢٨٥)، وجامع المسانيد والسنن لابن كثير (٣: ٦٠٨ بتحقيق عبد الملك ابن دهيش الطبعة الثانية ١٤١٩).

(١٧٦) ومثله رواية بعض العلماء أبيات الراجز المشهورة التي أولها:

لا يُـقـنـعُ الجـاريـةَ الخِـضـابُ

بالكناية فيقولون في آخرها:

ويَـقْـعُـدَ (الـفَـعْـلُ)...

البيت. انظر: الأضداد لابن الأنباري (ص٢٤٧ بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم)، وانظر الكناية عينَهـا التـي كَنَى بهـا الراوي في المختـار في مجالس ثعلـب (١: ٢٢ بتحقيق عبـد السلام هارون، النشرة الثانية سنة ١٩٦٠م).

(١٧٧) انظر المصباح المنير للفيومي (٢: ٣٩٨ بتحقيق الشناوي، طبعة دار المعارف الثانية).

(١٧٨) كما في المصباح المنير لخطيب الدهشة (٢: ٦١٧ بتحقيق الشناوي، طبعة دار المعارف الثانية).

(١٧٩) انظر: لسان العرب (١٩: ١٢٠ طبعة بولاق).

(١٨٠) في ترجمة إسحاق الموصلي، (٥: ٣٨٥ طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب).

(١٨١) انظر المصباح المنير لخطيب الدهشة (١: ٣٣٩ بتحقيق الشناوي، طبعة دار المعارف الثانية).

(١٨٢) انظر: تاج العروس (٢٨: ١٦٢ طبعة الكويت).

(١٨٣) وكذلـك ورد في القصـة عينِهـا في غـير مصدر، من ذلـك ما في لسان العـرب (١٩: ٢١٢ طبعة بولاق)، ورواية «عليها» تصح في البيت الذي نسبه ابن بري إلى المخبل السعدي:

وفي إبـــلٍ ستِّينَ حَسْـبُ ظَعِينـة يَـــرُوحُ عليها مَخْضُـها وحَقِينُها

انظر: لسان العرب (١٦: ٢٨١ طبعة بولاق).

(١٨٤) انظر: الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر بن الأنباري (١: ٣٠١ بتحقيق حاتم الضامن دار البشائر بدمشق الطبعة الثالثة: ١٤٢٤)، ولسان العرب (١٦: ٦٥ طبعة بولاق).

(١٨٥) انظـر: مسند الإمام أحمـد (١٧: ٣٠١ بتحقيق شعيب الأرناؤوط مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤١٦).

(١٨٦) انظر: تاج العروس (٣٣: ٥١٤ طبعة الكويت).

(١٨٧) قـال الجوهـري: «الشَّبُّورُ على وزن التَّنُّـور: البوق، ويقال هو مُعَرّب»، انظـر: الصَحاح (٢: ٦٩٣ طبعة دار العلم للملايين الثالثة).

(١٨٨) انظر: شرح ما يقع فيه التصحيف (ص:١٨٢-١٨٣ و١٨٦-١٨٧ طبعة مجمع اللغة بدمشق).

(١٨٩) انظر: شرح ما يقع فيه التصحيف (ص١٨٦ طبعة مجمع اللغة بدمشق).

(١٩٠) فالسُّبحـة بضم السين أي المسبـاح الذي يُسَبَّحُ به أو صلاة النافلة، واستبعد هذا المعنى الأستاذ عبـد السـلام هـارون، والسَّبْحة بالفتح قال المـرة من السبح وهـو الذهاب والجيئـة والتصرف، ورجحه، انظر تعليقه على هذا الحرف في تحقيقه أمالي الزجاجي (ص٢١٤ حاشية٤ دار الجيل، الطبعـة الثانيـة ١٤٠٧)، والصبحة ما يُتعلل به صباحا ولا مانع مـن صحة هذا المعنى أيضا، كأنه أراد أنها نؤوم الضحى مِكسال -كما تصف الشعراء- فتؤتى بلبن أو غيره فتقوم له في الحال الذي وصف من التثني، ولم يعرج المحقق على شيء من هذا على عادته في إغفال مثله.

(١٩١) الأغانيّ (١٢: ٢٣٢ طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب).

(١٩٢) انظر: المصباح المنير لخطيب الدهشة (٢: ٦٠٠ بتحقيق الشناوي، طبعة دار المعارف الثانية).

(١٩٣) انظر: تاج العروس (٢٢: ٣٧٣ طبعة الكويت).

(١٩٤) كقول امرئ القيس:

فلـو أنـهـا نـفـس تمـوت جميعة ولـكـنـهـا نـفـس تَـسَـاقَـطُ أنـفُـسـا

وقـد حكى أبو أحمد العسكري في شرح مـا يقع فيه التصحيف (ص: ٣٠٦-٣٠٧ طبعة مجمع اللغة بدمشق) أنه رُوي بضم التاء (تُسَاقِطُ) على تأويل لا يصح في أبيات الكلابي.

(١٩٥) ومنه قول غيلان:

لمـيـة إذ مـي مَـعَـانٌ تَحُـلُّـه فِـتـاخٌ فـحُـزْوَى في الخليط المُجاوِر

وقول أبي العلاء:

مَـعَـانٌ مـن أحـبـتـنـا مَـعـانُ تُجـيـبُ الـصـاهـلات بـه الـقـيـانُ

قـال ابن السّيد البطليوسي: «المَعَانُ: المكان المَعمُور، واشتقاقه من المُعايَنَة، يُراد أن الناسَ يَكثُرون فيـه فيُعايِن بعضُهم بعضـا، ولهذا قال بعض اللغويين في تفسيره: هو المكانُ الكثيرُ الخلق. ومَجازُه في العَربية أنه مَفْعَل من عَانَه يَعِينُه إذا نَظَرَ إليه، لأن مَفْعَلا لا يُشْتَقُّ إلا من الفعل الثلاثي»، انظر:

شروح سقط الزند (١: ١٧٢ طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٤٠٦).

(١٩٦) انظر: إصلاح المنطق لابن السِّكّيت (ص١٨١ طبعة دار المعارف الرابعة).

(١٩٧) انظر لسان العرب (٥: ١١٩ طبعة بولاق).

(١٩٨) انظر لسان العرب (١٤: ٢٢ طبعة بولاق).

(١٩٩) انظر الحماسة الشجرية (١: ٥٥١ منشورات وزارة الثقافة السورية سنة ١٩٧٠م).

(٢٠٠) انظر لسان العرب (١٩: ١٥٤ طبعة بولاق).

(٢٠١) انظر: تاج العروس (٣٦: ١٣٣-١٣٤ طبعة الكويت).

(٢٠٢) كما في المصباح المنير لخطيب الدهشة (٢: ٥٣٦ بتحقيق الشناوي، طبعة دار المعارف الثانية).

(٢٠٣) انظر لسان العرب (٢٠: ١٥٩ طبعة بولاق).

(٢٠٤) وشرحه فقال (١: ١٢٢): «وقُرَاب وقريب واحد، مثل كُبَار وكبير، وجُسَام وجسيم، وطُوَال وطويل».

(٢٠٥) (١: ١١٧-١١٨).

(٢٠٦) انظر: سمط اللآلي (١: ٣٥٢).

(٢٠٧) انظر: الأمالي (١: ٣٧).

(٢٠٨) قال ابن سِيدَةَ في المخصص (١٦: ٦٨ طبعة بولاق): «والصُّعَداء التنَفُّس إِلَى فوقُ، وَقيل التنفُّس بوجَع، إِذا أَدخلْتَ الألف واللامَ فتحت العينَ، وَإِذا نزعَتهما ضَمَمْت العين فَقلت: هُوَ يتنَفَّس صُعُدا».

(٢٠٩) انظر: الأمالي (١: ٣٧).

(٢١٠) كما في الأغاني في الموضع الذي ذكره المحقق في الحاشية، وكذلك وقع أيضا في النسخة النفيسة من ديوان أبي الأسود الدئلي المخطوط المحفوظة ضمن المجموع ذي الرقم ١٧٩٨ في مكتبة مراد مُلّا (ص١٦٠/ب).

(٢١١) وهو الذي في النسخة النفيسة من ديوان أبي الأسود الدئلي المخطوط المحفوظة ضمن المجموع ذي الرقم ١٧٩٨ في مكتبة مراد مُلّا (ص١٦١/أ).

(٢١٢) ومنه قول المنذر بن المنذر لابنه: «إياك واطّراح الإخوان، واطّراف المعرفة»، انظره في البيان للجاحظ (٤: ٧٣ بتحقيق عبد السلام هارون مكتبة الخانجي، الطبعة السابعة)، وفي لسان العرب (١١: ١١٧ طبعة بولاق): «واسْتَطْرَفْت الشيءَ استحدثته، وقولهم: فعلت ذلك في مُسْتطرَف الأيام أي في مُسْتَأْنَف الأيام، واسْتَطْرَفَ الشيءَ وتَطَرَّفه واطَّرَفَه: اسْتفادَه، والطَّرِيفُ والطارِفُ من المال: المُسْتَحْدثُ وهو خِلافُ التَّالِد والتَّلِيد».

(٢١٣) انظر ترجمته في نور القبس (ص٢١٠)، ومعجم الأدباء (٣: ٩٧٥ طبعة صادر)، وقد ترجم له ياقوت الحموي في من اسمه الحسن.

(٢١٤) انظر مثلا: الإلماع للقاضي عِيَاض (ص١٧١ بتحقيق السيد أحمد صقر، الطبعة الأولى سنة ١٣٨٩).

(٢١٥) انظر: لسان العرب (٢: ٤٣٧ طبعة بولاق).

(٢١٦) انظر: الاشتقاق لابن دريد (ص٣٩٧ طبعة عبد السلام هارون)، ومُوتَلِف للدارقطني (٣: ١٦٣٤ دار الغرب) والمراجع في حاشيته.

(٢١٧) انظر: المُوتَلِف للدارقطني (٢: ٨٦٩ دار الغرب) والمراجع في حاشيته.

(٢١٨) للدكتور سيف بن عبد الرحمن العريفي بحث عنوانه: الزِّياديُّ النّحويُّ: حياته، وآثاره، وآراؤه، نشر في مجلة جامعة أمّ القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها المجلد: ١٣، العدد: ٢١، رمضان ١٤٢١ / ديسمبر (كانون الأوّل) ٢٠٠٠م، قال في أوله: «ذكر ياقوت والصفديّ والسيوطي أنّ الزياديّ قرأ (الكتاب) على سيبويه، ولم يتمّه، وفيه نظرٌ؛ لما يأتي:

أولاً: أول من ذكر ذلك ياقوت (ت٦٢٦هـ)، وعبارته: «قرأ كتاب سيبويه على سيبويه، ولم يتمّه»، ثم نقلها عنه الصّفدي والسيوطي. وتلك العبارة قد وردت عند السّيرافي (ت ٣٦٨هـ) على النحو الآتي: «وكان قد قرأ كتاب سيبويه، ولم يتمّه»، ثم نقلها عنه ابن النّديم، وابن مسعر، والأنباري، والقِفطيّ. وكلهُم قبل ياقوت. من أجل ذلك يترجح أنّ «على سيبويه» زيادة من ياقوت، وليست في أصوله.

ثانياً: قول السيرافي عن (الكتاب): «لا نعلم أحداً قرأه على سيبويه، ولا قرأه عليه سيبويه».

ثالثاً: ما نقله الزُّبيدي عن الزّيادي من أنّه صار إلى أبي عمر الجرمي ليقرأ عليه (الكتاب)، والجرميُّ لم يلق سيبويه، وهو أسنُّ من الزّياديّ».

(٢١٩) في لسان العرب (١٠: ١٩٣ طبعة بولاق): «ولَذَعَه بلسانه على المثل أي أَوْجَعَه بكلام، يقول نعوذُ بالله من لَواذِعه».

(٢٢٠) قال الجوهري: «الصُّقْعُ بالضم: الناحية»، انظر: الصَحاح (٣: ١٢٤٤ طبعة دار العلم للملايين الثالثة).

(٢٢١) قال الجوهري: «القُنوعُ: السؤالُ والتذلُّل في المسألة، وقد قَنَعَ بالفتح يَقْنَعُ قنوعا...والقَناعَةُ بالفتح: الرضا بالقَسْم. وقد قَنِعَ بالكسر يَقْنَعُ قَناعَةً»، انظر: الصَحاح (٣: ١٢٧٢-١٢٧٣ طبعة دار العلم للملايين الثالثة).

(٢٢٢) قال الجوهري: «وأبو ثروان: كنية رجل من رواة الشعر»، انظر: الصَحاح (٣: ١٢٧٢-١٢٧٣ طبعة دار العلم للملايين الثالثة)، وانظر: الفهرست (١: ١٢٧ طبعة الفرقان)، والأعراب الرواة لعبد الحميد الشلقاني (ص١٨١ منشورات المنشأة العامة للنشر بليبيا الطبعة الثانية سنة ١٤٠١/ ١٩٨٢م).

(٢٢٣) لسان العرب (٢٠: ٢٧٩ طبعة بولاق).

(٢٢٤) في لسان العرب (١: ٣٧١ طبعة بولاق): «وَذَرَبَ المعدة حدّتُها عن الجوع، ذَرِبَت مَعِدَته تَذْرَبُ ذَرَبًا فهْيَ ذَرِبَة: إذا فَسَدَت، وفي الحديث: في ألبان الإبل وأبوالها شفاء الذَّرَب، هو بالتحريك: الداء الذي يَعرِضُ للمَعِدَة فلا تَهْضِمُ الطعام ويفسد فيها ولا تمسكه».

(٢٢٥) انظر: لسان العرب (١٣: ٢٧٥ طبعة بولاق).

(٢٢٦) انظر: تاج العروس (١٧: ٥١٠ طبعة الكويت).

(٢٢٧) انظر: تاج العروس (١١: ٥١ طبعة الكويت).

(٢٢٨) ونقلها أيضا ابن منظور عن المُحكَم، انظر: لسان العرب (٣: ١٤٨ طبعة بولاق).

(٢٢٩) انظر: ربيع الأبرار وفصوص الأخبار للزمخشري (٣: ٢٢٢ بتحقيق عبد المجيد الديب ومرزوق إبراهيم، دار الكتب والوثائق القومية، الطبعة الثانية سنة: ١٤٣٢).

(٢٣٠) قال أبو حاتم السجستاني في المذكر والمؤنث (ص٦٥ بتحقيق حاتم الضامن، دار الفكر، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨): «وحدثني أبو زيد الأنصاري أن رؤبة بن العجاج كان يقول للبرذون: قرّب ذلك الدابة، لأن الدابة للذكر والأنثى، وتقول للذكور: ثلاثة دواب، وللإناث: ثلاث دواب. فإن كان فيهن ذكر قلت: ثلاثة دواب، فغلّبتَ المذكر».

(٢٣١) انظر: تاج العروس (٣٥: ٢٥٢ طبعة الكويت)، والمصباح المنير لخطيب الدهشة (٢: ٣٧٣ بتحقيق الشناوي، طبعة دار المعارف الثانية).

أبو السَّريّ الخزرجيّ
أديب منسيّ

أ.د. عبدالله بن سُلَيْم الرُّشَيْد

للأدباء حظوظ، وللنصوص الأدبية والمصنّفات حظوظ كذلك، فهذا مشهور سائـر الذكر، وذاك مغمـور، أو منسيّ. ولتلك الأحاظي أسبـاب[1]، منها النبوغ، وطرافـة المنجز الأدبي، والصلة بذوي السلطان، المعتنـين بالأدب ورجاله، وتهيُّؤ الزمان، وأسباب أخرى قد تخفى علينا.

ومـن أسباب شهرة بعضهم، عندنا اليـوم، أنْ تَهَيّأ لآثارهم البقاءُ، والنجاة مـن الجوائح، فكانـت معرفتنا بتلـك الآثار سببًـا إلى التعرّض لهـا، وفحصها، والحكم عليها. أما أولئك الذين انغمرت آثارُهم، وطُوي ذِكرها، ولم تبلغنا، فأنّى لنـا أن نعرفهـم؟ إلا إن جادت المصنفات القديمة بالترجمـة لهم، وتدوين بعض آثارهم.

ومـن ذلك الصنف الذي اجتاحـت نتاجَه الجوائح، هـذا الأديب الذي ذُكر أن لـه مصنفات غريبـة، وهو أبو السريّ الخزرجي، الـذي كان شاعرًا ناثرًا، ذا قـدرة شعرية جيدة، واقتدار على النثر، ولا سيّمـا السرد. وأنعته بهذا على هُدى ما وقفت عليه من أخباره.

أمـا اسمه فلم أعـرف منه سوى أنه سهـل بن أبي غالـب الخزرجي، وقيل: سهل بن غالب[٢]، وكنيته أبو السريّ، وأما تكنيته بابن السريّ، فأظنه تحريفًا[٣]. ومـن الأخبار الشحيحة عنه أنه نشأ بسِجِسْتان، واتصل بالرشيد، والأمين، ولقي حظوةً عند أمه زُبيدة؛ لأنه أيّد الرشيد، ضمنًا، في جعل الأمين وليًّا للعهد[٤].

وكان مـن خـبر أبي السريّ أن «ادعى رضاع الجنّ، وأنـه صار إليهم، ووضع كتابًـا ذكر فيـه أمر الجـن وحكمتهم، وأنسابهـم وأشعارهم، وزعـم أنه بايعهم للأمـين بن هارون الرشيد، وليّ العهد، فقرّبه الرشيـد، وابنُه الأمين، وزبيدةُ أم الأمـين، وبلغ معهم»[٥]، وقولـه: (بلغ معهم) يعني أنه نال حَظـوةً، ولقي تقديرًا، وعطاءً. ومع ما نال من الحَظوة لم يحفظ التاريخ شيئًا كثيرًا من نتاجه، ولا سيما كتابه الغريب، الذي ادعى فيه صحبة الجنّ!

ورُوي أن الرشيـد لما عرف ما في الكتاب المذكور أعلاه، قال قولة دقيقة: «إن كنـتَ رأيـتَ ما ذكرتَ، لقد رأيتَ عجبًا، وإن كنتَ ما رأيتـه، لقد وضعتَ أدبًا»[٦]. وهي كلمة تصلح ميثاقًا لتلقي أخبار الأدب والأدباء، ويبدو أن ذلك الكتاب غريب المنـزع، عجيب المضمون؛ وذلك ما دعا الرشيدَ إلى نعت ما فيه بالعجَب.

وقد استوقفني تعقيب لابن خلّكان، بعد أن أورد خبر أبي السريّ وكتابه، قال فيـه: «وأخباره كلهـا غريبة عجيبة»[٧]، فهل عنى أن أخبـار الكتاب هي الغريبة؟ أو أراد أن أخبـار أبـي السريّ هي التي جمعت الغرابـة والعجَب؟ لا أقضي برأي، فالضمير موهِم، ومهما يكنْ فالعجب والغرابة محيطان بأبي السري ونتاجه.

ونقـل النـديم عن ابن إسحـاق أن الأسمـار والخرافات كانـت مرغوبًا فيها مشتهـاة في أيام خلفاء بني العباس...فصنـف الوراقون وكذبوا[٨]، وذكر النديم بعض من كانوا يعملون الخرافات والأسمار، ومنهم سهل بن هارون (ت٢١٥هـ)، وكلثوم بن عَمْر العَتّابي (ت٢٢٠هـ)، وأحمد بن أبي طاهر طيفور (ت٢٨٠هـ)[٩]، والأولان معاصـران لأبـي السري، ويبدو أنهم سلكوا مسلـكًا يُعنى بذلك الصنف

مـن التأليـف، ونظرًا إلى غياب تاريـخ وفاة أبي السري، يصعـب الحكم عليهم، أيهـم أسبق، ولكنهم جميعًا استقوا من تـراث العشاق المشهورين، الذين تُدُووِلَتْ أخبارهـم في الكتب المتقدمة، وصاروا مادة للسمّـار، حتى إن النديم ذكر أسماء العشاق وصواحبهم، الذين كانوا من أحاديث السمر، وأُلّفت فيهم الكتب، ومنهم مشهورون، وغير مشهورين، وبعضهم ذوو أسماء مختلقة، على ما يظهر[١٠].

أمـا آثار أبـي السريّ التـي تُحُدّث عنها، ونُقِـل بعضها، فقصيـدة متنازَعة النسبـة، وكتابـه المذكور آنفًا، عن الجـن، وهو مجهول العنـوان، وكتاب آخر، لم يُذكر اسمه، ويبدو من عناوين من احتذوه، أنه من قصص العشق المتخيّلة[١١].

ومـن الحقّ أن أبا السَّرِي مشهور، على ما قال ابن خلكان، فقد بلغت شهرته الأندلـس، ووصـل أحد كتبه إليها، واقتنـاه المنصور بن أبي عامـر (ت ٣٩٢هـ). وورد عنه خبرٌ تناقله بعض المصنفين، من مشارقة ومغاربة، فيه أن المنصور كان مشغوفًـا بذلك الكتاب، فكان مدعاةً لأن يقتفي بعضُهم طريقته، فاحتذاه حسان ابـن مالك بن أبي عبدة الأندلسي[١٢]، وجاء في خبر احتذائه إياه أن المنصور بن أبي عامر شُغف بكتاب أبي السَّرِيّ،، فدخل عليه حسان، والكتاب بين يديه، «وهو بـه كلِف، وعليه معتكـف، فخرج من عنده، وعمـل على مثاله كتابًـا سمّاه بكتاب (ربيعة وعقيل)»[١٣].

وهذا الخبر منقول عن الحميدي (ت٤٨٨هـ)، وفيه أن حسان عمل على مثال كتـاب أبي السَّرِيّ الذي ألفه في أيـام الرشيد، كتابًا سماه كتاب (ربيعة وعقيل)، ثـم نقـل عن أبـي محمد بن حزم: «وهـو من أملح مـا أُلِّف في هـذا المعنى، وفيه مـن أشعاره ثلاثمئة بيـت»[١٤]. ونقل الخـبرَ أيضًا الضبـيُّ (ت٥٩٩هـ)، وياقوت (٦٢٦هـ)[١٥].

واحتذى منوال أبي السَّرِيّ أيضًا صاعدٌ الأندلسي، فألّف كتابًا سمّاه: (كتاب الهَجَفْجَـف بن غَدَقان بن يثربي مـع الخَنّوت بنت مَخْرمة بن أُنيف)، وكتابًا آخر

في معناه سماه (كتاب الجوّاس بن قَعطل المذحجي مع ابنة عمه عفراء)[١٦]، وإغراب صاعد في عنوانيهما، يوحي بأنه طالع في كتاب أبي السَّرِيّ ما حفزه إليه، وأغراه به؛ لأن العهد بالمعارِض أو المقلِّد أن يتقرّى سبيل المعارَض، وينهج نهجه.

ووقع في (الوافي بالوفيات) سقْط، غيّر المعنى، ففيه أن حسان بن مالك دخل على المنصور، وبين يديه كتاب أبي السَّرِيّ، الذي أُلّف في أيام الرشيد، وسمّاه (كتاب ربيعة وعقيل)[١٧]، فأوهم السياقُ بأن هذا العنوان لكتاب أبي السَّرِيّ، وهو مستبعد؛ لأن الصفدي ناقلٌ عمن قبله نصًّا.

ولكن ما ذلك الكتاب الذي احتُذي؟ لم يصرّح أحد باسمه، على ما هداني إليه النظر، غير أن قولهم (ألّفه أيام الرشيد)، يقرّب الظن بأنه هو كتابه الذي ذكر فيه صحبة الجن، إذْ هو الذي حظي به واشتُهر، غير أن هذا الظن يتزحزح قليلًا؛ لأن عناوين حسان وصاعد لكتبهما، تنمّ على أن الكتاب المقلَّد قصة عشق متخيّلة، وأن أبا السريّ وضع عنوانًا له، يحوي اسم رجل وامرأة، مثلما فعلا.

كل ذلك في دائرة الظن والاحتمال، غير أن الذي لا شك فيه، أن أبا السَّرِيّ كان مغرِبًا في تأليفه، معجِبًا بتصانيفه، وحسبه أن لقي اسمه ونتاجه شهرة في الأندلس، لم يحظ بها كثيرون.

ثم إن أبا السريّ شاعر مشهور، على ما قال ابن خلّكان[١٨]، ونعته النديم بالمُقِلّ[١٩]، وجرى على إثره سزكين، فوصفه بذلك[٢٠]، وعلى شهرته لم يترجم ابن خلّكان له! وهذا غريب؛ لأنه بتلك الشهرة، صار عينًا من الأعيان!

ويبدو أن أبا السريّ كان مغرمًا بالتعجيب، ومخالفة المألوف، فكتابه ذاك وما قاله ابن خلكان من أن له أشعارًا حِسانًا وضعها على الجنّ والشياطين والسعالي[٢١]، يؤكّد هذا الرأي، وغالب الظنّ أن تلك الأشعار على الجنّ وغيرهم، مذكورة في كتابه الذي أهداه إلى الرشيد؛ فهو مظِنّتها.

ومن الشعر الذي نُسب إليه، قوله في هجاء معاذ بن مسلم الهرّا النحوي، وكان معمَّرًا، أو في معاذ بن مسلم بن رجاء، مولى القعقاع بن شَور[٢٢]:

إن معاذَ بنَ مسلم رجلٌ ... ليس لميقات عُمره أمدُ
قد شاب رأس الزمان واكتهل الدهـ ... ـرُ وأثوابُ عُمْره جُدُدُ
قل لمعاذ إذا مررتَ به ... قد ضجّ من طول عمرك الأبدُ
يا بِكْرَ حوّاءَ كم تعيش وكم ... تسحبُ ذيلَ الحياة يا لُبَدُ!
قد أصبحتْ دارُ آدم خربتْ ... وأنت فيها كأنك الوتدُ
تسأل غربانَها إذا نعبتْ ... كيف يكون الصداعُ والرمدُ؟
مصحَّحًا كالظَّليم ترفلُ في ... بُردين، منك الجبينُ يتقدُ
صاحبتَ نوحًا ورُضْتَ بَغلةَ ذي الـ ... ـقرنين شيخًا لوُلدك الولدُ
ما قصّر الجَدُّ يا معاذُ ولا ... زُحزح عنك الثراءُ والعددُ
فاشخَصْ ودعنا فإن غايتَك الـ ... ـموتُ، وإن شدَّ ركنَك الجلَدُ[٢٣]

وهذه القصيدة من الشعر الذي اختار بعضَه الجاحظ، واصفًا الخزرجي بالإحسان، في ذكر النسر، وضربِ المثل به، وبلُبد[٢٤]، لأن رواية البيت عنده (يا نسر لقمان كم تعيش) في موضعين[٢٥]. وأورد منها ابن قتيبة بيتين، وقال: «خصّ الغرابَ بالمسألة؛ لصحة بصره وبدنه»[٢٦]، وجعل الثعالبي قوله (رأس الزمان)، شاهدًا على التركيب الإضافي الذي عُني به في (ثمار القلوب)[٢٧].

وفي هذه القصيدة تعبيرات فنية محكمة، وافتنانٌ في بناء التراكيب، واستعانة بالبيان، والمبالغة، وإشارة متقنة إلى أسطورة (لُبَد)، إضافة إلى ضروب أخرى غير خافية؛ وذلك ما جعلها تحظى بقبول جمهرة من المصنفين، فاختِيرت كلها، أو دوّنت منها أبيات، على ما يظهر في التخريج.

وعلى أن هذا الشعر نُسب إلى ابن مُناذر، أرى الأخذ بما قاله الجاحظ، فهو أوثق في النسبة، لقُرب عهده بالقائل، ولا سيما أنه قال مقال المثبِت: «وقد أحسن بعض المحدثين، وهو الخزرجي»[٢٨]. وهذا أيضًا رأي أبي بكر الصولي، إذ نصّ

علـى نسبته إليه، وذكر كنيتـه[٢٩]، وأثبت النسبة كذلك ابن خلـكان، إضافة إلى ستة مصنفين نصّوا على أن الشعر لأبي السريّ، على ما يظهر في تخريج الشعر، وإن اختلفوا في اسمه.

والعجـب أن نجـد هـذا الشعر المحكَـم، في بضعة مصـادر، دون أن نقرأ ما يشفـي الغليل عن قائلـه، ولا أن نجد نصوصًا أخرى لـه! تلك هي الحظوظ التي استهللت بها هذه المقالة!

الحواشي:

(١) الحظّ يُجمع على حظوظ، وحِظاظ، أما أَحاظٍ فقال الجوهري: كأنه جمع أَحْظٍ، أي هو من جمع الجمع. انظر: اللسان (حظظ).

(٢) أمالي الزجاجي، ١٨، والفهرست، ٥١٩/١، ووفيات الأعيان، ٢٢١/٥.

(٣) انظر: المصدرين السابقين، وورد ما أراه تحريفًا، في مطمح الأنفس، ٢١٢.

(٤) انظر: وفيات الأعيان، ٢٢١/٥.

(٥) وفيات الأعيان، ٢٢١/٥.

(٦) وفيات الأعيان، ٢٢١/٥. ونقل العبدري الشيبي كلّ كلام ابن خلكان عن أبي السريّ، ناصًّا الكلام إليه، في تمثال الأمثال، ٢٣٢/١-٢٣٣.

(٧) وفيات الأعيان، ٢٢١/٥.

(٨) انظر: الفهرست، ٣٣١/٢.

(٩) انظر: المرجع السابق، نفسه.

(١٠) انظر: الفهرست، ٣٢٧/٢-٣٣١، فعنده (أسماء العشاق الذين عشقوا في الجاهلية والإسلام وأُلّف في أخبارهم)، و(أسماء العشاق من سائر الناس)، و(أسماء العشاق الذين تدخل أحاديثهم في السمر). ومن الأسماء التي يُظَنّ اختلاقها (شغوف وعطوف)، و(ذوب ورخيم)، ومن الغريب (عاشق البقرة)!

(١١) قال سزكين: إن أبا السري «كتب رواية غرامية»! انظر: تاريخ التراث العربي، مج٢، ج٢٣٩/٣.

(١٢) انظر: جذوة المقتبس، ٣٤٦، ومعجم الأدباء، ٨٠٦/٢، والمعجب في تلخيص أخبار المغرب، ٣٣، ومطمح الأنفس، ٢١٢.

(١٣) مطمح الأنفس، ٢١٢. وعنه نقل في نفح الطيب، ٥٤٨/٣.

(١٤) جذوة المقتبس، ٢٨١.

(١٥) انظر: بغية الملتمس،٣٣٣/١، ومعجم الأدباء، ٨٠٦/٢.

(١٦) انظر: جذوة المقتبس، ٣٤٦. وبغية الملتمس، ٤١٤/٢. والمعجب في تلخيص أخبار المغرب، ٣٣، ومعجم الأدباء، ١٤٤١/٤.

(١٧) انظر: الوافي بالوفيات، ٣٦١/١١.

(١٨) انظر: وفيات الأعيان، ٢١٨/٥.

(١٩) انظر: الفهرست، ٥١٩/١.

(٢٠) انظر: تاريخ التراث العربي، مج٢، ج٢٣٩/٣.

(٢١) وفيات الأعيان، ٢٢١/٥.

(٢٢) ذكر الجاحظ أن القصيدة قيلت في معاذ بن مسلم بن رجاء، مولى القعقاع بن شَور. انظر:

الحيـوان، ٣٢٧/٦، وذهـب ابـن مكتـوم إلـى أن القصيدة لابن مُنـاذر، قالها في معـاذ بن مسلم الحاجـب، صاحـب معاذ بـن عبدالله الأسـدي، ولم تُقَل في الهـرّا. انظر: إنباه الـرواة، ٢٩١/٣، حاشية المحقق، ٢، وسير أعلام النبلاء، ٤٨٣/٨، حاشية المحقق ١. وفي الدرة الفاخرة، ٣١٦ أنها في معـاذ بـن مسلم، «وكان صحب بني مـروان في دولتهم، ثم صحب بنـي العباس، فطعن في مئة وخمسـين سنـة»، وفيه أنه يُقال في مَثَل مولّد: أعمرُ من معـاذ. وانظر: المستقصى، ٢٥٣/١-٢٥٤، ومروج الذهب، ٣٧٨/٢.

(٢٣) سوائـر الأمثـال على أفعل، ٢٧٦. وهي في النشرة الأخرى لهـذا الكتاب الذي جاء بعنوان (الدرة الفاخرة، ٣١٦)، وهو فيه منسوب إلى ابن عبدل، ولم أجد من وافقه على هذه النسبة.

والأبيـات (١-٢، ٥-٧) في الحيـوان، ٤٢٣/٣-٤٢٤، ٣٢٧/٦-٣٢٨، مغفلة النسبة في الموضع الأول، منسوبـة إلـى الخزرجي في الآخـر. والأبيات (١-٦) في عيون الأخبـار، ٥٩/٤-٦٠، لبعض الشعـراء، و(٥-٦) في كتـاب المعـاني الكبير، ٢٥٨، بـلا نسبـة، و(١-٢، ٤-٦) في العقد الفريد، ٥٥/٢، لابـن مناذر، و(١-٢، ٤-٨، ١٠) في أمالي الزجاجي، ١٧-١٨، لسهل بن غالب الخزرجي، و(١-٢، ٤-٦)، في أخبـار أبي القاسـم الزجاجي، ٦٨-٦٩، لسهل بن غالـب الخزرجي، و(١-٢، ٤، ٥-٦)، في ربيـع الأبـرار، ٤٢٠/٢، غير منسوبـة، والقصيدة كلها في مجمـع الأمثال، ٤٠٤/٢، غـير منسوبـة، و(١-٢، ٤-٦) في مروج الذهـب، ٣٧٨/٢، للخزرجي، والبيـت الثاني فحسب، في ثمـار القلـوب، ٣٢٣، منسوبًا إلـى الخزرجـي، و(٣، ٥-٦) في محاضرات الأدبـاء، ٦٥٣/٣، غير منسوبة، و(١-٦، ١٠) في التذكرة الحمدونية، منسوبة لسهل بن غالب الخزرجي، و(١-٢، ٤-٥) في إنبـاه الـرواة، ٢٩٠/٣-٢٩١، غير منسوبة، و(١-٢، ٤-٧، ١٠) في بغيـة الوعاة، ٢٩٢/٢، لابن مناذر، و(١، ٤-٦)، في نور القبس، ٢٧٦، غير منسوبة، والأبيات ما عدا التاسع في وفيات الأعيان، ٢١٨/٥-٢١٩، منسوبة لسهل بن أبي غالب، وكذلك في سير أعلام النبلاء، ٤٨٣/٨-٤٨٤ منسوبة لأبـي السري، و(١-٤، ٧-١٠) في حياة الحيوان الكبرى، ٦٨٦/٣، بلا نسبة. والقصيدة مثبتة في: شعر ابن مناذر، عبدالعزيز إبراهيم، مجلة المورد، العدد ٤، ٢٠٠٢م، ٩٤.

(٢٤) انظر: الحيوان، ٣٢٧/٦، وإلى هذا أشار المسعودي. انظر: مروج الذهب، ٣٧٧/٢-٣٧٨.

(٢٥) انظر: الحيوان، ٤٢٣/٣، ٣٢٧/٦.

(٢٦) كتاب المعاني الكبير، ٢٥٩.

(٢٧) انظر: ثمار القلوب، ٣٢٣.

(٢٨) الحيوان، ٣٢٧/٦.

(٢٩) انظر: أمالي الزجاجي، ١٨.